جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة
كلية الحقوق و العلـوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي
بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
و العلاقات الدولية
تخصص : دراسات مغاربية

إعداد الطالب:
- خالدي قدور

تحت إشراف الأستاذ:
- بلحاج الهواري

لجنة المناقشة :

الرقم	الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
01	أ : شاربي محمد	أستاذ مساعد قسم "أ"	د.طاهر مولاي سعيدة	رئيسا
02	أ : بلحاج الهواري	أستاذ مساعد قسم "أ"	د.طاهر مولاي سعيدة	مشرفا و مقررا
03	أ : العطري علي	أستاذ مساعد قسم "أ"	د.طاهر مولاي سعيدة	مناقشا

السنـــة الجامعيـــة
2015 - 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله و الشكر لله الذي وفقنا بقدرته، و لو وفقنا إلا بالقليل في تقديم هذا العمل المتواضع

أتوجه بكل عبارات الشكر و التقدير...
إلى أستاذي بلحاج الهواري، على قبوله الإشراف على هذه المذكرة...على توجيهاته و نصائحه القيمة...
إلى كل أساتذتي الأفاضل بجامعة الدكتور "مولاي طاهر" بسعيدة الذين رافقونا طيلة مشوارنا في دراساتنا العليا من السنوات الأولى إلى غاية الماستر
إلى كل من رافقني، وجهني و ساعدني في إعداد هذه المذكرة.

خالدي قدور

خالدي قدور

إهداء

إلى الوالدين الكريمين، مع تمنياتي بالشفاء العاجل لوالدي الذي طاله المرض أثناء إعدادي و كتابتي لهذه المذكرة و أيضا والدتي التي طالما حفزتني على طلب العلم بدءا من ترشحي لامتحان شهادة البكالوريا إلى غاية هذا العمل لنيل شهادة الماستر .

إلى إخوتي..وأخواتي... و جميع أبنائهم و بناتهم.

إلى زوجتي و أولادي رفيق، سندس و عصام.

إلى أولاد عمي عبد القادر الذي كان لي بمثابة الأخ الأكبر و زميلي في الدراسات العليا، كذلك قادة الذي ساعدنا و حفزنا نحن الاثنان للعمل أكثر و إلى كل أفراد عائلتي كبيرا و صغيرا.

إلى أعزائي...زملائي...و زميلاتي...و أساتذتي.

و إلى جميع الأحبة و الأصدقاء الذين عرفتهم من قريب أو بعيد.

أهدي لهم هذا العمل المتواضع...مع كل احترامي ***و تقديري للكل.***

خالدي قدور

خالدي قدور

مقدمة

مقدمـة:

إن نهايـة الحـرب البـاردة لـم تكـن لتصـبح مرجعـا لكرونولوجيـا أحـداث تاريخيـة وفقـط، بـل يجـب الوقوف لما تبعها من تغير كبير في شتى المجالات إثر انهيار الثنائية القطبية بما في ذلك حقل العلاقات الدولية بصفة عامة وهيكلة النظام الدولي بصفة خاصة الذي عرف تحولات اتسمت باختلال في موازين القوى و ذلك في البحث عن مناطق نفوذ و التوسع لبعض الدول الكبرى على حساب بعض الدول المتحررة من الاستعمار و حديثة الاستقلال، و هذا من خلال انتهاج ما سمي بالسياسات الخارجية لكبريات الدول، الشيء الذي دفع بالكثير من الباحثين الأكاديميين عامة وبالأخص السياسيين الباحثين في الدراسات الأمنية و الإستراتجية للتباحث في مجريات السياق الدولي الذي سايرته مجموعة من الأحداث المتسرعة و المتصارعة إقليميا و دوليا أتت بإفرازات على الساحة الدولية، كما مثلت حدثا تاريخيا فريدا عرف عدة تفاعلات.

إذ أحدثت تطورا جذريا أثر على العلاقات الدولية و انقلابا لمجمل الأفكار والتصورات التي كانت سائدة في تلك الفترة، في ظل تضارب المصالح بطرق مختلفة عرفت نوعا من الآليات الجديدة كالتعاون و الشراكة اللذان يغلب عليهما طابع المصلحة و تحقيق الأهداف المرجوة لتلك الدول الكبرى، ولعل هذا التغيير الذي طرأ على العلاقات الدولية و باعتبار السياسة الخارجية أحد فروع حقلها، قد يجرنا للحديث عن السياسات الخارجية لهذه الدول الشيء الذي يثير اهتمامنا خصوصا و أن هذه التفاعلات تجري بين قوى غير متكافئة في الأهداف و المصالح و بالضبط بين دول تقع في الضفة الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط و أخرى تقع في ضفته الجنوبية، إنها السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة و التي عرفت قبل هذه الفترة بعلاقة (المعمر و المستعمر) أو المسيطر و المسيطر عليه في أشكال عدة منها الاستعمار، الحماية و الانتداب، لتتخذ بذلك تلك السياسة شكلا جديدا لها يرتكز على مبدأ التعاون التعاقد و الشراكة.

و هذا هو الحيز الذي تختص به دراستنا، و الذي يستلزم علينا ضبطه و التعريف به.

التعريف بالموضوع:

تعتبر منطقة المغرب العربي من المناطق الإستراتيجية في حوض البحر الأبيض المتوسط مما يجعلها من أولويات أجندة السياسة الخارجية الفرنسية، الأمر الذي عبر عنه الرؤساء السابقون للجمهورية الفرنسية، إذ أكد الرئيس "فرنسوا ميتران" أنه لا تاريخ لفرنسا في القرن الواحد و العشرين بدون هذه المنطقة، هذا المبدأ يعتبر امتدادا لسياسة "ديغول"

ليدرك هذه الأهمية بذلك الرؤساء الذين تلوه، "نيكولا ساركوزي" و الرئيس الحالي "فرانسوا أولاند" رفقة مساعديهم في صنع و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الفرنسية و الذين يعنى هذا الموضوع ببالغ الأهمية لديهم و يصنف بطابع السرية في ملف الشؤون المغاربية.

و في ظل التنافس الدولي على المنطقة، أصبحت تحتل حيزا كبيرا في إستراتيجية فرنسا التي تهدف دوما إلى الحضور الفعلي و الدائم في المنطقة خصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ أصبح الشغل الشاغل للدبلوماسية الفرنسية التي تسعى للحفاظ على مكانتها في المنطقة ضمن مواقف تستجيب لسياسة خارجية شاملة تعبر بشكل واضح عن تمسك فرنسا بمستعمراتها القديمة أمام الدول الأوربية، الأمريكية و الآسيوية التي تنافسها في ذلك.

من خلال عنوان موضوع البحث تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة، ما جعلنا نتناول الموضوع في مراحل ما قبل و خلال تلك الفترة لنبين ذلك الامتداد للسياسة الخارجية الفرنسية، ثم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة للتركيز أكثر على دراسة التغيرات و التطور الحاصل في تلك السياسة محاولين بذلك التعرف على مدى استمراريتها، و حتى نتمكن من فهم السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة، اعتمدنا التركيز على بعض المتغيرات التابعة كالمصالح و الأهداف، القوة و الأمن التي قد تعطينا تفسيرا أحسن للسياسة الفرنسية.

أدبيات الدراسة:

كما أن الموضوع قد تناوله البعض من المفكرين العرب و بالأخص الأوربيين، فقد تقدم كل من ألان جوبي (Alain Juppé) و لويس شويتزر (Louis Schweitzer) بتوضيح المعالم و آفاق القرن الواحد و العشرين (2008-2020) التي تتطلع إلى تحقيقها السياسة الخارجية الأوربية و الفرنسية على وجه الخصوص و هذا من خلال الكتاب الأبيض الذي اختارا له عنوان:
"La France et l'Europe dans le Monde"

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في جملة من الاعتبارات:

- باعتبار تخصص الدراسات المغاربية بدأ يأخذ حيزه ضمن حقل العلاقات الدولية إلى جانب الدراسات الأمنية و الدراسات الإستراتيجية

- على اعتبار انتمائنا للمنطقة المغاربية، بدا اهتمامنا أكثر في التعرف على ما تبديه أو تخفيه على حد السواء مضامين السياسة الخارجية الفرنسية عبر مراحلها السابقة، التي تلتها و الحالية وهي أهداف دراسة تطور السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه بلدان المغرب العربي بعد الحرب الباردة.

- بالإضافة إلى التنافس الدولي في المنطقة خاصة التواجد الأمريكي، ما عبر عنه الرئيس الفلسطيني الراحل **ياسر عرفات** في حرب الخليج الأولى: "**الأمريكان كالإخطبوط، رأسه في طهران، بطنه في الظهران و ذيله في وهران**"، ما جعل فرنسا تولي اهتماما بالغا للشؤون الأمنية و السياسية المغاربية من خلال تطوير في استراتيجياتها و دبلوماسيتها بطابع خاص خارج عن إطار الاتحاد الأوربي الذي تنتمي فرنسا إلى صرحه.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لدراسة هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية

- الأسباب الموضوعية: يكتسي موضوع السياسة الخارجية الفرنسية أهمية إلى جانب السياسة الخارجية الأمريكية التي تناولتها عديد الدراسات في حقل العلاقات الدولية.

مناقشة الموضوع من حيث طرح و دراسة حول الاهتمام الذي توليه فرنسا لمنطقة المغرب العربي إذ أصبحت فرنسا تركز في تفاعلاتها معها باعتبار المنطقة كانت مستعمرة فرنسية سابقة، ما يدفعنا لمعرفة حقيقة الأهداف الفرنسية إثر اهتمامها بمنطقة كانت تبسط نفوذ تاريخية لها.

كما أن دراسة السياسة الخارجية الفرنسية أصبحت تثير اهتمام الدارسين من جديد انطلاقا من مسار برشلونة و صولا إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط و مجموعة (5 + 5) التي تعبر أحد عناصر الإستراتيجية الفرنسية الجديدة بالمنطقة.

- الأسباب الذاتية:

لعل من أهم المبررات الذاتية أن موضوع الدراسة حول وفي منطقة ننتمي إليها، بالإضافة إلى أننا نهتم بالدارسات المغاربية، و رغبتنا في اختيار الموضوع و تناوله كان دافعا للبحث و التحليل فيما تناوله الدارسين و المهتمين بموضوع السياسة الخارجية اتجاه المغرب العربي سواء الفرنسيين منهم أو المغاربة.

إشكالية الدراسة:

تعنى دراسة السياسة الخارجية الفرنسية للمنطقة بمحاولة معرفة أسباب و انشغالات، مع فهم للأفكار التي ترسم من خلالها فرنسا إستراتيجيتها و معالم سياستها الخارجية اتجاه المنطقة بجميع أبعادها، سواء كانت فرنسا كفاعل يريد تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف و المصالح بالمنطقة على انفراد و خارج إطار الاتحاد الأوربي.

و من هنا نطرح سؤالنا الرئيسي:

إلى أي مدى ستصل فرنسا بسياستها الخارجية إزاء منطقة المغرب العربي و ما هي إستراتيجية تحقيقها في ظل الصراع الدولي عليها؟

أما الأسئلة الفرعية :

ما هي محاور السياسة الخارجية الفرنسية؟

ما هي محدداتها؟

ما هي أبعادها و كيف ترى فرنسا تحقيقها؟

ما مدى صمود فرنسا في مواجهة السياسات الخارجية الأوربية، الأمريكية و حتى الآسيوية اتجاه المنطقة و كيفية التعامل معها؟

هل غيرت فرنسا من سياستها الخارجية اتجاه المنطقة بتعاقب رؤسائها، و كيف ترى مستقبلها في ذلك؟

كيف تتمكن فرنسا من صنع سياسة خارجية تنفرد بها في المنطقة مقابل نظيراتها؟

حدود و مجالات الدراسة

بالنسبة لنطاق الدراسة فإن تحليل السياسة الخارجية الفرنسية يدور بالضبط حول بلدان منطقة المغرب العربي و بالأخص (تونس، الجزائر و المغرب) نظرا للأسباب المتمثلة أساسا في ذلك الإرث التاريخي و الثقافي و لما لهذه البلدان من ثروات طبيعية.

أما في مجالها الزمني فقد تناولنا الدراسة بعد الحرب الباردة نظرا لما طرأ من تغيير في السياسة العالمية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي سابقا و الزوال التدريجي للاشتراكية التي كانت تتبناها الجزائر فيما مضى إضافة إلى تعرضنا للحقب التاريخية التي مرت عبرها السياسة الخارجية الفرنسية.

فرضيات الدراسة:

1/ انتهاج فرنسا لسياسة خارجية تبدو منفتحة، مقابل إمكاناتها التي لا تتماشى و استراتيجياتها الخارجية وذلك راجع إلى أن فرنسا ترى لنفسها مكانة عالمية بعقدة العظمة.

2/ يطغى على السياسة الخارجية الفرنسية بالمنطقة ذلك الاهتمام النفعي، أكثر من تفعيل للشراكة.

3/ لجوء فرنسا عن طريق آليات الاتحاد من أجل المتوسط من خلال الاتحاد الأوربي، يعتبر إدراك بعدم القدرة على صنع سياسة خارجية خاصة بها.

المقاربة المنهجية:

اتبعنا في دراستنا مقاربة منهجية مركبة تستند على مجموعة من المناهج تتمثل في:

1/ المنهج التاريخي: الذي يفيد الموضوع من خلال تتبع تطور العملية التنظيرية في السياسة الخارجية الفرنسية في محاولة لتحليل مختلف السياقات التي تشكلت من خلالها تلك السياسة وتطور.

2/ المنهج الوصفي التحليلي: دلدراسة طبيعة السياسة الخارجية الفرنسية اتجه المنطقة بعد الحرب الباردة.

3/ المنهج المقارن: من خلال تناول الموضوع في مقارنته أحيانا ببعض السياسات الخارجية كالسياسة الأمركية.

الصعوبات المواجهة أثناء إعداد الدراسة

ربما ترجع أهم الصعوبات التي واجهناها أثناء البحث إلى طبيعة الموضوع، و هي:

قلة المراجع الخاصة بالموضوع

معظم المراجع صادرة باللغة الأجنبية ما يأخذ وقتا طويلا في استيعابها

الالتزام بتناول و تحليل السياسة الخارجية خلال العهدات السابقة لرؤساء الجمهورية الفرنسية للتقدير و الحكم عليها، مما يصعب الحكم على السياسة الخارجية الفرنسية للرئيس الحالي "فرانسوا أولاند" (François Holland) و التي تتحكم فيها الأحداث و التغيرات التي تجري بالمنطقة.

خطة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة عمل تتكون من ثلاثة فصول تمثلت في:

الفصل الأول: سيكون هذا الفصل بمثابة إطار ومدخل نظري لدراستنا، نتطرق فيه إلى إبراز مفهوم السياسة الخارجية، مع تقديم بطاقة شاملة حول فرنسا و سياستها بعد الحرب الباردة، ثم نتعرض للتفسير النظري لتلك السياسة ضمن مقاربات الواقعية، الليبرالية و البنائية، بالإضافة إلى تطرقنا لأجهزة إعداد و صنع السياسة الخارجية الفرنسية من ركائز و مؤسسات و كيفية اتخاذ و تنفيذ القرارات الخاصة بها.

الفصل الثاني: سنقوم في هذا الفصل بذكر و تحليل لاستراتيجيات و تصورات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي من خلال التطرق إلى محدداتها الأمنية، الاقتصادية و الثقافية، التصور و التطور الاستراتيجي لتلك السياسة قبل و بعد الحرب الباردة، إضافة إلى الإستراتيجية الاقتصادية، الأمنية السياسية و الثقافية.

الفصل الثالث: سنتناول فيه التحديات التي تواجه فرنسا في تنفيذ سياستها الخارجية أمام نظيراتها الأوربية، الأمريكية و الصينية، مع التطرق لمواقف فرنسا من بعض القضايا التي تهم المنطقة بالخصوص، إضافة إلى دراسة لآفاق تلك السياسة مع تطرقنا لكيفية تعامل بلدان المغرب العربي إزائها.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تعتبر السياسة الخارجية أحد الفروع في حقل العلوم السياسة، فإذا كانت العلاقات الدولية تعبر عن التفاعلات الجارية بين الواحدات الدولية و الفاعلين الدوليين، فإن السياسة الخارجية تعبر عن السلوك الذي تتبناه الدولة الواحدة في تفاعلاتها اتجاه باقى الوحدات أو الفاعلين الدوليين.

يقول **نابليون بونابرت** " لفهم حاضر الدول و التنبؤ بمستقبلها وجب معرفة ماضيها "

إذ يقصد بذلك أن ماضي الدول هو سر سلوكها الحاضر و المستقبل، ففهم الماضي يعطينا نظرة عامة على سلوك هاته الدول في الحاضر و المستقبل. و لذا فلدراسة السياسة الفرنسية سنتطرق إلى نقطتين أساسيتين:

الأولى هي قوة فرنسا عبر الوقت بما أنها المحرك الأساسي للسلوك الخارجي للدول، فبالتالي لأجل معرفة و تفسير السلوك الفرنسي و جب دراسة قوتها لاقتران هذا بذاك.

الثانية مدى استمرارية توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، و بالتالي إثبات صحة مقولة **نابليون** أي استمرارية الماضي بالحاضر و بالمستقبل.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية و النظرة الفرنسية لها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

درجت المدرسة التقليدية على النظر إلي السياسة الخارجية باعتبارها ظاهرة لا يمكن أن تخضع للدراسة العلمية وقد أنبني هذا المنطق الذي سيطر على هذه المدرسة لفترة طويلة، على أن موضوع السياسة الخارجية هو برامج العمل التي تتبعها القيادات السياسية إزاء العالم الخارجي بما في ذلك الأهداف والوسائل أي تصور ما يجب أن يكون ولا شأن للعلم بتحليل هذه البرامج، إذ أن العلم يهتم بالحقيقة الكامنة .وفي الواقع، ونتيجة لسيطرة هذا المفهوم على دراسة السياسة الخارجية لفترة طويلة، اقتصرت تلك الدراسة على مجرد وصف السياسات الخارجية خاصة السياسات الخارجية للدول الكبرى، سواء بالتتبع التاريخي لتلك السياسات أو كمحاولة تحديد الأهداف التعليمية والأساليب الفنية التي تتضمنها ([1])

ولكن ابتداء من منتصف الخمسينات أخذت تلك المدرسة تتعرض لانتقاد أساسي قوامه أن السياسة الخارجية هي بالأساس ظاهرة قابلة للتحليل العلمي، فالقول بأن موضوع السياسة الخارجية هو برنامج العمل الخارجي للدولة لا ينفي أن هذا البرنامج هو ظاهرة قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ العلمي.

ما يمنع من دراستها وتحليلها تبعًا لهذا المنهج، فتلك البرامج ظواهر يمكن تحديد ماهيتها وتفسير مصادرها والتنبؤ بمساراتهاتنبؤًا موضوعيًا .زيادة على ذلك فتلك البرامج تتضمن أكثر من مجرد تحديد ما يجب أن يكون فالوحدة الدولية تتعامل مع عالم خارجي محدد تحاول التأثير فيه كما أنه يفرض عليها قيودًا محددة في التعامل معه ومن ثم فهي تدخل مع هذا العالم في شبكة معقدة من الاتصالات وتحتل وضعًا فعليًا في هذا العالم قد لا يكون هو بذاته الوضع المنشود كذلك فالوحدة الدولية لا تستقر دائمًا على تصور واحد لما يجب أن يكون ولكنها تنتقل من تصور إلي آخر فكيف يمكن تفسير هذا التغير؟ وهل يمكن التنبؤ به؟.

تعريف السياسة الخارجية:

يمكن تعريف السياسة بأنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلي تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف وبالتالي فإن السياسة الخارجية لدولة ما، هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الخطة التي تسير بها دولة ما علاقاتها مع دول أخرى، فدراسات السياسة الخارجية تركز على ظاهرة القرار السياسي للدولة الخاص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي بدون أن تشمل النظام الدولي بأكمله .

[1] مارسيل ميرل سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة، حسن نافعه، القاهرة، دار المستقبل العربي،، 1986 ، ص4

فتعرف **صدقة فاضل** الساسية الخارجية على أنها: " عملية وضع الأهداف التي تسعى حكومة الدولة تحقيقها خارج حدودها الإقليمية إزاء وحدات خارجية أخرى، و تحديد و اتخاذ الوسائل التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف (2) "، كما ذهب بعض المحدثين من علماء الساسية إلى أن السياسة الخارجية هي: " تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول".(3)

و من بين التعريفات ما تناوله **محمد السيد سليم** بشكل متكامل و ملائم لدراسة و تحليل موضوع السياسة الخارجية ، و قد شملها بسبعة أبعاد أساسية هي: (4)

- تميزها عن العلاقات الدولية معتبرا إياها مجموعة البرامج التـــي تتبعها الوحدة " الدولة" اتجاه العالم الخارجي.
- سياسة يصوغها الممثلون الرسميون فقط، أما ما يفعله غيرهم من الأشخاص غير الرسميين في الوحدة الدولية فلا يعبر عن السياسة الخارجية لتلك الوحدة.
- اعتبار السياسة الخارجية مجمل الأقوال و الأفعال الصادرة عن صانعي تلك السياسة، و التي وظفوا مواردهم لتحقيقها.
- تلك السياسة التي تكون مفروضة من خارج رد فعل إلى للبيئة الخارجية، ولكنها عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على تلك البيئة، أو التأقلم معها، و تحقيق مجموعة من الأهداف و بالتالي فإنه لا يدخل في نطاق السياسة الخارجية إلا ما ارتبط بشكل مباشر بعملية تحقيق تلك الأهداف
- تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، و هو ما يميزها عن السياسة الداخلية التي ترمي إلى تحقيق أهداف داخل المجتمع المدني، و مع العلم بأنه يوجد كثير من الترابط و التشابه بين السياستين في كثير من الجوانب.
- تشمل برنامجا ذو بعدين أساسيين: **الأول:** و هو البعد العام، و يشمل التوجيهات و الأدوار و الأهداف و الإستراتيجيات. أما البعد **الثاني:** و هو البعد المحدد، فإنه ينصرف إلى مجموعة القرارات و السلوكيات و المعاملات التي تتضمنها السياسة الخارجية

و هناك البعض الآخر يعرف السياسة الخارجية على أنها" عملية تحويل المدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة ." وقد ذكر أيضا **محمد السيد سليم** في كتابه "تحليل السياسة الخارجية" أن بعض أنصار هذا الاتجاه و منهم **مود لسكي** الذي يعرف السياسة الخارجية بأنها :"نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى، و لأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية و في هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة: المدخلات و المخرجات.(5)

وباستطاعتنا تعريف السياسة الخارجية بأنها " الخطة الاستراتيجية العامة التى ترسمها دولة ما وتنفذها بواسطة وسائل عدة أهمها العسكري والدبلوماسي (6)

وهناك تعريف آخر يعرف السياسة الخارجية بأنها" مجموع العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية لدولة ما مع دول أخرى، وهي كذلك سلسلة المواقف التي تتخذها حكومة إزاء مشكلات أو قضايا إقليمية أو دولية (7)

2 - صدقة فاضل، "موجز نظرية السياسة الخارجية"، التعاون، (العدد 38، 1995=، ص 119
3 - بطرس غالي ومحمود خبري عيسى، المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة لأنجلو مصرية، 1982، ص 209.
4 - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989م، ص 12
5- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص51
6 محمد طه بدوى، مدخل إلي علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971 م، ص31
7 بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967 م، بيروت، مركز دراسات الوحدة.العربية، أبريل 1987 م، ص22

وبديهي أن هذا التعريف لا يفترض الاستقلالية المطلقة للجهاز الساهر على إدارة العلاقات الخارجية، بل هو يلعب دورًا أساسيًا باعتباره عنصر توازن بين المصالح والتناقضات المتباينة التي يواجهها سواء منها الداخلية أم الخارجية .ومن الثابت أن عناصر السياسة الخارجية قد ظهرت كبؤرة جديدة لدراسات علم العلاقات السياسية الدولية من خلال الجهود الرائدة لتنظيم هذا العلم ([8])

وتأتي أهمية السياسة الخارجية في الدور الذي قد تلعبه على الساحة الدولية فهي قد:

-تلعب دورًا تنمويًا في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية تدفع بالوحدات الأخرى إلي التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.

-أو تلعب دورًا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة.

-كما إنه يمكن أن تلعب دورًا في تأمين المصالح الخارجية أو تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي ويتحقق ذلك من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلي التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية مما يؤدي إلي التفاف الشعب خلف صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي.

-وقد تلعب السياسة الخارجيةدورًا في إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري كالدور الذي تلعبه السياسة الخارجية السعودية في العالمين العربي والإسلامي.

-وقد تلعب السياسة الخارجيةدورًا سياسيًا داخليًا في تدعيم سلطة صنع السياسة الخارجية وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية ([9])

و يقدم **روزنو** تعريفا شاملا، فهو يعرف السياسة الخارجية على أنها: "منهج عمل الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا".([10])

و الواقع ان تعدد التعريفات إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية و صعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها، إلا أنها تبقى من بين أهم أبعاد العلاقات الدولية و يرجع ذلك أساسا لكون الدولة تبقى أهم أبعاد الفواعل في النظام الدولي فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال التوجه الخارجي إذ تحدد بشكل عام الأهداف الأساسية لكل دولة:

1 – المحافظة على استقلال الدولة و سيادتها و أمنها القومي

2 – زيادة قوة الدولة

3 – تطوير المستوى الاقتصادي للدولة

إضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف ثانوية نذكر منها:

- العمل على نشر الأيديولوجية و الثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها .

- العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي و الدولي.

و بالتالي فرغم أن الدول تسعى كلها إلى تحقيق هاته الأهداف إلا أن سياساتها الخارجية تبقى مختلفة في توجهاتها و لعل من أهم السياسات الخارجية التي تحتاج الدراسة السياسة الخارجية الفرنسية التي تعتبر احد اعقد السياسات الخارجية ما أثار اهتمامنا بالسياسة الخارجية الفرنسية.

---

[8] فتحية نبراوي، محمد نصر مهنا :أصول العلاقات السياسية الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1985 م، ص407

[9] محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص28

[8]- بطرس غال ومحمود خوّي عيسى،ًمرجع سابق الذكر, ص102

العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية:

ترتبط السياسة الخارجية لدولة ما بعوامل عدة تختلف باختلاف الدول والملابسات والأزمان ودراسة هذه العوامل أساسية، إذ أنها السبيل إلي معرفة:

أ .الأهداف التي تنشدها الدولة من سياساتها الخارجية.

ب .الوسائل التي تستعين بها الدولة على صيانة مصالحها وتحقيق تلك الأهداف.

ج .الثغرات والعيوب التي تحول بين الدولة وبين تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

ويمكن إيجاد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية على النحو الآتي:

الوضع الجغرافي -عدد السكان -الموارد الطبيعية -القوة العسكرية والنظام الداخلي للدولة[11]

أ (الوضع الجغرافي :الجغرافيا في مقدمة العوامل المادية الدائمة التي تؤثر في السياسة الخارجية للدولة فوضع الاتحاد السوفيتي السابق أو وضع الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا يعد له أكبر الأثر في رسم الخطوط لسياستها الخارجية، وقد تكون الاختراعات التكنولوجية الحديثة ووسائل الاتصال قد تركتأثرًا في تقليل أهمية الوضع الجغرافي إلا أنها رغم ذلك لم تستطيع القضاء على آثاره، فاتساع الأراضي السوفيتية أو الصينية من العوامل التي تعطى قوة لكل من الدولتين، كما أن العداء أو الصداقة بين دولتين بينهما حدود جغرافية مشتركة لم يتغير حالها بتغير الأسلحة وتنوع الاختراعات ([9]).

ب .عدد السكان :قد يؤثر عدد السكان لدولة ما في سياستها الخارجية فدولة يتناقص عدد مواليدها، يتناقص كذلك معدل نفوذها، ودولة يزداد عدد سكانها، تكون لها سياسة توسعية إن لم تكن عدوانية مثل (ألمانيا وإيطاليا فيما بين الحربين العالميتين)، وعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي أو الحضاري الذي تصل إليه دولة من الدول يعوض ما بينها وبين دولة أخرى أكثر منها سكانًا من فروق، فدولة سويسرا رغم أن عدد سكانها قليل فإن لها مكانة في المجتمع الدولي أعظم من دول مزدحمة بالسكان ولكنها متخلفة، إلا أنه قد ثبت أن التكنولوجيا الحديثة لا سيما في الميدان العسكري من السهل نقلها وبذلك تكون دولة ذات عدد ضخم من السكان مهيأة لأن تصبح عاجلا أقوى من دولة قليلة السكان كثيرة الحضارة، ويرتبط موضوع عدد السكان إلي حد ما بموضوع الوحدة الوطنية فدولة يتألف سكانها من عدة أقليات متباينة تكون أضعف من دولة أقل سكانًا ولكنها تتألف من شعب متجانس فالدول الأفريقية على سبيل المثال لا يزال النظام القبلي يسودها فيضعف ذلك من سياستها الخارجية ([12]).

ج .الموارد الطبيعية :وهو من العوامل التى تؤثر إلي حد كبير في السياسة الخارجية للدول فالولايات المتحدة الأمريكية أو(الاتحاد السوفيتي) سابقا لكل منهما من الموارد الطبيعية ما يكفيه ويجعل لكل منها قوة في ميدان السياسة الخارجية، لا تتحقق لدول السوق الأوروبية المشتركة واليابان، والتي تستورد بترولها من الشرق الأوسط، وهناك موارد طبيعية أخرى غير البترول ذات أهمية كبرى مثل الموارد المائية والموارد الغذائية ([13])

---

[11] -Charles O. Lerch, Jr, Principles of International Politics New York, Oxford University Press, 1956 P 6.

[12] المصدر السابق، ص13

[13] المصدر نفسه، ص13

د .**القوة العسكرية** :وهذا يقودنا للحديث عن مفهوم القوة، إن من أهم خصائص المدرسة التقليدية أو الواقعية هو مبدأ القوة فهي تؤكد على أنه لا بد للدولة أن تتمتع بقوة تمكنها من ترجمة أهدافها وحماية مصالحها المختلفة وأنه من مصلحة الدولة أن تحوز على القوة اللازمة وممارستها والسيطرة عليها ولكن نجد أن مفهوم القوة يختلف من شخص لآخر فهي للبعض تعنى القوة العسكرية والبعض الآخر يرى أن القوة تشمل القوة السياسية والقوة الاقتصادية، إن مفهوم القوة ليس شيئًا محددًا إنه يشمل فكرة قابلية التأثير على سلوك الدول الأخرى، ولما كانت السياسة الدولية تعني أو تعكس مفهوم السيادة والفوضى، من ناحية وذلك من منظور المدرسة التقليدية، ولما كانت الساحة الدولية تخلو من أي سلطة عليا، وبالتالي فإن على الدول المستقلة ذات السيادة الكاملة حماية وصيانة مصالحها المختلفة ([14]).

أما بالنسبة لمفهوم القوة العسكرية فبما أنها ليست لها طابع الثبات كعوامل أخرى ولكنها عرضة للتغير المفاجئ، حيث أن أسلحة الحرب تتبدل بسرعة والأساليب الاستراتيجية تتغير بسرعة مما يجعل القوة العسكرية غير ذات ثبات وقرار ويضاف إلي ذلك أنه إلي جانب القوة العسكرية توجد القوة المعنوية التي لا تقل شأنًا عن القوة المادية وقد يترتب على ذلك الحرب النفسية وحرب الدعاية الإذاعية وكل ذلك ذو أثر في السياسة الدولية ([15]).

ه .**النظام الداخلي للدولة** :للسياسة الداخلية في أي دولة أثر كبير على السياسة الخارجية والمقصود بالسياسة الداخلية في أي دولة هو نظامها الدستوري، واستقرار الحكم فيها ودور جماعات الضغط والتنظيمات الحزبية ونحو ذلك من القوة الداخلية التي لها أثر في المسلك الخارجي، للدولة، فإذا اضطربت الأحوال في دولة استحال أن تكون لهذه الدولة سياسة خارجية ذات قوة وذات إيجابية وقد تلجأ الدولة إلي افتعال أحداث خارجية بغرض تهدئة الاضطرابات الداخلية داخل الدولة نفسها ([16])

و .**السيادة** :ولما كانت الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع السياسة الخارجية فإن الدولة لا بد أن تتمتع بالسيادة الكاملة التى تؤهلها لحماية سياستها الخارجية، فالسيادة للدولة تعني حق الدولة في أن لا تقبل أي سلطة عليا فوق سلطتها في الحياة الدولية وأن تكون هي المقرر الأساسي في إدارة شئونها الخارجية.

ولسيادة الدولة مظهرين :فهي إما سيادة داخلية أو سيادة خارجية فسيادة الدولة الداخلية تعني أن الدولة هي المسيطر على من في الإقليم سيطرة كاملة بحيث لا تنازعها أي سلطة أخرى في سيادتها على الأفراد والهيئات داخل حدودها أو في تنظيم شؤون إقليمها.

أما سيادة الدولة الخارجية، فتعني عدم تبعية الدولة لأي دولة أخرى أو سلطة أجنبية أي أنها تتمتع بالاستقلال الكامل في مواجهة بقية دول العالم وأن تتعامل معهم على قدم المساواة في التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات الدولية، وقيامها بإبرام المعاهدات وتوقيع الاتفاقيات والانضمام إلي المواثيق والوفاء بالالتزامات والتعهدات تجاه الدول الأخرى ([17])

---

[14]- Michaels Shee han, “The Balance of Power, History & Theory”. , London Rout ledge, New York, First Published 1996. P 7

[15]- المصدر السابق، ص8

[16]- بطرس بطرس غالي، محمد خيري عيسى :المدخل في علم السياسة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة التاسعة، 1990 م، ص354

[17]- يوسف محمد عبيدان، دراسات في علم السياسة ، جامعة قطر، الطبعة الأولي، 1990 م، ص125

المطلب الثانى: بطاقة فنية شاملة لفرنسا:

فرنسا

الجمهورية الفرنسية
La République Française

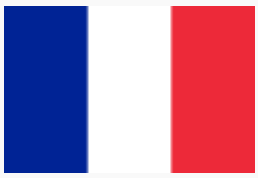

العلم

الشعار

الشعار الوطني : حرية مساواة إخاء

النشيد : المارسيلية

الأرض والسكان	
المساحة	674843كم²(40)
عاصمة	باريس
أكبر مدينة	باريس
اللغة الرسمية	الفرنسية
تسمية السكان	فرنسيون
الكثافة السكانية	116ن/كم²(89)
الحكم	
نظام الحكم	جمهورية برلمانية شبه رئاسي
رئيس الدولة	فرانسوا أولاند
رئيس الوزراء	مانويل فالس

رئيس مجلس الشيوخ	جيرارد لارشيه
رئيس الجمعية الوطنية	كلود بارتولون
رئيس المجلس الدستوري	جان لوي دوبري
التشريع	
السلطة التشريعية	البرلمان
← المجلس الأعلى	مجلس الشيوخ
← المجلس الأدنى	الجمعية الوطنية
التأسيس والسيادة	
التأسيس	التاريخ
معاهدة فيردان	أغسطس843
مملكة فرنسا	987
الثورة الفرنسية	5مايو1789
الجمهورية الأولى	22سبتمبر1792
إنشاء السوق الأوروبية المشتركة اليوم الاتحاد الأوروبي	1يناير1958
دستور فرنسا	4أكتوبر1958
الانتماءات والعضوية	
الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي	25مارس1957
الناتج المحلي الإجمالي	
سنة التقدير	2014
← الإجمالي	2,333$تريليون(9)
← للفرد	$36,453 (24)
معامل جيني	
الرقم	32.7 ([18])
السنة	2008
التصنيف	متوسط
مؤشر التنمية البشرية	
السنة	2013
المؤشر	0.893 [19]

[18] - http ://www cia.gov /library/publications/the-world-fact book/fields/2172.htlm: " CIA World Factbook ."^

[19]- http ://hdr,undp.org /en/media/HDR_2014 " ^Human Development Report 2013"

التصنيف	مرتفع(20)
بيانات أخرى	
العملة	يوروEUR
المنطقة الزمنية	+1
← في الصيف(DST)	+2
المنطقة الزمنية	CET
← في الصيف(DST)	CEST
جهة السير	اليمين
رمز الإنترنت	.fr
الموقع الرسمي	http://www.france.fr/، http://no.france.fr، http://nl.frace.fr
رمز الهاتف الدولي	33+

فرنسا (بالفرنسية: La France)، رسمياً الجمهورية الفرنسية (بالفرنسية: la République française) هي جمهورية دستورية ذات نظام مركزي وبرلماني ذي نزعة رئاسية، ويبلغ عدد سكانها حوالي 66 مليون نسمة، وهي تقع في أوروبا الغربية، ولها عدة مناطق وأقاليم منتشرة في جميع أنحاء العالم عاصمتها باريس ولغتها الرسمية هي الفرنسية وعملتها اليورو شعارها (حرية مساواة إخاء)، علمها مكون من ثلاثة ألوان عمودية بالترتيب أزرق ،أبيض ،أحمر نشيدها الوطني هو لامارسييز.

وفرنسا هي بلد قديم يعود تكوينه للعصور الوسطى، وتعتبر إحدى المناطق المهمة في أوروبا منذ العصور الوسطى، وقد وصلت فرنسا إلى أوج قوتها خلال القرن 19 وأوائل القرن 20، إذ امتلكت ثاني أكبر إمبراطورية استعمارية في 1950.

وفرنسا هي إحدى الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي، وأحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي، كما أنها عضو في العديد من المؤسسات الدولية، بما في ذلك الفرانكوفونية، مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، حلف شمال الأطلسي، منظمة التعاون والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، و الاتحاد اللاتيني، وهي أكبر بلد في أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي من حيث المساحة وثالث أكبر دولة في أوروبا بشكل عام بعد روسيا وأوكرانيا،وتلعب فرنسا دورا بارزا في تاريخ العالم من خلال تأثير ثقافته وانتشار اللغة الفرنسية، وقيمه الديمقراطية والعلمانية والجمهورية في كامل القارات الخمس، وتعتبر فرنسا مركزا عالميا بارزا للثقافة و الموضة و نمط الحياة، وهي تضم رابع أكبر قائمة من حيث مواقع التراث العالمي لليونسكو، وصل عدد زوارها من السواح ما معدله 83 مليون سائح أجنبي في السنة أي أكثر من أي بلد في العالم بأسره. ([20])

[20]- http://www.webcitation.org / 5kwqer8pe " Great Powers – Encarta. MSN. 2008 ." ^

وتعتبر فرنسا إحدى الدول العملاقة في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الهامة في أوروبا بشكل خاص وحول العالم بشكل عام وهي سادس أكبر دولة من حيث الإنفاق العسكري في العالم، وثالث أكبر مخزون للأسلحة النووية، وثاني أكبر سلك دبلوماسي بعد الولايات المتحدة. وهي أيضا ثاني أكبر اقتصاد في أوروبا و الخامس من حيث الناتج المحلي الإجمالي في العالم.([21])

أما من حيث إجمالي ثروات الأسر، ففرنسا هي أغنى دولة في أوروبا والرابعة في العالم. يتمتع المواطن الفرنسي بمستوى عال من المعيشة، فالبلد له أداء جيد في التصنيف العالمي من التعليم والرعاية الصحية والحريات المدنية، ومؤشر التنمية البشرية.([22])

أصل التسمية

اسم فرنسا مشتق من كلمة "فرانك" (بالفرنسية: franc) أي فرنجة و هو شعب جرماني جاء من الشمال ليستقر في فرنسا، استُعملت بعد سقوط روما لغاية العصور الوسطى للدلالة على البلاد التي فيها فرنسا حاليا بتتويج هيو كابيت ملك الفرنجة أشير إليها بمملكة فرانسيا، ثم رسميا فرنسا في عهد فيليب أغسطس لا تزال معروفة فرنسا لليوم. ([23])

[21]- http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.CD? s " GDP, PPP (current international $)| Data | Table ." ^

[22]- http ://www.un.org/sea/population/puplications/wpp2006" -World Population Prospects – The 2006 Revision^ "

[23] -htpp//books.google.com/?id=UJbyPwwAACAAJThe Complete Encyclopedia of Arms and Weapons: the most comprehensive reference work ever published on arms and armor from prehistoric times to the present with over 1,250 illustrations .Simon & Schuster .186 صفحة. ISBN-42257-671-0 X .

.

خريطة 1: موقع فرنسا في أوروبا

تمتد فرنسا من البحر الأبيض المتوسط إلى بحر المانش حتى بحر الشمال، ومن نهر الراين إلى المحيط الأطلسي. وهي واحدة من ثلاث دول (إلى جانب المغرب وإسبانيا) التي لها سواحل أطلسية وأخرى متوسطية. ،غالباً ما يشار إليها السداسي أي ب(بالفرنسية: Hexagone) نظرا لشكلها المسدس.

بينما يقع القسم الرئيسي لفرنسا في أوروبا الغربية، فرنسا تتشكل أيضاً من بعض الأراضي الصغيرة في أمريكا الشمالية، الكاريبي، أمريكا الجنوبية، المحيط الهندي الغربي والجنوبي، شمال وجنوب المحيط الهادي، والقارة القطبية الجنوبية (لم يعترف بها أكثر البلدان).

تمتلك فرنسا تشكيلة كبيرة من المناظر الطبيعية، تتراوح بين السهول الساحلية في الشمال والغرب والتي تشكل ثلثا المساحة الكلية لفرنسا [24]، حيث تجاور فرنسا بحر الشمال والمحيط الأطلسي، إلى الجبال في المنطقة الجنوبية الغربية والألب في المنطقة الجنوبية الشرقية. في الوسط مناطق مرتفعة صخرية ومشجرة بكثافة، بالإضافة إلى حوض النهر الشامل. فالجبال الرئيسية هي الألب، وأعلى قمة فيها هي المون بلان التي تعد أعلى قمة جبلية في أوروبا الغربية 4808 متر، والبيرينيه، والجورا، وليه أردان، ولوماسيف سنترال، والفوج ([22]).

24 -http://arabe.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/Voici_la_France_Ar.pdf

بسبب أقسامها ما وراء البحار العديدة وأراضيها المتناثرة في كل المحيطات، تمتلك فرنسا ثاني أكبر المناطق الاقتصادية الخاصة (EEZ) في العالم، حيث تغطي 11.035.000 كم2، فقط وراء المنطقة الاقتصادية الخاصة بالولايات المتحدة (11.351.000 كيلومتر مربع)، وقبل المنطقة الاقتصادية الخاصة بأستراليا (8.232.000 كيلومتر مربع). تغطي المنطقة الاقتصادية الخاصة بفرنسا حوالي 8% من السطح الكلي لكل المناطق الاقتصادية الخاصة للعالم، بينما مساحة منطقة الجمهورية الفرنسية فقط 0.45% من مساحة الأرض الكلية للأرض.

التاريخ: الجمهوريات والامبراطوريات (1792 - حتى الآن)

في مواجهة مديونية النظام الملكي، قرر لويس السادس عشر عقد مجالس عامة، التي افتتحت في مايو 1789 ونصبت نفسها باعتبارها جمعية وطنية تأسيسية. يوم 14 يوليو، الذي أصبح تاريخ العيد الوطني الفرنسي قام الشعب الباريسي باقتحام سجن الباستيل. تم إلغاء الملكية المطلقة وأصبحت فرنسا ملكية دستورية في أغسطس قررت الجمعية الوطنية التأسيسية تدمير امتيازات الأرستقراطية وأصدرت إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي يؤكد "الحقوق الطبيعية وتقادم الإنسان" إلى "الحرية والملكية والأمن ومقاومة الظلم والاستبداد" وكذلك الوصول إلى المناصب العامة على أساس الكفاءة بدلا من النسب.

اقتصر النظام الملكي، وكانت جميع المواطنين لديهم الحق في المشاركة في العملية التشريعية. وأعلن حرية التعبير والصحافة، والاعتقالات التعسفية المحظور. كما أكد إعلان مبادئ السيادة الشعبية، وعلى النقيض من الحق الإلهي للملوك التي ميزت النظام الملكي الفرنسي، والمساواة الاجتماعية بين المواطنين، والقضاء على امتيازات النبلاء ورجال الدين.

بينما كان لويس السادس عشر، كملك دستوري، يتمتع بشعبية بين السكان، محاولته الكارثية للهروب إلى مؤيديه في شرق فرنسا و اعتقاله في قرية فارين في حزيران 1791 بدت لتبرير شائعات أنه كان قد ربط آماله في الخلاص السياسى بإحتمالات الغزو الأجنبي. وقد قوضت مصداقيته عميقا إلى حد أن إلغاء النظام الملكي وإقامة جمهورية أصبحا فرضية ممكنة على نحو متزايد.

تجمعت الملكيات الأوروبية ضد النظام الجديد، لاستعادة الملكية المطلقة الفرنسية. فأمام التهديد الأجنبي تفاقمت الاضطرابات السياسية في فرنسا وتعمق الشعور بالإلحاح بين مختلف الفصائل وأُعلنت الحرب ضد النمسا في 20 نيسان 1792. وقع عنف الغوغاء خلال التمرد من 10 أغسطس 1792 والشهر التالي. ونتيجة لهذا العنف وعدم الاستقرار السياسي من الملكية الدستورية، أعلنت الجمهورية في 22 أيلول 1792. ([25])

نابليون، إمبراطور الفرنسيين، وصاحب غراندي Armée ببناء الإمبراطورية العظمى في جميع أنحاء أوروبا. ساعد في نشر المثل العليا للثورة الفرنسية، وكان الإصلاحات القانونية له تأثير كبير في جميع أنحاء العالم.

[25]- Liberty, Equality, Fraternity: Exploring the French Censer, Jack R. and Hunt, Lynn .Revolution .University Park, Pennsylvania: Pennsylvania State University Press, 2004

أدين لويس السادس عشر بالخيانة و أعدم بالمقصلة في كانون الثاني عام 1793. واجهت الجمهورية ضغوطا متزايدة من الملكيات الأوروبية، بإضافة إلى حروب عصابات داخلية وحركات تمرد ضد الثورة (مثل الحرب في فونديه أو Chouannerie)، بلغ ذروته العنف خلال عهد الإرهاب بين 1793 و 1794. أعدم ما بين 16،000 و 40،000 شخص في غرب فرنسا، واستمرت الحرب الأهلية بين الجيش الثوري الوطني الملقب بالكلمة الفرنسية "بلو" ("الزرق"، أنصار الثورة) وجيش ملكي إقليمي ملقب بـ "بلان" ("البيض" أنصار الحكم الملكي) 1793-1796 وأدت إلى خسارة ما بين 200،000 و 450،000 شخص.([26])

سُحق كل من الجيوش الأجنبية و مناهضي الثورة و ونجت الجمهورية الفرنسية. علاوة على ذلك، مددت حدودها إلى حد كبير إلى الشرق، وأنشئت "جمهوريات شقيقة" في البلدان المحيطة بها. بينما تراجعت التهديدات من الغزو الأجنبي وأصبحت فرنسا معظمها هادئة، وضع رد فعل الثرميدوريين حدا لحكم روبسبير وللإرهاب في تموز 1794. ألغيا إلغاء الرق والاقتراع العام الذكوري، اللذان سنا خلال هذه المرحلة المتطرفة من الثورة، من قبل الحكومات اللاحقة

بعد خطة قصيرة الأجل الحكومية واستولى نابليون بونابرت سيطرة جمهورية في عام 1799 أصبح أول قنصل لاحقا وإمبراطور الإمبراطورية الفرنسية (1804-1815/1814). استمرارا للحروب أشعلها الملكيات الأوروبية ضد الجمهورية الفرنسية، ومجموعات من تغيير التحالفات الأوروبية أعلنت الحروب على الإمبراطورية نابليون. غزا جيوشه ومعظم قارة أوروبا، في حين تم تعيين أفراد من عائلة بونابرت كما الملوك في بعض الممالك التي أنشئت حديثا. [27]

أدت هذه الانتصارات إلى التوسع في جميع أنحاء العالم من المثل العليا والإصلاحات، مثل نظام متري وقانون نابليون وإعلان حقوق الإنسان للثورة الفرنسية. بعد الحملة الروسية كارثية، وهزم نابليون واستعادة النظام الملكي بوربون. توفي حوالي مليون فرنسيين أثناء الحروب النابليونية. ([28])

بعد عودته من المنفى وجيزة، هزم نابليون في نهاية المطاف في عام 1815 في معركة واترلو، أعيد إنشاء النظام الملكي (1815-1830)، مع قيود دستورية جديدة. أطيح سلالة بوربون مصداقيتها من قبل ثورة يوليو 1830، والذي أنشأ تموز الملكية الدستورية، والتي استمرت حتى 1848، عندما أعلن عن قيام الجمهورية الفرنسية الثانية، في أعقاب الثورات الأوروبية عام 1848. إلغاء الرق والاقتراع العام الذكور، سواء لفترة وجيزة سن خلال الثورة الفرنسية أعيد سنت في 1848.

في عام 1852، أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية، لويس نابليون بونابرت، ابن شقيق نابليون الأول وإمبراطور الإمبراطورية الثانية، ونابليون الثالث. انه ضرب التدخلات الفرنسية في الخارج، وخاصة في شبه جزيرة القرم، في المكسيك وإيطاليا. وقد اطاحت هزيمة نابليون الثالث التالي في الحرب الفرنسية البروسية عام 1870 و تم استبدال نظامه من قبل الجمهورية الثالثة.

---

[26] - Détruisez la Vendée ! » Regards croisés sur les victimes et destructions de la guerre de Vendée Jacques Hussenet dir , » ,.La Roche-sur-Yon, Centre vendéen de recherches historiques, 2007

[27] - http//www.questa.com/googlescholar.qst ?docld=5001329960" .(Napoleon and German identity ."

[28] - نفس المرجع السابق

كانت فرنسا المستعمرات، في أشكال مختلفة، ومنذ بداية القرن 17. في القرنين 19 و 20، وسعت الإمبراطورية الاستعمارية في الخارج كثيرا والعالمية التي أصبحت ثاني أكبر سوق في العالم بعد الإمبراطورية البريطانية. بما في ذلك العاصمة فرنسا، وصلت المساحة الإجمالية للأراضي تحت السيادة الفرنسية ما يقرب من 13 مليون كيلو متر مربع في 1920 و 1930، 8.6٪ من الأراضي في العالم.

شارل ديغول شارك بنشاط في جميع الأحداث الكبرى في القرن 20: بطل الحرب العالمية الأولى، زعيم قوات فرنسا الحرة خلال الحرب العالمية الثانية، وقال انه ثم أصبح الرئيس، حيث قام بتسهيل إنهاء الاستعمار، حافظت فرنسا كقوة كبرى وتغلب على ثورة مايو 1968.

وكانت فرنسا عضوا في الحلف الثلاثي عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى خارج. احتلت جزء صغير من شمال فرنسا، ولكن ظهرت فرنسا وحلفائها منتصرا ضد القوى المركزية، بتكلفة بشرية ومادية هائلة. الحرب العالمية تركت 1.4 مليون الجنود الفرنسيين القتلى، 4٪ من السكان, بين 27 و 30٪ من الطبقات مجند من 1915-1912. ([29])

وتميزت السنوات interbellum التوترات الدولية المكثفة ومجموعة متنوعة من الإصلاحات الاجتماعية التي أدخلتها الحكومة الجبهة الشعبية (الإجازة السنوية، وتخفيض وقت العمل، والمرأة في الحكومة وغيرها). احتلت فرنسا بعد حملة الحرب الخاطفة الألمانية في الحرب العالمية الثانية، مع العاصمة فرنسا وتنقسم إلى منطقة الاحتلال الألماني في الشمال وفرنسا فيشي، والنظام الاستبدادي الذي أنشئ حديثا بالتعاون مع ألمانيا في الجنوب ([30])، الحلفاء والفرنسية ظهرت المقاومة في النهاية منتصرا من دول المحور وتمت استعادة السيادة الفرنسية.

تأسست الجمهورية الرابعة بعد الحرب العالمية الثانية، وشهدت النمو الاقتصادي المذهل (ليه Trente غلوريوز). وتم تمديد حق التصويت للمرأة في عام 1944. وكانت فرنسا واحدة من الأعضاء المؤسسين لمنظمة حلف شمال الأطلسي (1949). حاولت فرنسا لاستعادة السيطرة على الهند الصينية الفرنسية لكنه هزم من قبل مينه نام في عام 1954. في وقت لاحق أشهر فقط، واجهت فرنسا نزاع جديد في الجزائر. الجدل حول ما إذا كان أو لا للحفاظ على السيطرة على الجزائر، ثم موطن لأكثر من مليون مستوطن الأوروبي, ([31]) تعصف بالبلد وأدى ما يقرب إلى حرب أهلية.

في عام 1958، أعطى ضعيفة وغير مستقرة الجمهورية الرابعة الطريق إلى الجمهورية الخامسة، التي تضمنت تعزيز الرئاسة. في الدور الأخير، تمكن شارل ديغول للحفاظ على تماسك البلاد حين اتخاذ خطوات لإنهاء الحرب. واختتم الحرب الجزائرية مع اتفاقات إفيان في عام 1962 التي أدت إلى استقلال الجزائر. منحت فرنسا الاستقلال تدريجيا إلى مستعمراتها. من بقايا الامبراطورية الاستعمارية هي الإدارات والأقاليم ما وراء البحار الفرنسية.

---

[29]- htpp//books.google.cz/books?id=2yjHLyyj8C&pg=PR25 *Encyclopedia Of World War I: A Political, Social, And Military History* ."ABC-CLIO .ISBN 1-85109-420-2

[30]- htpp//books.google.com/books?id=Q7ORIpHKLEC Vichy France and the Jews ."Stanford University Press .p. 368 .ISBN 0-8047-2499-7" ^

[31]- نفس المرجع

في أعقاب سلسلة من الاحتجاجات في جميع أنحاء العالم لعام 1968، كان ثورة مايو 1968 أثر اجتماعية هائلة. في فرنسا، فهو يعتبر أن تكون لحظة فاصلة عندما تحولت مثالية أخلاقية محافظة (الدين، والوطنية، واحترام السلطة) نحو المثالية الأخلاقية أكثر ليبرالية.

وكانت فرنسا في طليعة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تسعى إلى الاستفادة من الزخم من الوحدة النقدية لإنشاء السياسية والدفاعية أكثر توحدا وقادرة الاتحاد الأوروبي، والأجهزة الأمنية. ([32])

التركيبة السكانية

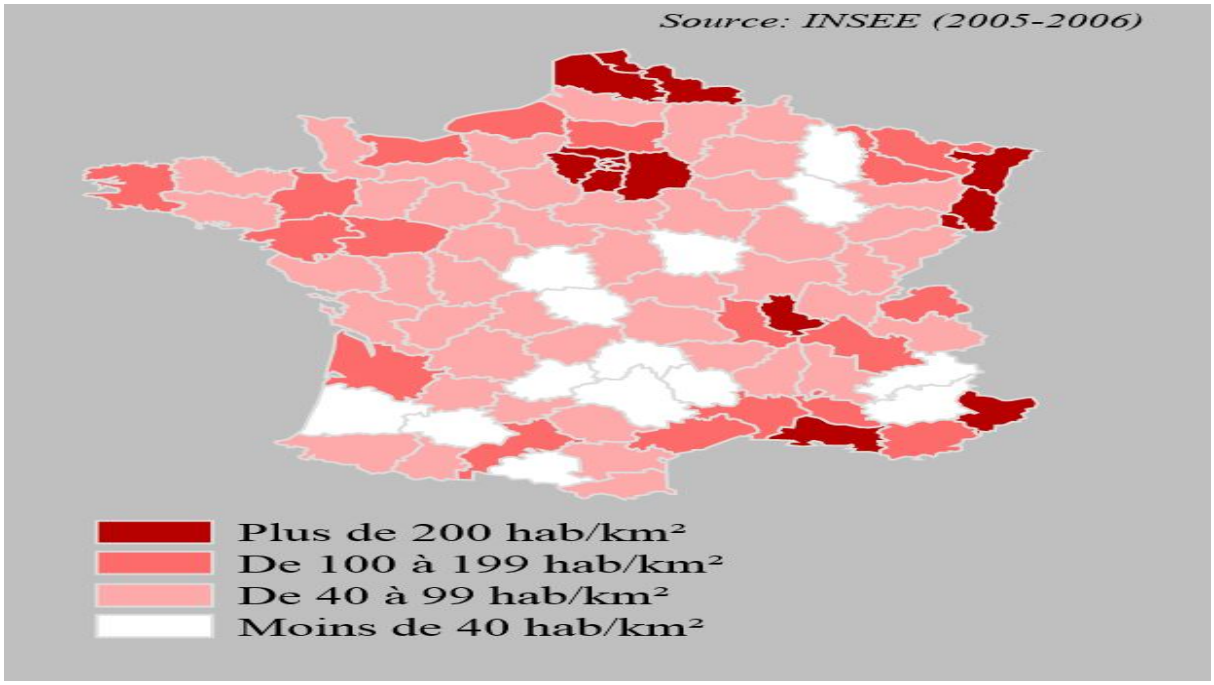

خريطة2:التوزيع السكاني بفرنسا 2005-2006

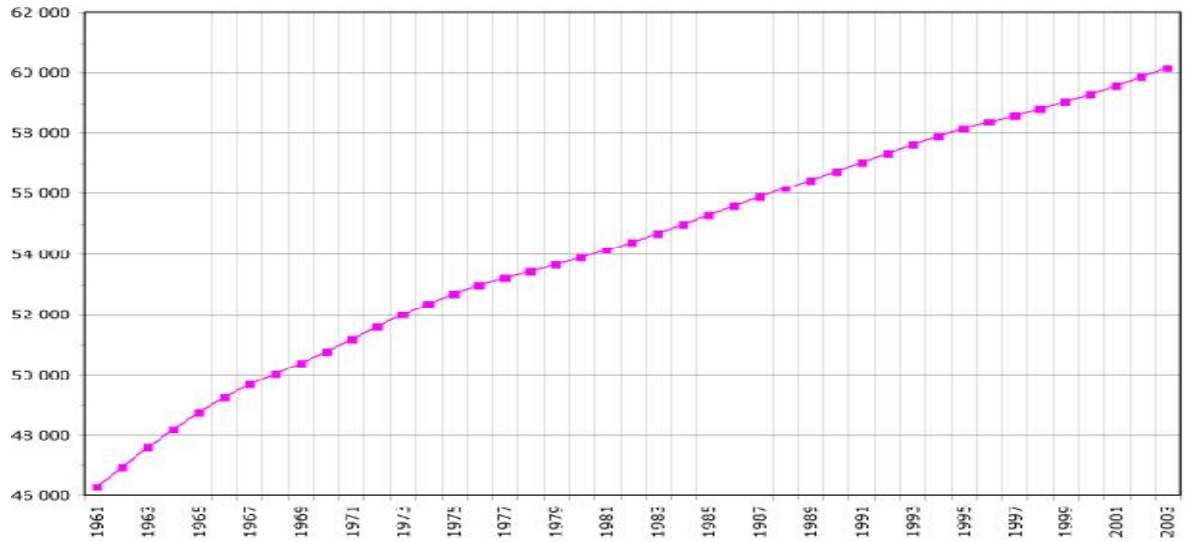

منحنى 1: تطور نمو السكان ما بين 1961-2003

[32]- http/www.elysee.fr/elysee/anglais/speeches and documents/2004/" ^ -Declaration by the Franco-German Defense and Security Council ."

يبلغ التعداد السكاني في فرنسا 60 مليون نسمة، بكثافة سكانية 111 نسمة في الكيلومتر المربع. وتضم فرنسا 73تجمعاً سكانياً يزيد تعداد كل منها عن 100 ألف نسمة. والتجمعات السكانية الخمسة الكبرى:

التجمعات السكانية	السكان عام 2012
باريس	12.3مليون
ليون	2.3مليون
مارسيليا-إكس-أون-بروفانس	1.7مليون
تولوز	1.3مليون
ليل (مدينة(	1.2مليون
بوردو	1.1مليون
بالفرنسية	1مليون
نانت	0.9مليون
ستراسبورغ	0.8مليون
رين	0.7مليون

منذ بداية التسعينات، انخفض عدد المتزوجين، في الوقت الذي تزايدت فيه حالات المعاشرة الحرة دون عقد زواج، حيث وصلت إلى 2.4 مليون حالة في 2004 مقابل 1.5 مليون في عام 1990. يمثل الارتباط الحر في 2004 حالة من أصل كل ست حالات تزاوج.

يعيش ثلاثة أرباع الفرنسيين (74%) في المدن والأحياء، التي يزيد سكانها عن ألفي شخص ويسكن باريس وضواحيها حوالي 9 مليون نسمة ويسكن الناس في البنايات الكبيرة، كما يفضل بعض سكان باريس والمدن الأخرى أبنية قديمة، يقل فيها الاهتمام بوسائل المعيشة الحديثة، ويتمتعون فيها بوسائل الراحة التقليدية كمواقد الفحم وما أشبه ذلك. هناك تعليمات مشددة تمنع إنشاء مبان مرتفعة في مراكز بعض المدن، لمنع الازدحام وتأمين الهدوء لسكان المنطقة.وقد أُنشئت مناطق سكنية خاصة بالطبقة الوسطى في ضواحي المدن مع تأمين وسائل النقل الكافية، لانتقال السكان إلى مراكز أعمالهم وإلى المناطق الأخرى المهمة في المدن.

بينما يعيش ربع سكان فرنسا فقط (26%) في مناطق ريفية غير أن فرنسا كانت تضم عادة مجتمعًا زراعيًا، لذلك فإن سكان الأرياف أكثر اطلاعًا وتمسكًا بالأنشطة الزراعية وبالصيد من سكان المدن. ويتمتع معظم أهل الريف بوسائل الراحة والرفاهية التي تتوفَّر لأهل المدن، إذ يعيش الكثيرون في بيوت أسرية منفردة في القرى والمزارع ويمتلكون سيارة وجهاز تلفاز وأجهزة حديثة أخرى كالثلاجات والغسالات.

ورغم أن أهل الريف الفرنسي يمتلكون مزارعهم الخاصة، إلا أن المأخذ الوحيد هو صغر حجم المزارع، مقارنة بمزارع الأقطار الأوروبية الأخرى. لذلك فإنها لا تكفي لتأمين قوت الأشخاص الذين يعتمدون عليها وقد أدّى ذلك إلى التناقص التدريجي لأعداد الساكنين في الأرياف.

الطعام: يعتبر الفرنسي الطبخ فنًا من الفنون. وقد ابتكر الطهاة الفرنسيون أنواعًا عديدة من الصلصات ومشهيات الطعام والوجبات الخفيفة. وتشمل الوجبة الفرنسية الكاملة المشهيات والحساء، ومادة الوجبة الرئيسية قد تتبعها البطاطس المقلية وسلطة الخضراوات، فالجبن والفواكه الطازجة، ثم الحلوى.

الدين:

الإسلام في فرنسا

فرنسا دولة علمانية تعتبر الحرية الدينية حقا دستوريا. وبلغ عدد المسيحيين الكاثوليك سنة 2006 حوالي 65% من سكان فرنسا، فيما كان عددهم سنة 1970 80% كما كان عددهم 90% سنة 1905[44]. ويبلغ عدد اللا دينيين 25%. ويأتي بعدهم المسلمون الذين يشكلون 6% (ولكن بنسبة 14% بين الشباب بعمر 18-24 عام 23% فقط من هؤلاء يذهبون إلى صلاة الجمعة. ويشكل البروتستانت حوالي 2% فقط من السكان، واليهود 1% أي حوالي 600.000 شخص، كذلك البوذيون حوالي 1%، أما الذين يؤمنون بأديان أخرى فتصل نسبتهم إلى نحو 10% تقريبا من السكان. ([33])

تصنف حوالي 97% من المدارس الخاصة في فرنسا هي مدارس كاثوليكية. وتستقبل المدارس اليهودية حوالي 30.000 يهودي أي حوالي 30% من أطفال اليهود. ويوجد 4 مدارس إسلامية في فرنسا. ([34])

اللغة:

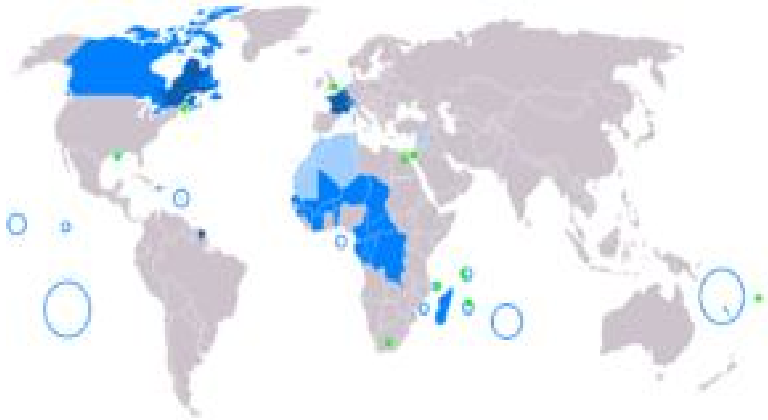

إرث فرنسا: خريطة للفرانكوفونية في العالم
اللغة الأم
اللغة الإدارية
لغة ثانوية أو غير الرسمية
الأقليات الناطقة بالفرنسية

[33]- http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/religions-france/ Panorama religieux de la France
[34]- http://www.adocumentationfrancaise.fr/dossiers/religions-france Religion en France: - Les agnostiques de plus en plus nombreux

الفرنسية هي اللغة السائدة في فرنسا، رسميا هي لغة الجمهورية الفرنسية منذ القانون الدستوري لسنة 1992 ففرنسا تعد ثاني أكبر بلد فرنكوفوني في العالم، بعد جمهورية الكونغو الديمقراطية ولكن الأولى من حيث الناطقين،كما أن فرنسا تتبع سياسة لغوية نشطة جدا موجهة في صالح تطوير ونشر الفرنسية وهي واضحة وجلية من خلال المنظمة الدولية للفرنكوفونية.([35])

معظم من ينطق بالفرنسية كلغة أصليةيعيشون في فرنسا، حيث نشأت اللغة. أما البقية فيتوزعون بين كندا وبلجيكا، وسويسرا، ولكسمبرغ، وموناكو ; وإفريقيا الناطقة بالفرنسية.

على خلاف الفرنسية فإن في فرنسا 75 لهجة ولغة بإحتساب لغات المهاجرين واللغات المنطوقة في الأراضي الفرنسية الأخرى وبكون فرنسا دولة سياحية بإمتياز نجد حوالي 400 لغة منطوقة في الجمهورية بما فيها المحلية الأساسسة المتوزعة على أنحاء الدولة مثل لغة بشكنشية ولغة كورسية ولغة بريتانية ولغة قسطانية. ([36])

الحكومة والسياسة: فرانسوا هولاند، انتخب رئيس في أبريل 2012.

أجور المناصب السياسية الفرنسية العليا في يونيو2013			
	العدد	**إجمالي الأجر الشهري**	**الإجمالي**
رئيس الجمهورية الفرنسية	**1**	**910 14**	**910 14**
حكومة فرنسا			
رئيس الوزراء	**1**	**910 14**	**910 14**
الوزراء	**16**	**940 9**	**040 159**
كتاب الدولة	**14**	**443 9**	**202 132**
المجلس الدستوري الفرنسي			
الرئيس	**1**	**950 6**	**950 6**
الأعضاء	**8**	**339 6**	**712 50**
البرلمان الفرنسي			
مجلس الشيوخ	**348**	**512 13**	**176 702 4**
رئيس مجلس الشيوخ	**1**	**782 20**	**782 20**
الجمعية الوطنية	**577**	**512 13**	**424 796 7**
رئيس الجمعية الوطنية	**1**	**271 14**	**271 14**
المجموع	**968**		**377 912 12**

[35]- http://www.francophonie.org/ موقع منظمة الفركفونية الرسمي بالعربية ^ -

[36]- http://www.altissia.com/blog/fr/ ^ -Combien de langues sont parlées en Franceكم عدد اللغات المنطوقة في فرنسا ?

الحكومة:حسب الدستور الفرنسي الحالي، المعتمد في استفتاء 4 أكتوبر 1958 . البلاد لائكية أي تفصل الدين عن الدولة ، و ديمقراطية أي تستمد السيادة من الشعب.

الجمهورية الفرنسية هي جمهورية شبه رئاسية وحدوية مع تقاليد ديمقراطية قوية. وقد تمت الموافقة على دستور الجمهورية الخامسة عن طريق استفتاء يوم 28 سبتمبر 1958، و تعزيزها بشكل كبير سلطة التنفيذية فيما يتعلق البرلمان. السلطة التنفيذية نفسها واثنين من القادة : رئيس الجمهورية، حاليا فرانسوا هولاند ، الذي هو رئيس الدولة و يتم انتخابه مباشرة عن طريق الاقتراع العام للراشدين ل مدة 5 سنوات (سابقا 7 سنوات) والحكومة، بقيادة رئيس الوزراء عين الرئيس ، حاليا مانويل فالس.([37])

البرلمان هو الهيئة التشريعية من مجلسين يضم الجمعية الوطنية (الجمعية الوطنية) و مجلس الشيوخ. و نواب الجمعية الوطنية تمثل الدوائر المحلية ويتم انتخابهم مباشرة لمدة 5 سنوات. وللمجلس سلطة اقالة مجلس الوزراء، وبالتالي الأغلبية في الجمعية يحدد اختيار الحكومة. ويتم اختيار أعضاء مجلس الشيوخ من قبل هيئة انتخابية لولاية مدتها 6 (أصلا حيث 9 سنوات) ، و تقدم نصف المقاعد للانتخابات كل 3 سنوات ابتداء من شهر سبتمبر 2008. ([38])

السلطات التشريعية في مجلس الشيوخ محدودة؛ في حالة خلاف بين الغرفتين ، لديه الجمعية الوطنية القول الفصل. إن الحكومة لديها تأثير قوي في تشكيل جدول أعمال البرلمان.([39])

تتميز السياسة الفرنسية من قبل اثنين من تجمعات معارضة سياسية : اليسارية واحدة ، تتمحور حول الحزب الاشتراكي الفرنسي ، وغيرها من الجناح اليميني، تركزت في السابق حول التجمع من أجل لا ريبابليك (امتاز) و الآن خليفتها الاتحاد من أجل حركة شعبية (UMP). ومنذ انتخابات عام 2012، وتتكون السلطة التنفيذية حاليا في معظمها من الحزب الاشتراكي.([40])

العلاقات الخارجية

فرنسا هي عضو في الأمم المتحدة، وتعمل باعتبارها واحدة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي مع حق النقض ، وهي أيضا عضو في G8 ، ومنظمة التجارة العالمية (WTO), أمانة جماعة المحيط الهادئ (SPC) ولجنة المحيط الهندي (هيئة النزاهة) (COI)، وهي عضو مشارك في رابطة الدول الكاريبية (ACS) و كان عضوا بارزا في منظمة الفرنكوفونية الدولية (OF) إحدى و خمسين دولة الناطقة بالفرنسية كليا أو جزئيا [41] كمركز هام للعلاقات الدولية ، فرنسا تستضيف ثاني أكبر تجمع من البعثات الدبلوماسية في العالم ومقر المنظمات الدولية بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية ، واليونسكو ، والانتربول و المكتب الدولي لل أوزان والمقاييس ، و فرانكوفونية. ([42])

37- http://www.adocumentationfrancaise.fr/dossiers/religi*ons*-france Le quinquennat : le referendum du 24 Septembre 2000 ^

38- http://www.senat.fr/ing?en./election-senateurS htlmThe senatorial elections .Official Site of the Senate^

39 - http://www.politique.net Le rôle du Sénat

40 - http://www.pressesdesciencespo.fr/fr/livre/?GCOI= ^ *La France vers le bipartisme ? : La présidentialisation du PS et de l'UMP* .ISBN .5-1010-7246-2

41- http://www.francophonie.org Site officiel de l'OIF - États et gouvernements : le monde de la Francophonie^

42- http://www.deplomatie.gouv.fr/en/ministry- Official Site of the Ministry of Foreign Affairs of France on the Embassies and consulates ^

وقد شكل السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية إلى حد كبير من عضوية الاتحاد الأوروبي والتي كان عضوا مؤسسا منذ 1960، وقد وضعت فرنسا علاقات وثيقة مع توحيد ألمانيا لتصبح القوة الدافعة الأكثر نفوذا في الاتحاد الأوروبي في 1960، سعت فرنسا لاستبعاد البريطانيين من عملية الوحدة الأوروبية التي تسعى إلى بناء خاصة بها واقفا في أوروبا القارية. ومع ذلك ، منذ عام 1904 ، حافظت فرنسا على " الوفاق الودي " مع المملكة المتحدة، و كان هناك تعزيز الروابط بين البلدان، ولا سيما عسكريا.([43])

فرنسا هي عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولكن في عهد الرئيس شارل ديغول ، و استبعاد نفسه من القيادة العسكرية المشتركة للاحتجاج على العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة و بريطانيا والحفاظ على استقلالية السياسات الخارجية والأمنية الفرنسية وعارض. فرنسا بقوة غزو العراق عام 2003, توتير العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومع ذلك ، ونتيجة للسياسة نيكولا ساركوزي المؤيدة للولايات المتحدة (لانتقادات كثيرة في فرنسا من قبل اليساريين و جزء من اليمين), فرنسا عاد القيادة العسكرية المشتركة للناتو في 4 أبريل 2009.([44])

في 1990 في وقت مبكر ، ووجه انتقادات كبيرة للبلد من دول أخرى ل تجاربها النووية تحت الأرض في بولينيزيا الفرنسية. ([45])

تحتفظ فرنسا النفوذ السياسي و الاقتصادي القوي في المستعمرات الأفريقية السابقة لها و زودت مساعدات اقتصادية و القوات ل بعثات حفظ السلام في ساحل العاج و تشاد. في الآونة الأخيرة ، بعد إعلان من جانب واحد استقلال شمال مالي من الطوارق تدخلت MNLA والنزاع شمال مالي الإقليمية لاحقة مع العديد من الجماعات الإسلامية بما في ذلك أنصار الدين و MOJWA وفرنسا و دول أفريقية أخرى لمساعدة الجيش في مالي لاستعادة السيطرة.([46])

في عام 2009، كانت فرنسا ثاني أكبر (من حيث الأرقام المطلقة) المانحة ل مساعدات التنمية في العالم، بعد الولايات المتحدة ، و قبل ألمانيا واليابان و المملكة المتحدة. وهذا يمثل 0.5 ٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في هذا الصدد تصنيف فرنسا كما عاشر أكبر الجهات المانحة على القائمة. المنظمة إدارة المساعدة الفرنسية هي الوكالة الفرنسية للتنمية ، الذي يمول مشاريع إنسانية في المقام الأول في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إن الأهداف الرئيسية ل هذه المساعدة هي " تطوير البنية التحتية ، والوصول على الرعاية الصحية و التعليم ، وتنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة و توطيد سيادة القانون والديمقراطية." ([47])

[43]- http://www.news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories "De Gaulle says 'non' to Britain – again ^ ."BBC News. 27 November 1967 .

[44]" -http://www.lemonde.fr/politique/article Le retour de la France dans l'OTAN suscite un malaise dans les rangs de la Droite^

[45]- http://edition.cnn.com/WORLD/9512 "Fifth French nuclear test sparks international outrage ."^ CNN. 28 December 1995 .

[46]" - http://www.delegfrance-onu-geneve.org/spip.php?article417 France involvement in peace-keeping operations ." ^

[47]- http://www.deplomatie-gouv-fr/en/ France priorities – France Diplomatie

القوات المسلحة هي الجيش والقوات شبه العسكرية من فرنسا ، في عهد الرئيس كقائد أعلى. أنها تتكون من الجيش ، البحرية ، وفرقة الفرنسية الهواء و القوة شبه العسكرية المساعدة، و الدرك الوطني (الدرك الوطني) وهما من بين أكبر القوات المسلحة في العالم. بينما إداريا جزء من القوات المسلحة الفرنسية ، وبالتالي تحت إشراف وزارة الدفاع ، ويرد الدرك التشغيلية لوزارة الداخلية.

قوات الدرك هي قوة الشرطة العسكرية التي يخدم بالنسبة للجزء الأكبر كقوة شرطة الغرض الريفية و عامة. أنه يشمل وحدات مكافحة الإرهاب من المظليين التدخل سرب من الدرك الوطني (كوت دي لا تدخل الدرك الوطني) ومجموعة التدخل للدرك الوطني (فريق كوت دي لا تدخل الدرك الوطني). واحدة من وحدات الاستخبارات الفرنسية ، و المديرية العامة للأمن الخارجي (اتجاه جنرال دي لا) تقارير إلى وزارة الدفاع. من جهة أخرى ، المديرية المركزية للاستخبارات الداخلية (التوجيه المركزي دو) ، يرفع تقاريره مباشرة إلى وزارة الداخلية. لم يكن هناك أي التجنيد وطنية منذ عام 1997. ([48])

فرنسا عضو دائم في مجلس الأمن التابع لل أمم المتحدة ، و دولة نووية معترف بها منذ عام 1960. وقد وقعت فرنسا وصادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بان (المعاهدة) وإلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكان الإنفاق العسكري السنوي في فرنسا في عام 2011 الولايات المتحدة 62500000000 $ ، أو 2.3 ٪ ، من إجمالي الناتج المحلي مما يجعلها خامس أكبر منفق عسكري في العالم بعد الولايات المتحدة والصين و روسيا ، والمملكة المتحدة.([49])

الردع النووي الفرنسي ، (المعروف سابقا باسم " فرقة دي فرابيه ") ، وتعتمد على الاستقلال التام. تتكون القوة النووية الفرنسية الحالية من اربع غواصات من طراز Triomphant مجهزة الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات. بالإضافة إلى أسطول الغواصات ، تشير التقديرات إلى أن فرنسا لديها نحو ASMP 60 متوسطة المدى من الجو إلى الأرض الصواريخ برؤوس نووية, منها حوالي 50 تنتشر من قبل سلاح الجو باستخدام ميراج N2000 طويلة المدى النووية مطاردات ، بينما حوالي 10 يتم نشرها من قبل البحرية الفرنسية في سوبر هجوم الطائرات التي تعمل من حاملة طائرات تعمل بالطاقة النووية شارل ديغول. فإن طائرات رافال F3 جديدة تحل تدريجيا محل جميع ميراج N2000 و وزارة شؤون المرأة في دور ضربة نووية مع تحسن ASMP -A الصواريخ مع رؤوس حربية نووية.([50])

فرنسا لديها صناعات عسكرية كبيرة مع واحدة من أكبر الصناعات الفضائية الجوية في العالم. صناعاتها وقد أنتجت هذه المعدات كما مقاتلة رافال ، حاملة الطائرات شارل ديغول ، و اكسوسيت صواريخ و دبابات لوكلير وغيرها. على الرغم من الانسحاب من مشروع يوروفايتر ، فرنسا تستثمر بنشاط في المشاريع

[48]- http://www.adocumentationfrancaise.fr/dossiers/service-civil/ La fin du service militaire obligatoire – La documentation française

[49]-http://www.ctbto.org/the-treaty/statut-of-signature-and-rattification/" Status of signature and ratification: CTBTO Preparatory Commission .^ "*CTBTO Preparatory Commission.*

[50] - http://obsarm.org/obsnuc/puissances-mondiales/france-force.html ,*Etat des forces nucléaires françaises au 15 août 2004* Centre de Documentation et de Recherche sur la Paix et les Conflits

[*] -La France est au 4ème rang mondial des exportateurs d'armes, derrière les Etats-Unis, le Royaume-Uni et la Russie, et devant Israël, selon un rapport du ministère de la Défense publié l'an dernier." "France is 4th biggest arms exportator, behind the USA, the UK and Russia, and ahead of Israel, according to a report of the Ministry of Defense published a year ago "Arms sellings explode in 2009 20 – minutes

المشتركة الأوروبية مثل يوروكوبتر النمر، فرقاطات متعددة الأغراض ، و UCAV متظاهر الخلايا العصبية و A400M ايرباص. فرنسا هو بائع أسلحة كبيرة, مع معظم التصاميم ترسانتها المتاحة لسوق التصدير مع استثناء ملحوظ من الأجهزة التي تعمل بالطاقة النووية*

العرض العسكري الذي عقد في باريس كل 14 يوليو يوما وطنيا ل فرنسا هو أقدم و أكبر عرض عسكري العادية في أوروبا. ([51])

الاقتصاد:اقتصاد فرنسافرنسا يستمد 75٪ من لها الكهربائية من الطاقة النووية، وهي أعلى نسبة في العالم ([52])

فرنسا هي جزء من الاتحاد النقدي، و اليورو (الأزرق الداكن)، وللسوق الاتحاد الأوروبي الموحدة.

تُعَدُّ فرنسا خامس دولة في حقل التجارة الخارجية في العالم وقيمة الواردات عندها تزيد قليلاً على قيمة الصادرات وتشكل المنتجات النفطية أهم وارداتها. أما أهم صادراتها فإنها تشمل المنتجات الكيميائية والآلات والمعدات الكهربائية والسيارات ويتم تبادل حوالي نصف تجارة فرنسا مع بلدان السوق المشتركة (الاتحاد الأوروبي) وكذلك مع المملكة العربية السعودية واليابان وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. يدمج اقتصاد فرنسا عمل حر شامل (حوالي 2.5 مليون شركة سجلت). تحتفظ الحكومة بالتأثير الكبير على القطع الرئيسية من قطاعات البناء التحتي، بملك أغلبية شركات سكك الحديد، الكهرباء، الطائرات، والاتصالات. إن الحكومة تصفي الحصص بطيئا في اتصالات فرنسا، و الخطوط الجوية الفرنسية، بالإضافة إلى التأمين، والأعمال المصرفية، ومصانع الدفاع.

فرنسا عضو بمجموعة الدول الصناعية الكبرى، صنف اقتصادها خامس أكبر اقتصاد في العالم في 2004 بعد الولايات المتحدة، الصين، اليابان، والمملكة المتحدة. انضمت فرنسا إلى 10 أعضاء أوروبيين آخرين لإطلاق اليورو في 1 يناير، عام 1999، مع العملات المعدنية الأوربية والأوراق النقدية التي استبدلت الفرنك الفرنسي بالكامل في أوائل 2002. حسب تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) في 2004 كانت فرنسا خامس أكبر مصدّر للسلع المصنعة في العالم، بعد الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان والصين، (لكن قبل المملكة المتحدة). كانت أيضاً رابع أكبر مستورد للسلع المصنعة (بعد الولايات المتحدة ألمانيا، والصين، وقبل المملكة المتحدة واليابان). أيضاً حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED)، في 2003 كانت فرنسا عضو بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي حصلت على أكثر

[51] - http://www.dailymail.co.uk.news/article-2014729/*Bastille Day military parade* 14 ,July 2011 .[1] .Retrieved 5 January 2012

[52]- http://www.speroforum.com/site/article,asp?idarticle=9839" .(- France: Energy profile ."*Spero News* .

استثمار أجنبي مباشر. ب47 مليار دولار أمريكي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، صنفت فرنسا قبل الولايات المتحدة (39.9 مليار دولار أمريكي)، والمملكة المتحدة (14.6 مليار دولار أمريكي)، وألمانيا (12.9 مليار دولار أمريكي)، واليابان (6.3 مليار دولار أمريكي). في نفس الوقت، استثمرت شركات فرنسية 57.3 مليار دولار أمريكي خارج فرنسا، جعل من ذلك تصنيف فرنسا كثاني أهم مستثمر مباشر خارجي في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بعد الولايات المتحدة (173.8 مليار دولار أمريكي)، وقبل المملكة المتحدة (55.3 مليار دولار أمريكي)، واليابان (28.8 مليار دولار أمريكي)، وألمانيا (2.6 مليار دولار أمريكي).

فرنسا أيضاً تعتبر ثاني أكبر بلاد منتجة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (عدا النرويج ولوكسمبورغ) في 2003، كان الناتج المحلي الإجمالي لكل ساعة عمل في فرنسا 47.2دولار أمريكي، حيث صُنِفت فرنسا بعد بلجيكا (48 دولار أمريكي لكل ساعة)، وقبل الولايات المتحدة (43.5 دولار أمريكي لكل ساعة) وألمانيا (40.6 دولار أمريكي لكل ساعة)، والمملكة المتحدة (37.7 دولار أمريكي لكل ساعة)، واليابان (30.9 دولار أمريكي لكل ساعة). على الرغم من أن معدل الإنتاج أعلى من الولايات المتحدة، الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا لكل فرد أوطأ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لكل فرد. في الحقيقة، في 2003 41.5% من سكان فرنسا يعملون، مقابل 50.7% في الولايات المتحدة، و47.3% في المملكة المتحدة. هذه الظاهرة نتيجة ثلاثين سنة من البطالة الهائلة في فرنسا، التي أدت إلى ثلاثة نتائج تخفض حجم الناس العاملين: حوالي 10% السكان بدون عمل؛ الطلاب يؤخرون دخولهم إلى سوق العمل كلما أمكن؛ وتعطي الحكومة الفرنسية حوافز مختلفة إلى العمال للتقاعد في أوائل خمسيناتهم، كما شدد العديد من الاقتصاديين مراراً وتكراراً على مر السنين على أن القضية الرئيسية للاقتصاد الفرنسي ليس قضية معدل الإنتاج في رأيهم، هي قضية الإصلاحات الأساسية، لكي يزيد عدد العاملين العام.

مع أكثر من 75 مليون سائح أجنبي في 2003، فرنسا مصنفة كالاتجاه السياحي الأول في العالم، قبل إسبانيا (52.5 مليون) والولايات المتحدة (41.4 مليون).حيث أن لفرنسا مدن لها اهتمام ثقافي عالٍ (مثل باريس) وشواطئ ومنتجعات ساحلية، ومنتجعات تزلج، ومناطق ريفية تتمتع بالجمال والهدوء.

فرنسا تعد أكبر بلدان الطاقة المستقلة الغربية بسبب استثمارها الثقيل في الطاقة النووية، الذي يجعل فرنسا المنتج الأصغر لثاني أكسيد الكربون من بين أكبر دول صناعية سبع في العالم. المناطق الكبيرة للأراضي الخصبة، تطبيق التقنية الحديثة، وجمع الإعانات المالية الأوروبية جعلت فرنسا المنتج الزراعي البارز في أوروبا.

مع 83 مليون سائح الخارجية في عام 2012، فرنسا الحرة كوجهة سياحية أولى في العالم ، متقدما على الولايات المتحدة (67 مليون) والصين (58 مليون). هذا الرقم لا يشمل 83 مليون شخص يقيمون أقل من 24 ساعة ، مثل الأوروبيين شمال فرنسا عبور في طريقهم إلى إسبانيا أو إيطاليا. وهو ثالث في الدخل من السياحة ، نظرا للفترة أقصر من مرة. ([53])

[53] - http://bigstory.ap.org/article/france-learns-speak-touriste-0." .France learns to welcome, to speak 'touriste ."'*The Burlington Free Press*) Burlington, Vermont Dilorenzo ،Sarah (20 July 2013

فرنسا لديها 37 مواقع مدرجة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي ، ويضم المدن ذات الأهمية الثقافية العالية والشواطئ و منتجع ، منتجع للتزلج ، ومناطق ريفية تتمتع بجمالها والهدوء (السياحة الخضراء). يتم الترويج القرى الفرنسية الصغيرة و الخلابة من خلال جمعية Les زائد Ajdin القرى فرنسا (" أجمل القرى في فرنسا ").

في "حدائق لافت " التسمية هي قائمة من أكثر من 200 الحدائق المصنفة من قبل الحكومة الفرنسية للثقافة المقصود هذه التسمية إلى فيديو Graboid حماية وتعزيز الحدائق والمتنزهات ملحوظا. فرنسا يجذب العديد من الحجاج في طريقهم إلى سانت جيمس ، أو ل ورديس، وهي بلدة في أوتس بيرينه الذي يستضيف عدة ملايين زائر سنويا.

فرنسا ، خصوصا باريس ، لديها بعض من أكبر وشهرة المتاحف في العالم، بما في ذلك متحف اللوفر والذي هو هو متحف الفن الأكثر زيارة في العالم ، و مشاركات من الفنادق أورسيه ، المكرسة كليا لانطباعية ، و Beaubourg ، مخصص للفن المعاصر.

ديزني لاند باريس هو متنزه الأكثر شعبية في أوروبا، ب 15 مليون زائر مجتمعة إلى ديزني لاند بارك منتجع والت ديزني ستوديوز بارك في عام 2009. ([54])

مع أكثر من 10 ملايين سائح سنويا ، و الريفيرا الفرنسية (أو كوت دازور) ، في جنوب شرق فرنسا ، هي الوجهة السياحية الرائدة الثانية في البلاد، بعد منطقة باريس. ويستخدم من 300 يوم أشعة الشمس سنويا و 115 كيلومترا (71 ميل) من الساحل و الشواطئ، و ملاعب الغولف 18 ، 14 فنادق التزلج و 3.000 المطاعم. كل عام كوت دازور تستضيف 50 ٪ من اليخوت الفاخرة في العالم الأسطول.

وجهة رئيسية أخرى هي السرايات وادي لوار ، وهذا موقع التراث العالمي الجدير بالذكر ل تراثها المعماري ، في مدنها التاريخية ولكن على وجه الخصوص القلاع (السرايات) ، مثل السرايات كوت أمبواز دي المحكمة الخبز ، كوت Ussé ، دي فيلاندري و تشينونسو.

وتشمل المواقع السياحية الأكثر شعبية: (وفقا ل 2003 لتحتل المرتبة[94] زائر سنويا) : برج إيفل (6.2 مليون) ، ومتحف اللوفر (5.7 مليون) ، وقصر فرساي (2.8 مليون) ، مشاركات موضوعية حول الفنادق أورسيه (2.1 مليون) ، قوس النصر (1.2 مليون) ، ومركز بومبيدو (1.2 مليون) ، مونت سانت ميشيل (1000000) ، شاتو دي الخبز المحكمة (711،000) ، سانت شابيل (683،000) ، شاتو دو أعلى (549 Kœnigsbourg،000) ، بوي دي قبة (500،000) ، مشاركات موضوعية حول الفنادق بيكاسو (441،000) ، كاركاسون (362،000).

[54] - http://web.archive.org/web/20100602032710"Theme Index. The Global Attractions Attendance Report, 2009 "
)PDF). Themed Entertainment Association .

الزراعة:

وكانت فرنسا تاريخيا منتج كبيرة من المنتجات الزراعية.[95] مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة تطبيق التقنية الحديثة ، و تضافرت دعم الاتحاد الأوروبي لجعل فرنسا أكبر منتج ومصدر الزراعية في أوروبا[96] (تمثل 20 ٪ من إنتاج الاتحاد الأوروبي الزراعية[97]) و ثالث أكبر مصدر في العالم للمنتجات الزراعية. ([55])

القمح والدواجن و منتجات الالبان، لحم البقر و لحم الخنزير ، وكذلك الأطعمة المعالجة المعترف بها دوليا هي الابتدائي الصادرات الزراعية الفرنسية. يتم استهلاك النبيذ ارتفع في المقام الأول داخل البلد ، ولكن الشمبانيا و النبيذ بوردو هي الصادرات الرئيسية ، ويجري معروف في جميع أنحاء العالم. انخفضت إعانات الاتحاد الأوروبي الزراعة إلى فرنسا في السنوات الأخيرة، ولكن لا يزال بلغت مبلغ 8 $ في عام 2007.[99] وفي نفس العام ، تم بيعها فرنسا 33.4 مجموع يورو من المنتجات الزراعية المحولة. ([56])

الزراعة وبالتالي على التفاصيل قطاع الاقتصاد الفرنسي : يعمل 3.8٪ من السكان النشطين في الزراعة في حين جعل إجمالي صناعة الأغذية الزراعية بنسبة 4.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي في عام 2005. ([57])

سوق العمل:الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي للفرد يشبه إلى الدول الأوروبية مقارنة مثل ألمانيا والمملكة المتحدة. يتم تحديد الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بنسبة (ط) الإنتاجية لكل ساعة عمل ، (ب) عملت عدد من ساعة، والذي هو هو واحد من أدنى المعدلات من البلدان المتقدمة, و (ج) معدل العمالة.(58)

فرنسا لديها واحد من أدنى معدلات التوظيف 15-64 سنة من دول منظمة التعاون الاقتصادي : في عام 2012 ، كان 71 ٪ فقط من سكان فرنسا سوى تفاصيل قليلة 15-64 سنة في العمل، مقارنة مع 74 ٪ في اليابان و 77 ٪ في المملكة المتحدة، 73 ٪ في الولايات المتحدة و 77 ٪ في ألمانيا. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل العمالة لل 15-24 سنة هذه الفجوة: 38 ٪ في عام 2012، مقارنة ب 47 ٪ في منظمة التعاون والتنمية. ويفسر هذا المعدل المنخفض من خلال الحد الأدنى من الأجور المرتفعة والتي هي منع العمال الإنتاجية المنخفضة - مثل الشباب - من مباشرة دخول بسهولة في سوق العمل, المناهج الجامعية غير فعالة وهذا فشل لإعداد الطلاب بشكل كاف لسوق العمل لديه. قيل أن القوانين الفرنسية التي تحمي فيديو Graboid العاملين بدوام كامل لديها تأثير محاصرة الشباب المتعلمين تعليما عاليا في العمالة المؤقتة وغير الرسمية، ونظرا لصعوبة و حساب التعامل مع الموظفين رسمي بدوام كامل. (59)

---

[55] - http://agriculture.gouv.fr/Un ministère au service de votre alimentation – Ministère de l'Alimentation, de l'Agriculture et de la Pêche

[56] - http://panorama-iaa-alimentation.gouv.fr/Les enjeux des industries agroalimentaires françaises – Panorama des Industries Agroalimentaires

[57] - http://agriculture.gouv.fr/IMG/PDFA panorama of the agriculture and agri-food industries – Ministère de l'Alimentation, de l'Agriculture et de la Pêche

[58]" - http:/www.conference.board.org/dat/economiydatabase/France is at 1480 hours, compared to an average of 1650 in European countries ."Conference-board.org .

[59]" - http:/www.nytimes.com./world/europe/ Young, Educated and Jobless in France "^

في تموز عام 2013، كان معدل طلبيات السلع المعمرة ل فرنسا 11 ٪. المذكورة ساعات عمل أقصر و التردد في اصلاحه سوق العمل كبقع ضعف الاقتصاد الفرنسية في نظر المعلقين اليمينية ، في حين أن المطالبات اليسرى تفتقد السياسات الحكومية وتعزيز العدالة الاجتماعية. وقد ذكر خبراء الاقتصاد الليبرالي مرارا وتكرارا أن المشكلة الرئيسية في الاقتصاد الفرنسية هي قضية الإصلاحات الهيكلية ، من أجل زيادة حجم السكان العاملين في العدد الكلي للسكان ، والحقائق مستوى الضرائب و الأعباء الإدارية.([60])

اقتصاديون الكينزية لها إجابات مختلفة لقضية طلبيات السلع المعمرة ، وأدت نظرياتهم للقانون ساعات العمل الأسبوعية 35 ساعة في s2000 (العقد) ، التي تحولت إلى أن تكون فشلا Faixa في خفض طلبيات السلع المعمرة. بعد ذلك ، بين عامي 2004 و 2008 ، قدمت حكومة بعض الإصلاحات في جانب العرض لمكافحة طلبيات السلع المعمرة ولكن اجتمع مع مقاومة شرسة, وخصوصا مع contrat نوفيل embauche و contrat العرض embauche وهو ألغيت حد سواء في نهاية المطاف. إن حكومة ساركوزي استخدام الايرادات دي التضامن النشط لمعالجة التأثير السلبي لل الايرادات الحد الأدنى كوت الإدراج على الحافز على العمل. (61)

صيد الأسماك:تنتج صناعة صيد الأسماك في فرنسا حوالي 680 ألف طن من الأسماك سنويًا وتعمل مجموعات الصيادين على السواحل الفرنسية أو تذهب بعيدًا إلى مياه أيسلندا ونيوفاوندلاند. وينطلق كثير من سفن الصيد من منطقة بريتاني وتشتمل أنواع الأحياء المائية التي يصطادونها على سمك القد وسرطان البحر والكركند وبلح البحر والمحار والبولوك والسردين والتونة والمحار المروحي وغيرها.

التعليم:ينقسم التعليم الأساسي في فرنسا إلى روضة الأطفال والمرحلة الابتدائية. تتمتع فرنسا بسمعة مرموقة بالتعليم، فالجامعات الفرنسية مشهورة بتخريجها لعلماء حازوا على جائزة نوبل، مع ذلك يختلف التعليم الجامعي في فرنسا بمراحله عن دول العالم الأخرى، فنجد درجة الليسانس اوالمتريس (Licence/Maîtrise) في المرحلة الجامعية الأولى التي تعادل درجة البكالوريوس أو (Bachelor) في دول أخرى، وشهادة الدراسات المعمقة DEA (Diplôme d'études approfondies) في المرحلة الثانية التي تعادل درجة الماجستير أو (Master) المعروفة. هنالك العديد من الدول التي تطبق النموذج الفرنسي للتعليم الجامعي مثل سويسرا، بلجيكا، بعض المناطق الكندية الفرانكوفونية، وبعض الدول العربية كالمغرب وتونس ولبنان.

يختلف أيضا النموذج الفرنسي الجامعي بتقسيمه للجامعات لدوائر وكليات على أساس رقمي أو أبجدي حسب المقاطعة، فنجد على سبيل المثال جامعة باريس (جامعة باريس 1 بانتيون، باريس 2 أساس، باريس 3 السوربون الجديدة، باريس 4 السوربون، باريس 5 ديكارت... إلى رقم 13 باريس الشمالية وجامعة بلفور للتكنولوجيا(utbm))، وتضم الجامعة أكثر من 300 الف طالب. ولكل كلية اسم مختصر مثل (IEP) الدراسات السياسية و(HEC) الدراسات التجارية والاقتصادية العليا أو المعروفة ب(Business School) في الدول الأنجلوسكسونية.

[60]" - http:/epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?/ Harmonised unemployment rate by gender – total – % (SA ."(Epp.eurostat.ec.europa.eu. 11 March 2011 .

[61]- http:/www.rsa.gouv.fr/english-version-htlm "Le Revenu de Solidarité active ."Rsa.gouv.fr .

" ^Lycée ."Britannica.com .

المطلب الثالث : السياسة الخارجية الفرنسية لفترة بعد الحرب الباردة:

مع انتهاء الحرب الباردة ظهرت تحولات شملت النسق الدولي و التوزيع الدولي للقوة و حتى طبيعتها، فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تشكيل نظام دولي جديد مختلف تماما على النظام السابق ثنائي القطبية ليترك المجال إلى نظام آخر، طرأت عليه تغييرات بعدها، و برزت تبعا لذلك مواضيع جديدة أثارت اهتمام الممارسين و الاكاديميين في أجندة العلاقات الدولية الجديدة :

- رجوح العامل الاقتصادي على غيره من العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، فأصبحت القوة الاقتصادية هدفا تسعى إليه كل الدول و أساس تقوم عليه قوتها الراهنة و معيارا أساسيا من معايير قياس قوتها و في نفس الوقت أداة من الأودات التي تملكها الدولة في ممارسة اللعبة الدولية ([62]).

إضافة إلى ذلك من بين المواضيع الجديدة ظهرت :

- بروز توجه عالمي لنزع الأسلحة النووية توخيا لسلم دولي أكثر رسوخا.
- تزايد أهمية المؤسسات و المنظمات الدولية و هو ما يظهر من خلال تبنى الإقليمية على

المستوى العالمي مثل : الاتحاد الأوروبي بأوروبا و النافتا بأمريكا الشمالية.

- ظهور قيم سياسية جديدة مثل : الديمقراطية، حقوق الإنسان ... الخ

و تطور مفاهيمها مما أدى إلى تعديل في بعض المفاهيم القديمة كالسيادة التي أصبحت تتصادم بحق التدخل الإنساني و حماية حقوق الإنسان ([63]).

ففي ظل تحول النسق الدولي الذي كانت تظهر فيه السياسة الخارجية للدول و في ظل تغير حتى المبادئ التي كانت تبنى عليها السياسة الخارجية للدول (طبيعة القوة، عدد القوى) فكيف استطاعت فرنسا باعتبارها جزءا من هذا النظام التعامل مع النظام الدولي الجديد بعد أن ظنت ان فترة الحرب الباردة هي أصعب اختيار لسياستها الخارجية، جاء نظام جديد مختلف تماما عما كان يتوقعه الممارسين و المنظرين، فهل استطاعت فرنسا التكيف و النظام الدولي الجديد و الحفاظ على قوتها و مكانتها الدولية و الالتحاق بالتطورات و التحولات السريعة، أم ان النظام الجديد عرى غطاء العظمة الفرنسي لتظهر قوتها الحقيقية و نوع علاقاتها مع الو م ا ؟

عبر المراحل التاريخية استطاعت فرنسا إثبات ذكائها أكثر من إثبات قوتها، فقد استطاع الجنرال **ديغول** إعطاء عظمة لقوة فرنسا، فاستطاع تحويل نقاط ضعف فرنسا إلى نقاط قوة و لكن سقوط جدار برلين غير الكثير في فرنسا فأصبح الاقتصاد معيار أساسي في العلاقات الدولية:فتح الأسواق، تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود، أقطاب جديدة (اقتصادية) ، تطور وسائل الاتصال، ضغوطات الإعلام. ففي ظل الإطار الجديد اصبحت فرنسا تشعر و كأنها دخلية ، فحتى دبلوماسيتها التقليدية لم تعد فعالة، فقد أصبحت مقولة " **البقاء للأسرع** " الأجدر ففرنسا أصبحت تواجه عراقيل من نوع لم تتعود عليه، لا حروب، لا تحالفات و لا غير ذلك، فهو نوع جديد من العراقيل .

إلا أن ما يلاحظ على السياسة الخارجية الفرنسية أنها بقت ظاهرة على الساحة الدولية، فيرى في ذلك **ستانلي هوفمان** ان نهاية الحرب الباردة لم تأثر في السياسة الخارجية الفرنسية، فقد بقت متجهة نحو بناء أوروبا المندمجة تحت رعاية الثنائي الفرنكو- ألماني و لكن مع حذر من الجهتين. فقد كانت نهاية الجدار سنة 1989 و تحرير شعوب أوربا المركزية و الشرقية التي كانت تحت قيادة الاتحاد السوفيتي ما تخشاه فرنسا، فحتى و ان رحبت بهمى في ميثاق باريس لأجل أوروبا جديدة و إنشاء مصرف البنك الأوروبي لإعادة الاعمار و التنمية ([64]) (BERD)، إلا أنها بقت تخشى ما قد يؤدي ذلك إلى توحيد ألمانيا و هو الأمر الذي كانت

---

[62]- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت مركز الدراسات العربية.2005، ص 53

[63] - سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد : دراسة في مستقبل العرب بعد الحرب الباردة، عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 2002 ص 60

[64]- نفس المرجع، ص 67

ترفضه فرنسا، خصوصا في ظل تغير الظروف الدولية و اعتماد المعيار الاقتصادي كمعيار أساسي لقوة الدولة، و هو الأمر الذي تتوفر عليه ألمانيا، و هو ما قد يجعلها في المراتب الأولى بعيدا عن فرنسا ([65]).

إلا أن ميتران حاول التعامل سليما مع ذلك حتى و إن اجبر ألمانيا على تقديم تأمينات و الاعتراف بخط ligne order-Neisse كحدود شرقية، (1990) كما أن **هوفمان** يرى من مظاهر استمرارية السياسة الخارجية الفرنسية سياستها النووية حيث استمرت في البحث عن استقلالية نووية و المشاركة في التحالف الأطلنطي (دون اندماج)، و المثابرة حول إنشاء سياسة خارجية موحدة. كما أن الرغبة في الظهور عالميا بالمشرق و إفريقيا فرغم بعض الا ختلافات بين الجنرال ديغول و الرؤساء اللاحقين، إلا أن السياسة الخارجية الفرنسية بقت محتفظة على أحد اولويات سياستها و هي توجيه سياستها خارجية نحو أوروبا مندمجة. فيرى **هوفمان** أن أوروبا اصبحت الآن الهدفو المشروع الأكبر لفرنسا. فقد بقي احد أهم أساليب السياسة الخارجية الفرنسية تداعي العظمة و القوةو الهيبة، و يفسر ستانلي هوفمان استمرارية هذا الأسلوب إلى **"الحشمة من الأوفول"** « la hantise du déclin ».

و ذلك لسببين :

- الحشمة من الظهور كدولة ضعيفة خصوصا أمام المانيا منافستها التقليدية، خاصة و أنه أصبح ينظر إلى ألمانيا كقوة اقتصادية حيث أن هاته السياسة ليست بالجديدة فقد اتبعها **ديغول** ووصل **ميتران** العمل بها .
- لأنه لم يكن هناك حل اخر أمام فرنسا سوى إتباع هاته السياسة رغم أنها أصبحت صعبة في ظل ظهور فرنسا على حقيقتها و هو ما كانمت تخافه فرنسا، و لذا اتجهت بعد أن أدركت ضعفها أمام تقوي ألمانيا إلي سياسة تطويق ألمانيا و احتواء قوتها بما يخدمها في إطار **"أوربة ألمانيا"** و لذا عجلت فرنسا من سياسة الاندماج رغم الظروف التي كانت تعاني منها فرنسا. فقد عجلت ذلك لأجل منع إعادة توطين " renationlisé " السياسة الألمانية، فكان من الأفضل لفرنسا ألمانيا أقوى في ظل الاتحاد الأوروبي على ألمانيا قوية حرة التصرف ([66]).

أما بالنسبة للعلاقات الفرنسية الأمريكية فقد وجدت فرنسا نفسها بعيدة جدا عن قوة الو م ا ، فقد كانت السياسة الخارجية الفرنسية و لازالت مستمرة على نحو عدم قبول القوة الأمريكية بالقارة الأوروبية و في نفس الوقت عدم الدخول في خلاف مع أمريكا إلا أنه ابتدءا من ربيع 1995 بدأت السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الو م ا تتغير مجددا في 1999، حين وجد الأمريكيين و الفرنسيون أنفسهم متساعدين بكوسوفو رغم مرارة الوضع بباريس هيمنة الو م ا على العملية سواء دبلوماسيا أو عسكريا خصوصا في ظل اختلاف الاراء الأوروبية نتيجة غياب سياسة أمنية و عسكرية موحدة ([67]).

مظاهر ضعف السياسة الخارجية الفرنسية :

بعد نهاية الحرب الباردة بدأت يظهر أفول القوة الفرنسية خصوصا في الأزمات التي عرفتها تلك المرحلة نذكر من أهمها :

أ-حرب الخليج :

فاجتياح العراق لأراضي الكويت في أوت 1990 كان بمثابة الفحص الأول للنظام الدولي الجديد حسب الرئيس السابق بوش، و يظهر ضعف السياسة الخارجية الفرنسية و ضعف قوتها من خلال موقفها من الو.م.ا، فهل وجب على فرنسا أن ترضخ أمام رغبة الو م ا في عقاب صدام حسين و تظهر أمام الأمم المتحدة على أنها حامية حقوق الإنسان أم تلعب دور الوسيط في العراق؟.

---

[65]- للمزيد من المعلومات حول التظام بعد الحرب الباردة:

-Anne marie ,le Gloannec.l'Allemagne , après la guerre froide :le vainqueur entraré .bruxelles,complex ,1993

[66]- Thierry de France, « France :une diplomatie de sang froid »,politique international , n 80 ,été 1998

[67]- Pierre-Michel, Durand ,l'Afrique et les relation franco-américaines, Paris : L'Harmattan,2007p 43.

في الحقيقة فقد اختار ميتران التضامن مع الغرب فقد بعث قوات مشاركة في الصدام ضد العراق (الذي أدى إلى استقالة وزير الدفاع **جون بيير شوفانمون** jean pierre chevenement)، حيث أن هاته الأزمة برهنت محدودية التصرف الفرنسي في الساحة الدولية، خصوصا و أنها في النهاية لم تستفد من هذا التدخل فقد كانت عملية السلام بالشرق الأوسط تحت إدارة الو م ا بمفردها (اتفاق واشطن 1993) و غم هاته الخسارة وضعت فرنسا في نفس الموقف في 2003 لتسلك نفس السلوك ([68]).

ب- أزمة يوغوسلافيا :

إن أزمة يوغوسلافيا وضعت أيضا الدبلوماسية الفرنسية تحت الإختبار حين دخلت فرنسا في خلاف مع ألمانيا التي اعترفت باستقلال كرواتيا و سلوفينيا في حين تمكنت فرنسا بفكرة دولة يوغوسلافية فيدالية قادت للحرب في كرواتيا (1991) ثم بالبوسنة (1992) بتصل أخيرا إلى تدخل أوروبي. هاته الأخيرة التي كانت تنقصها

سياسة خارجية موحدة مما أدى إلى تدخلها تحت غطاء الأمم المتحدة، إلا أنها مرة أخرى انتهت بالتدخل الأمريكي الذي مسح الدور الفرنسي نهائيا بتوليه عملية السلام ([69]).

و بالتالي فالقوة الفرنسية بدأت تعرف مرحلة من الأفول و الضعف في مواجهة كل القضايا التي تتدخل فيها فبمجرد تدخل الو م ا لا تظهر فرنسا على الساحة و هو ما أدى بفرنسا من جهة إلى هيمنة الو م ا على قضايا العالم بأسره و من جهة أخرى إلى تقاوي ألمانيا خصوصا اقتصاديا و التي لطالما كانت منافستها التقليدية و أمام هذا الوضع الجديد وجب على فرنسا المرونة و الذكاء و هو ما جعلها تفعل فكرة أوروبا مندمجة تحت غطاء التعاون، ولذا كانت من أولويات سياستها الخارجية كوسيلة للتكيف و الوضع الدولي الجديد.

صعوبة تحديد الدور الجديد لفرنسا :

إن تحديد الدور الجديد لفرنسا أمر صعب في ظل النظام الدولي الذي يتميز بالفوضي، إلا أنه ظهر تفسيرين للدور الفرنسي في عالم ما بعد الحرب الباردة:

أ-فرنسا كقوة من نوع خاص:

يرى البعض أن فرنسا كانت تعرف محدودية التصرف أمام الصدام شرق-غرب الذي لم يترك لها مجال كبير للتحرك، و بالتالي فإن نهاية الحرب الباردة سوف تسمح لفرنسا في لعب دور جديد كقوة مستقلة ذات خصوصية. فالدبلوماسية الديغولية استطاعت التنبؤ بعالم ما بعد الحرب الباردة فهاته المرحلة أحسن مرحلة يظهر فيها التميز الفرنسية، من خلال التركيز على أوروبا، الحوار شمال-جنوب، الفرنكوفونية و هي سياسات لم تظهر عند دول اخرى كما أنها لن تظهر بفرنسا في فترة متوثرة (الحرب الباردة) ([70]).

ب-فرنسا كقوة عادية :

يرى البعض الأخر ان نهاية الحرب الباردة على عكس الرأي الأول أدت بفرنسا إلى أن تصبح قوة عادية ففكرة العظمة التي وضعها ديغول لم تعمل سوى بتأخير إدراك فرنسا باوفولها و فشلها فقد حان الوقت لفرنسا لإدراك أن قوتها متوسطة و "عادية". و لذا وجب على فرنسا التعامل مع المعطيات الجديدة على هذال المنوال، و ذلك بالاهتمام بالمرتكزات الاقتصادية للقوة و ذلك بالتكيف مع العولمة .

[68]- Philipe Moreau, Defarges, « les états unis et la France : la puissance entre mythes et réalité », Ifriins,France;des rin14
[69]- Guillaume, le quintrec ,op.cit. p 29
[70]- Stanley Hoffman ,op.cit, p 42

- **نحو دور دولي جديد :**

إلا أن هاتين المدرستين يمكن التخلي عنهما إذا ما درسنا الدور الجديد الذي تلعبه فرنسا و الذي لم تكن تلعبه من قبل، و هو من أعطى لها وجه وهيبة دولية من نوع اخر.

أ- فرنسا و القانون :

رغم إثبات ضعف فرنسا في العديد من الأحداث خصوصا بأحداث العراق الأخيرة، إلا أن فرنسا لا تريد أن تتخلي على مكانتها السياسة و العسكرية القديمة رغم تأثيرها الاقتصادي المتوسط خصوصا و أنها لا تريد الاقتناع أنها أصبحت قوة من النوع العادي.

و لذا وجب على فرنسا أن تضع قوتها لخدمة القانون و أن تلعب لعبة الأمن الجماعي، فالأمم المتحدة تسمح لفرنسا أن تحتفظ بقوتها المتوسطة ففي مجلس الأمن تظهر فرنسا و بريطانيا كأعضاء دائمين و مثاليين فباريس و لندن تدفع إسهاماتهما بطريقة منظمة و تعتبر من مولي القبعات الزرق و بهذه الطريقة تبقى فرنسا مخلصة لاسمها العالمي كحامية لحقوق الإنسان، فقد اختارت فرنسا لنفسها وسيلة خاصة لأجل إبقاء على هيمنتها، فحتى و إن فقدتها عسكريا فهي تحاول كسبها في المجال الإنساني و القانوني بظهور انتمائها لنادي مسيري العالم.

بعد زوال نجمها لم يبقى بفرنسا سوى الماضي الامبريالي الذي ترك لها تلك الثقافة العالمية، إذ بنسبة 0،5% من المساحة الإجمالية و 1% من سكان العالم فهي تلعب دورا مهما مقارنة بإمكانياتها، فقد ورثت مكانة دولية رغم تراجعها أن ميراثها ثقافتها التي تبقى تحافظ و تدافع عليها إلى أكبر قدر ممكن، أي بظهورها كرائد في الثقافة العالمية ما يمكن أن يحفظ لها مكانة دولية حتى و إن انحصر ذلك إلا في الفعل الثقافي متصدية بذلك للعولمة الأمريكية في الحجال الثقافي و ذلك بنشرها للفرونكوفونية في أوساط مستعمراتها القديمة الإفريقية و المغاربية خاصة للمحافظة على هويتها الأوروبية.

و بإدراك فرنسا لتراجع قوتها المعهودة و حتى لا تظهر كقوة متلاشية، فقد أضحت بحسب إمكاناتها أكثر واقعية في أهدافها حفاظا على خصوصيتها و اجتناب الصدام مع دول أقوى و هو ما تحاول القيام به من خلال كسب المكانة و الاحترام الدوليين و هذا بنشر ثقافتها المثالية في المجال القانوني إذ تستطيع بذلك كسب احترام الجميع، و بهذا تكون قد انتقلت من العظمة العسكرية إلى العظمة الإنسانية و الثقافية.

المبحث الثاني: التفسير النظري للسياسة الخارجية الفرنسية

جاءت النظريات العلاقات الدولية أساسا لتفسير السلوك الدولي و شرح و فهم أحسن للعلاقات الدولية و اختلفت هاته النظريات فيما بينها في اعتماد كل واحدة منها متغير تابع مختلف عن الأخريات ، ففي حين اعتمدت الواقعية على القوة، ميزان القوى و فوضى النظام الدولي و غيرها من المتغيرات في تفسير السلوك الدولي، اعتمدت الليبرالية على متغيرات مختلفة، فترى في الاقتصاد و المؤسسات الدولية و غيرها أساسا لفهم العلاقات الدولية، في حين اهتمت البنائية بالهوية و المعايير كأساس لفهمها للسلوك الدولي، فرغم أن النظريات العلاقات الدولية لم تهتم بميدان السياسة الخارجية إلا أنه يمكن استشفاف أهم آرائها حول السياسة الخارجية من خلال تحليلها للسلوك الدولي و تنطلق في تفسيرنا النظري للسياسة الخارجية الفرنسية من متغير تابع و هو "المصلحة" أين نرى أنه المتغير المشترك بين النظريات الثلاثة فيما يخص تحليل السياسة الخارجية، فالدول تتوجه أساسا نحو العالم الخارجي لأجل تحقيق دوافع و مصالح سواء مصلحة خارجية (الواقعية) أو داخلية (ليبرالية نفعية) أو شخصية (بنائية) و بالتالي كيف فسؤت المقتربات النظرية السياسة الخارجية الفرنسية فهاهي مصالح فرنسا استنادا للمقتربات النظرية في التفاعل خارجيا؟

المطلب الأول: تفسير الواقعية للسياسة الخارجية الفرنسية

رغم أن الواقعية الكلاسيكية جاءت أساسا كرد فعل على التيار المثالي، حتى تفسر العلاقات الدولية تفسيرا أكثر واقعية خصوصا للحروب و النزاعات ، التي كانت تميز العلاقات بين الدول، فقد جاءت أساسا لفهم و استيعاب الظواهر الدولية ([71])

فالواقعية فالواقعية لم تكن نظرية متخصصة لفهم السياسة الخارجية، و يرجع ذلك أساسا إلى كون ميدان السياسة الخارجية آنذاك جزء من العلاقات الدولية، و لم تكن فرعا مستقلا بذاته كما هي عليه الآن ([72]) فاعتبرت آنذاك فرع من السياسة الوطنية للدول تطبق خارج حدود الدول ([73]).

و بالتالي يمكن أن نستنتج أهم مباد السياسة الخارجية عند الواقعية الكلاسيكية و بالتالي تفسير السياسة الخارجية الفرنسية انطلاقا من تفسيرها للعلاقات الدولية، و ذلك انطلاقا من أن العلاقات الدولية هي تفاعل مجموعة من الوحدات الدولية في محيطها الخارجية معتمدة سياسة محكمة و هي ما تسمى بالسياسة الخارجية فكيف فسرت الواقعية السلوكيات الدولية و السلوك الفرنسي لفترة ما قبل الحرب الباردة ؟

إن التركيز على السياسة الخارجية في المدرسة الواقعية يؤدي بالضرورة إلى دراسة المصلحة، فهي الأساس الذي اعتمد عليه الواقعيون في تفسير سلوك الدول، حيث يرى هانز مورقانتو "أنه يمكن فهم سلوك أي دولة اعتمادا على دوافعها"، و الدوافع هنا يقصد بها مصالحها فلأجل فهم السياسة الخارجية الفرنسية يرى الواقعيون ضرورة تحديد مصلحتها من التفاعل الدولي ([74])

فينطلق الواقعيون في تفسيرهم من النسق الدولي فهو بمثابة غاية نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر السلطة و تستطيع فرض إرادتها على الكل مثل الدولة، و تتسم العلاقات الدولية بالفوضى التامة ففي ظل الفوضى الدولية تجد الدول نفسها وحدها في النظام معرضة لتهديدات الدول الأخرى مكا يؤدي إلى تهديد أمنها

[71]- ناصف يوسف حتى، المرجع سابق الذكر ص 23

[72]- Charillon Frédiric,politique étrangère-nouveaux regards, France :presses des science po,2000., p 35

[73]- Hill C .the changing politics of foreign policy ,basingstoke.palgra;.2000.p 23

[74]- Hans Morgenthau , Politics Among Nations, The struggle for power and peace, New York: Alfred Knopf, 1985.5ed.pp13

و بقائها، و من هنا تصبح مصلحة الدول في تحقيق الأمن و الحفاظ على نفسها ([75])، و يقول E.Garr في 1939 "إن النظام الدولي هو الذي أدى للتصادم بين الدول و هو الذي يضع يضع نهاية لنظام فرساي و أن هذا النظام لا زال يرفض الاعتراف أن القانون هو نتاج الأقوياء"

فالأقوياء حسبه في النظام الدولي هم الذين يسيرونه و بالتالي الرافضون لقانون الأقوياء يعلنون الحروب نتيجة التصرفات العادلة التي يمارسها الأقوياء لأجل إعادة تعديل النظام، و هكذا يذهب السلم ليترك مكانه للحرب، فاطبيعة الشريرة و الأنانية للإنسان هي سبب الحروب إضافة إلى النظام الدولي، فالدول تدرك هذا المبدأ و على هذا الأساس تحاول الحفاظ على أمنها عن طريق امتلاك القوة، فامتلاك القوة هو سلوك عقلاني لأنه يهدف إلى ضمان البقاء في ظل عالم غير آمن ([76])، حيث أن هذا العالم يخلق ضغوطا على الدولة للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة و هو توجه السياسة الخارجية للدول

و بالتالي فإن السياسة الخارجية الفرنسية في ظل انعدام الأمن في النظام دولي فوضوي فتوجه مصلحتها نحو القوة، فوصلوا أن علاقات القوة هي التي تسير السياسة الخارجية، فسياسات القوة مطبقة من طرف الجميع فيرى هانس مورغانتو أن هناك ثلاثة (03) أنواع من السياسات الخارجية :

- تهدف الأولى إلى زيادة القوة
- الحفاظ على القوة
- التباهي بالقوة ([77])

فمن تحليل السياسة الخارجية الفرنسية لتلك الفترات نجد أتها اعتمدت على سياسة زيادة القوة، و يظهر ذلك جليا من خلال العمليات التوسعية العديدة التي قامت بها فرنسا خاصة في عهد نابليون بونبارت (النمسا وإيطاليا) و يفسر ريمون آرون السلوك الفرنسي التوسعي في هاته الفترة بالرجوع إلى نوع النظام الذي يضم مجموعة دول متماثلة ترضخ لنفس المفاهيم السياسة، فالنظام يمكن أن يكون مستقرا في ظل التهديدات الدائمة للحرب و هو شعور تحسه كل الدول مما يجعلها تنطلق من مبدأ " البقاء هو الانتصار" (يقصد بالانتصار هنا ربح أكبر قدر من المستعمرات) و هو ما فسر به السلوك التوسعي الفرنسي ([78])

كما أن سياسة الحصول على القوة للتباهي أيضا كانت من مظاهر السياسة الخارجية الفرنسية بل أنها أحسن من يعتمد هذا النوع من السياسات، فقد كانت و لازالت تتباهى بالعظمة و القوة حتى و إن و لم يكن دوما حالها

فنتيجة لفوضى النظام ظهر مفهوم توازن القوى، الذي تحدث عنه مرارا مورغانتو في 1942، فهي وسيلة عقلانية تقوم بها الدول لأجل التوازن بين مصالحها و الحفاظ على السلام، فيفسر بذلك DAVID Hume الذي وضع في 1714 دراسة "Essais moraux et politiques" و الذي يرى أن الدول تعتمد سياسة توازن القوى لأجل الحفاظ على بقائها و استقلالها أمام دول أكبر قوةن و ذلك من خلال مساعدة الطرف الأضعفحتى لا يتقوى أكثر، ليس فقط على أساس إنساني أو العدالة و لكن للمدافعة على الطرف الأضعف الذي يمكن أن يخسر الحرب، وينضم إلى الطرف الأقوى ([79])

[75]- Aziz Hasbi , Théories des relations internationales ,Paris : L'Harmattan, 2005,p54
[76]- Jean Jaque Roche. Théories des relations internationales .Paris : Montchrestien, 5 édition .2004.p34.
[77]- Hans Morgenthau, op.cit.pp19
[78]- Jean Jaque Roche .op.cit. 37
[79]- Ibid, p 38

و بالتالي يمكن تفسير سياسات التحالفات التي كانت قائمة آنذاك في أوربا خصوصا من طرف إنجلترا و فرنسا، في ظل إدراك فرنسا أن إنجلترا قوة تستحق التخوف منها

إلا أن مورغانتو يرى أن على الدول أن تضع مصلحتها على أساس قوتها و إمكانياتها و هو ما أطلق عليه "l'Egoïsme sacré" و هي سياسة دولية ترتكز على عقلانية المصالح ([80]): الأمن، استقلالية الإقليم الدفاع على الهوية الثقافية، و هي مصالح مشتركة بين كل الدول فهاته المصالح عقلانية و يمكن تحقيقها لأنها جزء من السيادة، إما غير ذلك من المصالح (التوسع) فوجب على الدولة أن تكون عقلانية و تحسب مدى قوتها مع أهدافها و كذا ندى قوة الطرف الآخر، و هو السلوك الذي لم تتقنه فرنسا في طوال سنوات كانت تضع في أولويات أهدافها التوسع على حساب إنجلترا و ألمانيا و هو الأمر الذي لم تستطع القيام به و ذلك يرجع لأنها لم تحسب حسابات القوة و أهداف الأطراف الأخرى (ألمانيا) إلا أن فرنسا بعد الحرب الباردة سرعان ما أدركت ذلك أمام قوة ألمانيا و رغم اختلاف النظام الدولي إلا أنها انتهجت سياسة مرنة و ذكية من خلال الاستفادة من قوة ألمانيا ضمن الاتحاد الأوربي أحسن من جعلها عدوة لها.

و بالتالي فالواقعية الكلاسيكية ترى في المصلحة أساس السلوكيات الدولية و هو ما يفسر السياسة الخارجية الفرنسية التي كانت طالما تبحث عن الأمن و البقاء و ذلك عن طريق القوة العسكرية، وبالتالي حسب الواقعية المصلحة الأمنية هي هدف السياسة الخارجية الفرنسية.

الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية الفرنسية:

بالرغم أن بعض الواقعيين الجدد رفضوا أن تستعمل نظرياتهم كنظرية للسياسة الخارجية أمثال كينيث والتز "Kenneth waltz"، فإن مجيء نظريات تحليل السياسة الخارجية (FAP) كنظريات ترى أن نظريات العلاقات الدولية لم تفي بالغرض هو ما جعل العديد من منظري الواقعية الجديدة يقدمون أعمال لشرح السياسة الخارجية للدول مستندة في ذلك لفرضيات الواقعية ([81])، فيعتبر الواقعيون الجدد و على رأسهم جيمس فيرون (JAMES Fearon) أنه لدراسة السياية الخارجية يمكن الاعتماد على فرضيات المقترب الواقعي ففحص الطريقة التي تفهم بها النظرية الواقعية النظام الدولي ككل يمكن الاعتماد عليها لفهم السياسة الخارجية للدول كجزء، فالعلاقات الدولية هي الكل و السياسة الخارجية هي الجزء([82])، فرغم الانتقادات التي وجهتها نظريات تحليل السياسة الخارجية إلى نظرية الواقعية على كونها تفتقد للعملية في تفسيرها لسلوك الدول خارجيا، إلا أن الواقعية الجديدة قدمت تفسيرا يمكن الاستناد عليه في فهم السياسة الخارجية الفرنسية.

و في تفسير الواقعية للسلوك الخارجي للدول فهي تبني نظريتها حول المصلحة، فمثل ما هو الحال مع التقليديين فالمصلحة هي التي تسير السلوك الخارجي للدول، فلأجل فهم السلوك الخارجي لدولة وجب فهم و إدراك مصلحتها، إلا أن هاته الدول تفترض تتفاعل في نسق دولي يتميز بالفوضى ([83])، و لذا فكل الدول تنتهج مبدئيا سياسة خارجية متماثلة، وهي الاعتماد على الذات و ذلك اعتمادا على القوة التي وسيلة ضرورية لوصول الفاعل لهدف تحقيق أمنه و بقائه

[80]- Frederic charillon.op.cit.p 47.

[81]- Frederic Charillon, op.cit. 34

[82]- Charles Todd Kent, Policy decision taking, A dissertation submitted of the office of graduate studies of Texas and M university in partial fulfilment of the requirement of the degree of doctor of philosophy, august, 2005, p18.

[83]- Rittberge Volker, Approaches to study of foreign policy ,derived from international relation theories," Tubinger Arbietspapier Zur internationalen politik und Friedens forschung,Tubingen,Germany,Working paper , n30. p 10

و على هذا الأساس تنطلق الواقعية الجديدة كمقترب للسياسة الخارجية أن المصلحة هي التي تحكم السياسة الخارجية للدول و التي في مقدمتها تحقيق الأمن و البقاء إلا أنها ليست المصلحة الوحيدة من التفاعل الدولي إلا هذا لا يعني أن سلوكيات الدول تكزن متباشهة فيرى في ذلك فريد زكريا أحد أهم رواد الواقعية الجديدة أن النظام الدولي يؤثر على الدول بطريقتين إما "التحول الاجتماعي" الذي يؤدي إلى تشابه الدول وظيفيا أو"المنافسة و الانتقاء" نظاما دوليا يتفوق أداء بعض الدول عن أداء أخرى ([84]) و في تفسير الواقعية الجديدة لذلك فهي تركز على القوة فعلى الرغم من ان القوة وسيلة في تحقيق المصلحة إلا أن اختلاف الموقع النسبي لقوة الدولة في التنسيق الدولي هو سبب اختلاف السلوكيات الخارجية للدول فيمكن من خلاله تفسير التوجه العالمي للسياسة الخارجية الأمريكية مقارنة بالسياسة الإقليمية الفرنسية و مقارنة السياسة الجوارية المالية و انطلاقا من متغير القوة كيف فسر الواقعيون الجدد السياسة الخارجية الفرنسية؟

في الحقيقة تبقى القوة عند الواقعيين الجدد وسيلة، فالعلاقات الدولية هي صراع مستمر بين الدول لزيادة قوتها و استغلال القوة لتحقيق مصالحها بغض النظر عن ما قد يؤثر ذلك على مصالح الدول الأخرى ([85])

فالمصلحة ليست في الحصول على القوة و إنما القوة وسيلة لتحقيق المصلحة، فالحياة الدولية ليست من القوة و إنما البحث عن الأمن، يرى جون هيرز (JOHN Herz) الشعور بعدم الأمن الناتج عن الخوف و الشك المتبادلين، يجبر الدول على التنافس بين مزيد من القوة لتوفير المزيد من الأمن ([86]) و من هنا ظهرت مدرستين داخل الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية انطلاقا من متغير القوة و التي يمكن استغلالها في طريقتين، إما للمحافظة على الوجود أي الاستقلال أو زيادة القوة للتوسع أي الحصول على النفوذ

الواقعية الدفاعية: و التي تركز على استقلال الدول اي مدى قدرة الدول على تجنب سيطرة الدول الأخرى في النسق الدولي على إقليمها، توجهاتها و قراراتها فترى في ذلك أن الدول أفل الدول حركة هي الأكثر تقيدا من طرف الدول و المنظمات الدولية و بالتالي المهددة الأكثر في أمنها، فترى الدفاعية أن الدول تعطي أولوية لاستقلالها بحجة ان الدول تضع خيارات لسياساتها الخارجية بناءا على سيناريوهات الممكنة فالدول تخشى على امنها ([87]) فهي تتخذ موقع الدفاع في النظام الدولي و هو ما يدفعها نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى،أي تكون لها مصالح خارجية محدودة و مقيدة و تتوسع فقط لتحديد الأمن فالسياسة الخارجية من هذا النوع تتبعها الدول الأقل قوة في النظام الدولي، حيث تصبح اهتماماتها و مصالحها تنحصر على المجال الأمني (الاستقلال).

الواقعية الهجومية: و التي تفسر السياسة الخارجية من متغير القوة على مدى قدرة الدولة ممارسة التأثير في بيئتها سواء على السياسة الخارجية للدول الأخرى أو في القرارات الجماعية التي تخدم مصالحها، و بالتالي تتوقف مدى قدرة الدولة على تحقيق مصالحها على مدى قدرتها في التأثير داخل النسق الدولي ، و هو ما يسمى بالنفوذ و يتحقق إما بطريقة مباشرة (علاقات ثنائية) أو على الأقل توفر لها فرص لإسماع صوتها و في ظل النظام الدولي تسعى الدول في زيادة أمنها عن طريق زيادة قوتها ([88])

فالدول لا تشكل سياسة خارجية بناء على أسوأ السيناريوهات بل تعتبره احتمالا و باعتبار أن هذا الاحتمالقابل للتطويع فالحل هو تعزيز سيطرتها على البيئة الدولية و يشير روبرت جيلبن ROBERT Gilpin أن كل الدول تسعى للسيطرة على العالم إلا أن الدول الغنية تستطيع وحدها ذلك.

---

[84]- فريد زكرياء، من الثورة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمية، ترجمة: رضا خليفة، القاهرة: شركة الأهرام للترجمة و النشر، 1990 ص39.

[85]- Dario Battistella, *Théories des relations internationales*, Presses de sciences po, 2003p32

[86]- فريد زكرياء، نفس المرجع السابق، ص30.

[87]- Volker , Rittberg, Approaches to study the foreign policy.op.cit.p14.

[88]- Volker Rittberger.op.cit.p15

فالسياسة الخارجية إذن تتعدى أمن الدولة لتذهب نحو التأثير على باقي الدول، فكلا الاتجاهين يريا أن هدف السياسة الخارجية هو تحقيق الأمن إما هن طريق التطويق الدول الأخرى حتى لا تهدد مصالحها أو الاهتمام بأمنها دون الاكتراث بالدول الأخرى، إلا أن الوقع النسبي لقوة الدولة هو الذي يحدد السياسة الخارجية و ما يجعلنا نتساءل عن نوع السياسة التي اتبعتها فرنسا هل هي هجومية أم دفاعية؟

و لأجل معرفة ذلك وجب تحديد قوة فرنسا في ظل المنظومة الدولية الجديدة، خصوصا و إن تغير هذا النظام شكل اختبارا جديدا للنظرية الواقعية الجديدة و بالتالي مامدى قدرة الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة و ما موقع فرنسا من هذه التغيرات؟

الموقع النسبي لقوة فرنسا:

يرى الواقعيون الجدد أن الفاعل عقلاني يستطيع حساب مصلحته استنادا للقوة، فتفسير السياسة الخارجية الفرنسية يدور الأمر حول القوة، فالقوة سابقا هي التي جعلت فرنسا تلعب دور هجومي (الحصول على النفوذ)، حيث أن سياستها الخارجية تمتد إلى التأثير في الدول الأخرى و لذا وجب دراسة الوضع الحالي لفرنسا انطلاقا من متغيرين أساسيين و هما مدى تغير قوة فرنسا في ظل مفهوم القوة و موقع فرنسا في النظام الدولي الجديد

تغير مفهوم القوة:

قبل نهاية الحرب الباردة كانت القوة العسكرية هي أساس قدرة الدولة، فالحرب الباردة كانت مرتكزة أساسا على القوة النووية إلا أن تغير النظام الدولي و ظهور مواضيع جديدة على الساحة الدولية ([89])، كمواضيع اقتصادية الديمقراطية حقوق الإنسان و دور الشركات المتعددة الجنسيات غير المفهوم القديم للقوة فكل هاته المواضيع الجديدة لم تكن لتخدم المقترب الواقعي القديم (عسكرية) لم تعد الوحيدة القادرة على تحقيق المصالح إلا أن الواقعيون تكيفوا و هذا التغير، فالواقعية تتعامل مع المنافسة لأنها ميزة قديمة فالمنافسة حتى و إن لم تعد تقتصر على الأسلحة فأصبحت على الموارد، الأسواق، النفوذ، الهيبة و التكنولوجيا فلأجل فهم السلوك الدولي حاليا لم يعد ذلك استنادا للقوة العسكرية و إنما للقوة الاقتصادية و الثقافية فيرى جوزيف ناي أن القدرات المادية ليست الوحيدة التي تحكم العالم، و قد استخدم مفهوم القوة غير المادية "Soft power" مثل الثقافة الإيديولوجية و جاذبية الأفكار ([90])

و هو ما يفسر السياسة الخارجية الفرنسية الحالية، فلكي تضمن مكانة عالمية فهي تحتاج إلى قدر من النفوذ السياسي، الاقتصادي و الثقافي الخارجي، و هو ما يفسر أهمية بعض المفاهيم مثل العظمة النفوذ، القدرة في السياسة الخارجية الفرنسية و بالتالي قد استطاعت الواقعية الجديدة تفسير السياسة الخارجية الفرنسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ففي ظل تغير قيم القوة استطاعت فرنسا التكيف مع هذا المتغير من خلال اتباع سياسة الجاذبية الثقافية و نشر الفركفونية و المحافظة على الهوية الفرنسية لأجل الإبقاء على قوتها الثقافية، من جهة أخرى عملت على زيادة قوتها القتثادية من خلال إنشائها للإتحاد الأوربي لأجل تدعيم فرنسا لقوتها الاقتصادية

قوة فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد:

من جهة أخرى النظام الدولي الجديد لما بعد الحرب الباردة، أدى إلى إعادة توزيع القدرات فيه و إعادة ترتيب الوحدات فيه بالنسبة لبعضها البعض، فبمراجعة البعد الهيكل للتحولات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فأحداث ما بعد الحرب الباردة تؤكد أن الو.م.أ باتت القوة العظمى الوحيدة عالميا فهي تنفرد بامتلاك جميع عناصر القوة العسكرية، الاقتصادية و الثقافية، إضافة إلى احتلالها مركز القوة في التحالفات

[89]- - سعد حقي توفيق، مرجع سابق الذكر، 2002 ص 59

[90]- Jean Jaque Roche. Op.cit.p 40.

الدولية ففي ظل تغير النظام إلى أحادي القطبية تهيمن عليه الو.م.أ فالواقعية استطاعت التكيف و التحولات الدولية الجديدة، حيث يرى مؤلفو كتاب الواقعية الجديدة بعد الحرب الباردة بعنوان "سياسات القطبية الأحادية" الواقعية و استراتيجيات الدول بعد الحرب الباردة" أن النظام الدولي لا يزال يشكل و يؤثر على سلوكيات الدول، فالأحادية القطبية تفرض على الو.م.أ إتباع إستراتيجية تسعى من خلالها للحفاظ على موقعها من مواجهة الدول النووية (الإيران) الدخول و السيطرة على المؤسسات الدولية، فمبدأ ميزان القوى لا زال قائما و أحسن ما يثبت ذلك التوجه الفرنسي نحو محاولة التكيف مع النظام الدولي الجديد ففي الظروف الدولية الجديدة يرى الواقعيون أن على الدول إحدى السياسات الثلاث اتجاه الو.م.أ إما الاندماج، الحياد أو الرفض فعلى فرنسا إما الانضمام تحت الهيمنة الأمريكية لضمان أمنها أو لرفضها و هو ما قد يؤدي إلى نتائج سلبية عليها، أو الحياد، فالسياسة الخارجية الفرنسية قررت عدم الاندماج مع الو.م.أ و في المقابل قررت الاندماج في المؤسسات الاقتصادية التي يقودها القطب الأمريكي حتى لا تظهر رافضة للقوة الأمريكية و في نفس الوقت عدم الرضوخ لها، وهذا ما أدى بها إلى إتباع سياسة موازنة القوة و ذلك ما يدفعنا للحديث عن الاتحاد الأوربي كونه يجسد أحد المحاولات الجماعية لموازنة القوة الأمريكية فهو ضرورة لتدعيم قوة فرنسا و موازنة قوة الو.م.أ ([91]) فيرى ستايلي هوفمان أن موقع فرنسا مرهون بموقع التحاد الأوربي و هو أمر صعب خاصة و أنه يظهر تارة قوي (أجهزة مؤسساتية محكمة) و أخرى ضعيفة (سياسة خارجية غير موحدة) و هو ما يمكننا بالتنبؤ أن السياسة الخارجية الفرنسية مستقبلا ستضع كل إمكانياتها لتفعيل الاتحاد فهو حلها الوحيد لموازنة أمريكا ([92])

و منه فالسياسة الخارجية حسب الواقعية لفترة ما بعد الحرب الباردة تتحكم فيها قوة فرنسا في ظل تغير النظام الدولي ، فقد استطاعت الواقعية الجديدة التكيف مع التحولات الجديدة كما أن المصلحة هي التي تسير السياسة الخارجية الفرنسية فالمصلحة لا زالت دوما من تحقق الأمن و ذلك بواسطة امتلاك القوة العسكرية الاقتصادية و الثقافية

[91]- Frédéric Charillon, « peut-il avoir une politique étrangère française. »Politique étrangère. Paris: Institut français de la relation internationale (IFRI).2002.v67.n4.p917.

[92]- Pascal Boniface. « La France est elle encore une grande puissance ». Politique étrangère. Paris : 145 Institut français de la relation internationale (IFRI).2002. v67.n4.p540

المطلب الثاني: تفسير الليبرالية للسياسة الخارجية الفرنسية:

تعتبر الليبرالية من أقدم نظريات العلاقات الدولية فلها جذور تسبق ظهورها كنظرية في حقل العلاقات الدولية كإسهامات إمانويال كانط في مشروع السلام الدائم 1795، آدم سميث في ميدان الاقتصاد و كذا جريمي بنتام و آخرين، فالليبرالية موجودة في الميدان الاقتصادي و السياسي و كنظرية للعلاقات الدولية فقد كانت العديد من فرضياتها الأساس الذي شكل عليه العالم لفترة طويلة من المثالية إلى الليبرالية إلى الليبرالية الجديدة ([93]) إلا أن ما يهمنا في هذه النظرية هو كيف وظفت مفاهيمها لخدمة دراسة السياسة الخارجية

لقد ظهرت عدة نظريات داخل النظرية الليبرالية و إن اختلفت فيما بينها فهي تنتمي لنفس المبادئ العامة فكلها تعني بالدولة كالمستوى أو النسق الذي تتشكل فيه التفاعلات الدولية، ففي حين كانت ترى الواقعية أن النسق الدولي هو الذي يأخذ الأولوية في التحليل، فالمقترب الليبرالي يتبنى الرؤية التي تفترض علاقة الدولة بالسياق الداخلي على أنها ذات التأثير الكبير على سلوكها الخارجي ([94])

إلا أن هناك عدد كبير من النظريات داخل الليبرالية من ليبرالية مؤسساتية، ليبرالية جمهورية و ليبرالية تجارية فهي تشترك في مسلمة أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تفهم سوى بفهم التفاعل الداخلي أي كنتائج للشروط و الظروف و الديناميكية الداخلية، إلا أنه و كما يرى داريو باستيستيلا (DARIO Pastistella) لا توجد كتابات من الليبرالية التي اهتمت بشكل جيد و محكم بدراسة السياسة الخارجية و المصلحة مثل دراسة أندروا مورافيسك (ANDREW Moravisik) ([95])، و لذا اخترنا الليبرالية النفعية كمقترب لتفسير السياسة الخارجة و ذلك خدمة لهدف المبحث و هو الوصول إلى وضع تصور نظريات العلاقات الدولية حول المصلحة على اعتبار أنها من تسير السياسة الخارجية للدول عامة و فرنسا خاصة، فالليبرالية النفعية تقدم تفسيرا محكم لعملية تشكيل المصلحة القومية انطلاقا من المصالح الفردية

إلا أن هذا لا ينفي أنه يمكن أن نستنبط من النظريات الليبرالية الأخرى ما يفسر السلوك الدولي، ففي حين الليبرالية الجمهورية أكثرت الحديث عن إسهامات الحكومات الديمقراطية في صنع السلام العالمي فالدراسات الديمقراطية أثارت اهتمام العديد من الليبراليين أمثال مالفين سمال (M Elvin Small) و دافيد سينغر (David Singer) ([96])، أين يفسر السلوك الخارجي للدول بالرجوع للديمقراطية فالدول الديمقراطية تتبع سلوكات سلمية في علاقاتها مع الدول الديمقراطية، في حين أن الدول غير الديمقراطية تتبع سياسة حربية فقد اعتبروا أنفسهم قدموا قانون امبريقي للعلاقات الدولية بمعنى أن السلوك الخارجي الفرنسي مرهون بديمقراطيتها من و ديمقراطية الدول التي تتوجه لها، فسلوكها مع دولة ديمقراطية يغلب عليه السلم عكس سلوكها مع دول غير ديمقراطية و ذلك حتى و إن كانت الدول الديمقراطية لا تقوم بالحروب، و هو ما يفسر السياسة السلمية اتجاه الدول الديمقراطية التي تنتمي لنفس المنظومة فهو اقتناع ذاتي لهذه الدول بهاته الفكرة و تطبيقها فهي نظرية تعتمد على الأفكار المشتركة بين الدول الديمقراطية و هو متغير تعتمد عليه البنائية و سنتناوله في ظل المقترب البنائية لذا أبعدنا هذه النظرية عن اختيارنا

[93]- Jean Jaques Roche, op.cit. p94

[94]- Gideon rose ,"Neoclassical realism and theories of foreign policy", world politics ,vol 51, N 1, 1998 , p14.

[95]- Frédéric Charillon , op.cit.p 148.

[96]- مقال نشر في Jérusalem journal للعلاقات الدولية في 1976 للمزيد من التفاصيل انظر:

Melvin Small et David, « war the regims democratic of proneness 1816-1975 » Singer-relations international, vol, n4été 1976pp 50-69

أما الليبرالية التجارية فقد اعتمد على تفسير متميز للسياسة الخارجية فتنطلق من نظريات الاعتماد المتبادل ففي عالم يعتمد على التعاون في جوانبه الاقتصادية أدى ذلك لوجود علاقات تأثير و تأثر بين الدول مما أدى تنظيم سياسة خارجية بطريقة تخدم المصالح المشتركة و تستبعد استخدام القوة في السياسة الخارجية للدول و بالتالي اللحروب.

فيمكن تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه ألمانيا التي طالما كانت عودتها على أن العلاقات الاقتصادية في إطار الاتحاد الأوربي و التي تخدم مصالح الطرفين أجبرها على أن تكون في نفس القطار (المصلحة من الاتحاد الأوربي) و بالتالي لا يتوقع من أي منهما أن يستعمل القوة ضد الآخر بسبب حقود تاريخية فليس من مصلحة أي منهما ذلك ([97])

أما الليبرالية المؤسساتية فقد ركزت على شرح دور المؤسسات الدولية في تبني الدول سياسات أنانية قد تكون عدوانية، فالانضمام إلى مؤسسات دولية يساعد للحد من المأزق الأمني الذي أساسه نقص المعلومات من الطرف الآخر مما يؤدي إلى اتباع سياسة عدوانية نتيجة لجهل ما سيقوم به الطرف الآخر، فهو ما يساعد الدول على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية استنادا إلى إدراك أحسن.

و هو ما يفسر انضمام إلى عديد من المؤسسات و ذلك كوسيلة للحصول على المعلومات التي تلزمها حين اتخاذ القرارات، إلا أنه هاته النظرية تهتم بالمؤسسات الدولية أكثر من اهتمامها بالدول، و بالتالي تعتني بنسق دولي أكثر منه نسق داخلي و هو ما لا يتماشى و الهدف الذي حددناه في نظرية ليبرالية تعتمد على النسق الداخلي على اعتبار أننا تناولنا الواقعية كنظرية للنسق الدولي كما أنها تركز على المصالح المشتركة للدول أكثر من تركيزها على مصلحة الدولة و هو ما يصعب علينا من خلاله فهم السياسة الخارجية الفرنسية مفردة كما أن مورافيسكي يعتبرهما دراسات تتقاسمهما معها الواقعية و هي ما تسمى باسم الواقعية اللينة

أما الليبرالية النفعية فهي تنطلق من تفسيرها للسياسة الخارجية للدولة انطلاقا من نسق داخلي فتفترض أن الفواعل الأساسية في السياسة هي الأفراد و المجموعات المختلفة ضمن الدولة و ليست الدولة موحدة و هذا ما يعني أن الدول هي مجرد مؤسسات سياسية تمثل مصالح هذه الفواعل المجتمعية ([98])، لأن الفواعل المجتمعية كثيرة داخل الدولة، فلكل منها ترتيبات، علاقات، أفضليات، أولويات و خيارات و لذا فإن الأكثر سلطة هو الأقدر على تحقيق مصالحه مع افتراض أنها تتصرف بطريقة عقلانية أي بعد حساب دقيق للتكاليف و النتائج و اختيار البديل الذي يؤدي لتحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة ([99])

فالليبرالية النفعية لا تنظر للدول كوحدات بل هي مؤسسات سياسية و هذا في كل أنواع الأنظمة السياسة سواء استبدادية أو ديمقراطية و بالتالي فالمؤسسات السياسية مجرد أدوات يتمكن عبرها الأفراد من الولوج إلى الحقل السياسي و ترجمة خياراتهم و أفضلياتهم إلى سياسة الدول الخارجية في نهاية المطاف و بالتالي فالدول مؤسسة تمثيلية معرضة بالاستمرار للاستيلاء و إعادة التوزيع من طرف الفواعل المجتمعية ([100])

و يمكن تحليل السياسة الخارجية الفرنسية من خلال أهم فروض الليبرالية النفعية في السياسة الخارجية

---

[97]- لمزيد من المعلومات انظر:

-Robert Keohane et Joseph S Ney ,transnational relation and world politics, Cambridge , Harvard university , press, 1972,pp428

[98]- Andrew Moravisk , "Liberal international relation theory: A scientific assessment" , in colin eliman and Miriam Findus Elman , progress in international theory , appraising the field Cambridge ,mit press.p 162

[99]- Andrew Moravisk , op.cit.pp163.

[100]- Andrew Moravisk ,"taking preference seriously: a liberal theory of international politics», international organization,4-51 autumn,p516.

طبيعة الفواعل المجتمعية و علاقاتها بالنسق الدولي:

ترى الليبرالية النفعية أن هاته الفواعل أفراد عقلانيون و جماعات المصالح الخاصة الذين ينظمون إلى جماعات لتعزيز و تحقيق مصالحهم و بالتالي هم الذين يحددون خيارات و أفضليات الدولة في سياساتها المحلية و الخارجية و ذلك في ظل تضارب مصالح هؤلاء الجماعات و المنافسة مما يؤدي إلى تفاوت القدرة على التأثير ([101])، ففحص العلاقة بين هذه الفواعل و مصالحهم هو المدخل الأساسي لفهم الطريقة التي ترسم بها السياسة الخارجية فمن خلال فهم مضمون أهدافهم يمكن تحديد و فهم عملية صنع القرار الخارجي إلا أن هاته الجماعات في تحديدها للسياسة الخارجية تصطدم بالنسق الدولي حتى و إن لم يكن بيئة صنع القرار.

إلا أن أهداف الفواعل المجتمعية تطبقها في المحيط الدولي و بالتالي تتصادم بمصالح دول أخرى و بذلك و بذلك فإن كل دولة تدرك أولويتها بناء على القيود التي تفرضها خيارات الدول الأخرى ([102])، أي أنها لا تنفي القيود البنيوية على السياسة الخارجية فيرى مورافسكي أنه أداء فرض على الدول انتهاج سياسة "حماية التجارة" فيفسره أنه تدخل مصالح و أولويات مجتمعية محلية توظف هذا القرار الخارجي لخدمة أهدافها و تحقيق منافعها الخاصة، و هذا ما يثبت وجود علاقة بين ما كل هو داخلي ومع ما هو خارجي، فيمكن تفسير انتهاج فرنسا لسياسات قد تبدو غير مفهومة في منطقة إفريقيا إلى جماعات لها مصالح بالمنطقة، أو عدم الاستثمار في أوربا الشرقية رغم أنها تنتمي لنفس الثقافة و تفضيل الاستثمار في شمال إفريقيا لمصالح بعض الفواعل المجتمعية بفرنسا و المتحكمة في السياسة الخارجية، فرغم تعرضنا لتأثير هذه المؤسسات فالرئيس بعد نظام الجمهورية الخامسة أصبحت له صلاحية في وضع السياسة الخارجية إضافة إلى الأحزاب فالبنظر لمكانة هذه الأحزاب و التي هي ثلاثة اليمين اليسار الوسط التي أصبحت تتمتع بمكانة في تفسير السياسة الخارجية، فقد أدت المطالبة المتزايدة للفواعل غير الحكومية بالحكومة الفرنسية إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني، خصوصا أن اليهود يمثلون المرتبة الثالثة من حيث العدد بفرنسا، أما الجالية العربية الإسلامية خصوصا المغاربية فرغم عددها الكبير إلا أنها لا تشكل مجموعة ضغط كافية للتأثير ي توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، فالسياسة الخارجية الفرنسية يحكمها عدد من الفواعل فرغم اختلاف درجة تأثيرهاعلى صنع القرار الفرنسي إلا أنها تؤثر في السياسة الفرنسية ([103])

و بالتالي فإن مثل هذه الفواعل المجتمعية المهيمنة على الشبكة السياسة المتعلقة بصنع القرار الخارجي هي من تصنع قرار السياسة الخارجية في قضية ما، فالتغير الذي قد يلحق في السياسة الخارجية الفرنسية إنما هو تغير في خيارات أفضليات و أولويات هذه الفواعل المهيمنة، فالتغير نحو سياسة أكثر تعاونية متوقع إذا ما كانت إحدى هذه الفواعل المهيمنة تتقاسم مصالح مشتركة مع فواعل مجموعة من دول أخرى ([104])، إلا أن هاته القرارات و إن كانت تغلب عليها مصالح الفاعل المهيمن إلا أنها أكثر ما يحدث عدم توافق داخلي حول قرار السياسة الخارجية اتجاه قضية بين هذه الفواعل قد تصل حتى لاستخدام العنف، إلا أن هاته الفواعل عقلانية تختار أحسن بديل بأقل تكلفة.

و من هنا يمكن إلا أن المصلحة أيا هي التي تحكم السياسة الخارجية حتى عند الليبراليين فحتى و إن تختلف المصلحة من مصلحة الدولة عند الواقعية إلى مصلحة الفواعل المجتمعية عند النفعيين، فيرى مورافسكي أن الدولة هي الإطار الذي يعمل على تحقيق مصالح الفواعل المجتمعية، فخيارات السياسة الخارجية هي انعكاس عن المصالح و أولويات الفواعل المجتمعية و الذي تتأثر بمدى قوة و استقلالية هاته الجماعات.

---

[101]- Andrew Moravisk, "Liberal international relation theory: A scientific assessment" , op.cit. p162.

[102]- Idem.

[103]- الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1987، ص207.

[104]- Aziz hasbi , op.cit. pp 67.

فالطريقة التي تحلل بها الليبراليين تفهم بالمصلحة الفردية فهي تفسر سلوك الفواعل بضمان البقاء عن طريق تحقيق المصلحة الخصية و النزوع نحو تحقيق المنعة المادية، إلا أن معنى البقاءمختلف عن معناه عند الواقعية فهو لا يتعلق بضمان وجودها أو بقاها ماديا بل أساسا للحفاظ أو تحسين وعها الاجتماعي و ذلك برعاية مداخلها و زيادة مقدرتها على التأكيد، فضمان البقاء هو الهدف المركزي لجميع الفواعل المجتمعية و التي تحتاج لتحقيقه بالحصول على موارد مادية أو معنوية و بذلك فهدف السياسة الخارجية الفرنسية هو تحقيق مصلحة الفواعل المجتمعية فالمصلحة تبقى مرة ثانية الأساس الذي تفهم من خلاله السياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الثالث: تفسير البنائية للسياسة الخارجية الفرنسية:

مع نهاية الحرب الباردة و تغير الظروف الدولية عرفت نظريات العلاقات الدولية تصدعا كبير خصوصا و أنها فشلت أمام عدم قدرتها بالتنبؤ بنهاية الحرب الباردة، و هو الأمر الذي فتح المجال للنظرية البنائية للدول لحقل العلاقات الدولية، فرغم ظهور بدايتها في السبعينات بمجال العلاقات الدولية بأعمال جون روجي (JOHN Rugie) إلا أن هاته الظروف ساعدتها على اكتساب أهمية كبيرة ([105])، فالمقاربة البناية حديثة العهد في مجال العلاقات الدولية و بالتالي لم يسبق لمنظريها و إن اهتموا بصفة مباشرة بالسياسة الخارجية إلا أنها من النظريات التي تتمن أفكار مهمة حول الموضوع خصوصا فيما يخص المصلحة القومية.

و سوف نركز على متغير المصلحة في تفسير السياسة الفرنسية استنادا للمقترب البنائي

فإن كانت تميل النظريات التقليدية إلى التركيز على العوامل المادية في تفسير السياسة الخارجية فإن الجديد الذي جاءت به النظرية البنائية هو اهتمامها بالعوامل غير المادية و اهتمامها بالفكار و الهويات و الخطاب السائد ([106])، فكيف يمكن لعوامل معيارية أن تسير السياسة الخارجية و بالتالي كيف يمكن فهم السلوك الخارجي الفرنسي انطلاقا من عوامل معيارية؟

-المعايير في فهم السياسة الخارجية:

تنطلق البنائية في تفسيرها للسياسة الخارجية دراسة اجتماعية ففواعل العلاقات الدولية تتفاعل أساسا في بيئة اجتماعية، فلأجل فهم سلوك الدول لا بد من فهم البيئة التي يعيشون فيها و انطلاقا من هذا تناقض التيارات العقلانية السابقة فيما يخص العالم، فهاته الفواعل تشكل و تعيد تشكيل العالم الاجتماعي الذين يتفاعلون معه و لذلك فهي تعتقد أن البنيات، المعتقدات و المصالح ليست بعوامل ثابتة بل قابلة للتغير باستمرار (عكس الواقعية و الليبرالية) و بأن للفواعل دورا محتملا أكبر في السياسة الخارجية و هو ما جاء في مقال "ألكسندر وونت" " الفوضى هي نتاج ما تصنعه الدول "، فالفوضى هي المعنى التي أعطته إياها الدول ([107]) و بالتالي ليست البنية المادية هي التي تحدد السلوك الخارجي للدول بل البنية المعيارية من تقوم بذلك، أي المعايير (التوقعات القيمة المشتركة حول السلوك الملائم) هي التي تشكل أفكار مصالح و هويات و بالتالي السلوك الخارجي للفاعل و يقسم البنائيون هاته المعايير إلى دولية و مجتمعية، فالدول هي فواعل اجتماعية و تنظر للنسق السياسي الداخلي و الخارجي التي تتفاعل ضمنه على أنه بناء اجتماعي أساسا، و بالتالي فإن لكل من الفاعل و البنية بناءات اجتماعية أو منشأة اجتماعيا فالمعايير هي التي تحدد هوية الدولة خياراتها، أهدافها و سلوكها الخارجي، فهاته المعايير تتمع بالاستمرارية فلا بد أن تكون قد تكررت مرات عديدة و بدات من عند الأغلبية الاجتماعية و هو شرط أساسي، فمن خلال تحديد مفهوم للمعايير وجب التطرق للطريقة التي يعتمد بها الفاعل المعيار و يظهر في تصرفاته الخارجية، فكيف تضفي فرنسا على المعايير صفتها الذاتية و تتخذ منها موجها لسلوكياتها؟

---

[105]-Stephen M Walt ",international relations: one world many theory" ,foreign policy : www.geocities.com

[106]- Henning Boekle and others, " norms and foreign policy :construct foreign policy theory" .tùbinger 161 arbeits papier zur international politik und friend forschung.Germany .working paper.n 34.pp3

[107]- kaori Nakajima Lindeman, " what makes a revisionist state revision the relief ,norms in state identity": formation ,paper prepared for presentation at the 43rd annual studies association convention new Orleans.march 2000.p9

تأثير المعايير عند البنائية:

تظهر قوة المعايير من خلال ربطها بمتغيرات القوة و المصلحة على التوالي فعلى عكس الواقعية التي ترى أن الأفكار من صنع الأقوياء أي أن الأقوياء هم الذين يفرضون على الضعفاء معاييرهم، ترى البنائية أنه ليست المعايير من تخدم المصالح، بل المصالح من تخدم المعايير، فالمعايير تسبق المصالح ([108])

كما أن هناك علاقة وطيدة بين هذه المعايير و الفاعل فيرى ألكسندر وونت (Alexandre want) أن البنية المعيارية الدولية (كالديمقراطية، التدخل الإنساني...) هي التي تشكل مصالح هوية الدول، لكن الدول من خلال سلوكها تعطي معنى آخر للمعايير فكل فاعل يعطي معنى لهذه المعايير و يريد تثبيته و هو ما يخلق معايير جديدة و بالتالي بنية جديدة ، و من هنا فإن العلاقة بين الفاعل و البنية علاقة طردية فكما يؤثر الفاعل في بنيته تؤثر البنية في الفاعل، فمدى تأثير هذه المعايير يحدد توجهات السياسة الخارجية

و بالتالي فالبنائية ترفض معاملة الفواعل الاجتماعية كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناء على حسابات عقلانية دقيقة و بدلا من ذلك تعتبر أن قراراتها تتخذ على أساس المعايير و القواعد التي تعكس عوامل تذاتية و تجارب تاريخية ثقافية و مضامين مؤسساتية ([109])، و بالتالي فالسياسة الخارجية الفرنسية تبنى اجتماعيا و ما يؤكد ذلك تغير السياسة الخارجية بتغير القادة، ففترة حكم نابليون جاءت نتيجة المعايير التي كانت سائدة آنذاك من أفكار و أما في 1958 مع مجيء ديغول غير من تقاليد الحكم بفرنسا بميلاد الجمهورية الخامسة و كما تطرقنا فالمعايير هي من تفرض على الفاعل سلوك معين، فلأجل فهم السياسة الخارجية ركز البنائيون على مفهوم سياسة الثبات على الهوية

الهوية كأساس للسياسة الخارجية:

فالبنائية تقترح مجالات جديدة للتحليل و التي كان لها تأثير على السياسة الخارجية، حيث حاولوا إيجاد علاقة بين المعايير من جهة و الهوية من جهة أخرى ففي تعريفهم للهوية و جدوا أنفسهم أمام عدة تعريفات معقدة فقد اقترح جوتلا وولدز (Jutla weldes) إطار أبسط لتعريفها و ذلك بعد تحليل الممثلين الرسميين للدولة ([110])

فمن الضروري دراسة تطور الهوية عند المجتمع مثلما اقترح ذلك Hopf لكن من زاوية العلاقات الدولية خصوصا تلك التي تؤثر مباشرة على صناع القرار في مجال السياسة الخارجية، فهاته الهوية تجعل متخذي القرار ينتهجون سياسة خارجية على هذا الأساس، أين تكون هاته الهوية مقبولة من عند أغلبية المجتمع و هو ما يعطي رعية للسياسة رغم أن هناك أقلية معارضة داخل المجتمع لهاته الهوية إلا أنها لا تملك الإمكانيات لاقتراح هوية جديدة ([111])

فالهوية لا يكون مصدرها داخلي فقط خصوصا في ظل السؤال الذي طرح على البنائيين حول الكيفية التي تجمع بها البنائية الهوية بين التوقعات القيمة المجتمعية و الدولية، ليجيب البنائيون أن هناك هويتين إضافة إلى الهوية الوطنية التي تطرقنا لها الهوية التي يكون منبعها داخلي، هناك هوية تسمى هوية الدولة هي مجموعة المعايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي مثل الديمقراطية حقوق الإنسان و بالتالي فالهوية تتكون أساسا من عدة عناصر من جهة المعايير المشتركة داخليا، الدور الذي يظن متخذي القرار أن الدولة

---

[108]- Michel Barnett, social constructivism, from john baylis and smith, The Globalization of world Politics, university press, 3ed edition, Oxford: oxford, 2003, p 255.

[109]-K Lisbeth Aggestam ," role conception and the politics of identity in foreign policy" .Arena 167 working papers. Series n08, p 99: www.arena.uio.no (publication.

[110]- Alex Macleod ," French policy toward Iraq since the Gulf war, A Realist Dream Case ?" paper prepared for the 40 th Annual Convention of the international studies association (I S A) ,Washington,DC, Fubrery ,16-20- 1999

[111]- Idem.

تقوم به في النظام الدولي (هوية خارجية) ([112])، فالهوية الداخلية و الخارجية هي من تصنع السياسة الخارجية للدول و ذلك انطلاقا من معايير داخلية و خارجية ([113])

و من هنا يمكن تحديد العلاقة الموجودة بين المعايير و الهوية، فالهوية تتكون أساسا من عدة معايير البع منها مصدرها المجتمع لتكون بذلك الهوية الوطنية و الأخرى مكتسبة من النظام الدولي (حقوق الإنسان) أين تقوم الدولة باحترامها حتى و إن لم تكن تحبها.

و من هنا يظهر إشكال أساسي يدور حول المصلحة، فما علاقة الهوية بالمصلحة في السياسة الخارجية؟ و بالتالي هل يمكن فهم مصالح السياسة الخارجية الفرنسية انطلاقا من مصالحها؟

العلاقة بين الهوية و المصلحة في السياسة الخارجية:

تفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة لأنها توفر تصورات حول غايات و وسائل سياستها الخارجية، و هذه العلاقة لا تختزل في تأثير القيم و المعايير القامة أو التجارب السابقة فمثلا انضمام فرنسا إلى منظمة دولية فإنها تعاين أولا معايير مثل نمط التعاون بين الدول درجة الاستشارة بين الأجهزة .....إلخ، فإذا ما توافقت هذه المعايير و هويتها الوطنية فهاته المعايير ستصبح مصالح دولية و أهداف السياسة الخارجية ([114]) و يرى وانت أن كل دولة تبحث عن أربعة أنواع من المصالح الوطنية:

- البقاء المادي
- الاستقلالية بمعنى القدرة على ممارسة السلطة
- التصرف في الموارد الاقتصادية
- التقدير الجماعي على "من نحن"؟

فهذه المبادئ الأربعة تشكل أهداف أية دولة إلا أنها لا تكون بنفس المقدار من الأهمية من دولة لأخرى و هذا له علاقة بالمبدأ الأخير "معرفة من نحن" فهل المصلحة القومية كان لها نفس المعنى في فترة ستالين كما كان في فترة غورباتشوف و أيضا الأمر بالنسبة لفرنسا في فترة بيتان Pétain فنظرة ديغول حول من هم الفرنسيون فعظمة فرنسا جعلته يتصرف على هذا الأساس ([115])

فبتحليل السلوك الخارجي الفرنسي يرى وانت أن الهويات هي أساس المصالح و كما ذكر **"فإن المصالح تتأثر بالهويات لأن الفاعل لا يستطيع أن يعرف ما يريد حتى يعرف من هو"** ([116])

و بالتالي فالسياسة الخارجية لا تحدد مصالحها حتى تحدد دورها من النسق الدولي و أحسن دليل على صحة ذلك السياسة الخارجية الفرنسية، ففي فترة ما قبل الحرب الباردة كانت تظن أنها ذات مكانة مرموقة و قد كان يظهر ذلك في سياستها الخارجية (العظمة) أما بعد الحرب الباردة أصبحت تظن فرنسا أنها لم تعد دولة العظمة و هو ما ظهر على سياستها الخارجية

و بالتالي يمكن اختصار العلاقات الدولية في البحث عن المصلحة و الهوية، فحسب البنائية نحن نبتعد عن المصالح المادية فالمصالح ظاهرة و ليست مبدأ مجرد و هي تستطيع التطور و التغير و هي نتاج عملية سياسية فيقول Bill Me Sweeny " أن هناك تفاعل بين المصلحة و الهوية فكلا منهما يلعب دور في تشكيل الآخر، ومن هنا فالمصالح تتغير و ليست ثابتة كما يتصوره العقلانيون، ففي حين يرى الواقعيون الجدد أن المصلحة القومية لا تتغير حتى يتغير النظام الدولي، فالسياسة الخارجية لدولة تبقى كما هي عليه

[112]- Henning boekel, op.cit. p10
[113]- Frédéric charillon, politique étrangère-nouveaux regards, op, cit .p 72
[114]- Idem.

[115]- Jean Jaque Roche, « la France et l'universel » .paris ; annuaire française des relations internationales, (ifri) vol 1 ,2000.p390
[116]- Henning Boekle and others, op.cit. p 4

تهدف إلى تحقيق نفس المصالح فلا تتغير و إنما تتكيف، ترى البنائية عكس ذلك فالمصلحة تتحكم فيها الهوية التي قد تكون مجتمعية (داخلية) أو دولية 'خارجية) فتغير الهوية الخارجية أي النظام الدولي و تتغير المصالح ([117])، أوتوماتيكيا و يمكن اعتماد هذه الفرضية في تفسير تغير أو استمرارية السياسة الخارجية الفرنسية مع تغير النظام الدولي بعد الحرب الباردة فهل تغير الهوية أدى لتغير مصالح السياسة الخارجية الفرنسية؟

يرى Alex Macleod في تحليله للسياسة الخارجية الفرنسية على ضوء المنظور البنائي أن مجيء ديغول في 1958 شكل أكبر تغير في السياسة الخارجية الفرنسية، إلا أن هذا لم يؤدي إلى إعادة تشكيل هوية جديدة و ذلك لأن هناك معايير كثيرة كانت موضوعة من قبل مجتمعية دولية، فقد كانت العلاقات معقدة مع الو.م.أ داخل الحلف الأطلسي، قرار تطوير سلاح نووي مستقل، تكيل الاتحاد الأوربي، عف الحكومة السابقة، تعدد الأحزاب هي أمور جعلت من الصعب تكوين هوية جديدة، إلا أن ديغول استطاع تحديد هوية وطنية تعتمد بعض المعايير الهوياتية من الجمهورية الرابعة بحيث كانت و لا زالت ثلاث معايير كلت الهوية الفرنسية في فترتي الجمهورية الرابعة و الخامسة:

التركيز الجمهوري مع تركيزها على قيم السيادة و الاستقلال.

مفهوم العظمة فكانت مهمة بالنسبة لقوة متوسطة كفرنسا.

مفهوم مهمة التحضير ([118]).

فهاته المفاهيم تشكل الهوية الفرنسية لتلك الفترة و التي كانت تتماشى و تلك المصالح الفرنسية و التي تظهر من خلال السياسة الخارجية الفرنسية من مصالحها من تدعيم الدفاع ([119])، فكرة العظمة فرضت أيضا الاهتمام بالعلاقات الثنائية على مستوى عال مع القوى الكبرى، الحفاظ على العلاقات الفرنكوفونية، تدعيم الاتحاد الأوربي، أيضا الحفاظ على اللغة الفرنسية كلغة عالمية، و فيما يخص التحضير ظهرت من خلال الحفاظ على الدور الفرنسي في إفريقيا.

و بالتالي فإن بعض المعايير استطاعت الصمود أمام تغير الهوية المجتمعية (من الجمهورية الرابعة إلى الجمهورية الخامسة) و قد ظهرت هاته الهوية من خلال أهداف في السياسة الخارجية الفرنسية لتلك الفترة.

و لكن نهاية الحرب الباردة هزت النقاط الأساسية في الهوية الفرنسية على المستوى الدولي، أولهما نهاية القطبية الثنائية من جهة المعسكر الشيوعي و من جهة أخرى الليبرالي و ثانيها توحيد ألمانيا.

فهل كل تغير الهوية الدولية لفرنسا تغير في السياسة الخارجية كما تظن البنائية؟

في الحقيقة الحكم على استمرارية أو تغير السياسة الفرنسية أمر صعب خصوصا و أننا للحكم عليها مجبرين الاختيار بين النظرية الواقعية من جهة التي ترى أن المصالح و بالتالي السياسة الخارجية لا تتغير بل تتكيف و من جهة البنائية التي ترى أن المصالح تغيرت و بالتالي تغير السياسة الخارجية

فيرى البنائيين أنه بعد الحرب الباردة ظهر نسق دولي جديد فرض على فرنسا بدأ إعادة وضع الهوية الفرنسية و بالتالي وضع مصالح جديدة أمام السياسة الخارجية الفرنسية

[117]- wrich Krotz ," National role conceptions and foreign politicies, France and Germany compared", Mindaa de gunzbing for European studies .Harvard

[118]- Frédéric Charillon, op.cit.p 74

[119]- Jean Jaques Roche, théories des relations internationales, op.cit.p 54

1-المشاركة في المؤسسات الدولية:

أصبح الآن مجال صنع القرارات و الاختيارات لأجل ممارسة التأثير الفرنسي و يدخل ذلك في رغبتها في موازنة قوة أمريكا، فظهرت معايير جديدة فرضت هويات مشتركة بين مجموعة من الدول، مثل ظهور الاهتمام بحقوق الإنسان، الديمقراطية، حرية التجارة، التنمية...إلخ كلها معايير ظهرت داخل هاته المؤسسات و التي فرضت على نفسها التعامل معها و حسبها و تم تكييف سياسة الخارجية طبقا لهاته الهويات

أوربة السياسة الخارجية الفرنسية:

ترى البناية أن فهم السياسة الخارجية لدولة يتم عن طريق استيعاب الطرق التي تدرك بها مختلف المجموعات هوياتها و مصالحها فنهاية الحرب الباردة أثرت على الهوية الفرنسية فوق القومية فأصبح الاتحاد لأوربي مرجعية معيارية هامة للسياسة الخارجية الفرنسية، فالاتحاد الأوربي أصبح الحل الوحيد أمام فرنسا، فنظرة فرنسا لنفسها أي إدراك نحن هو الذي يشكل السياسة الخارجية الفرنسية و بالتالي معرفة إن كانت ستتغير أم لا؟

فترى البنائية في انضمام فرنسا للاتحاد الأوربي نظرة تذاتانية، فالأنظمة الموجودة الآن ما هي إلا ما يفترض أولئك الذين يتحدثون باسمها يفترضون وجودها فالاتحاد الأوربي موجود الآن أعضاءه يفترضون وجوده فالبنائية ترى في هاته المنظمات الدولية فاعل نسبيا مستقلا له سلطة تسمح له بوضع أجندات و تطبيقها سياسيا فالاتحاد الأوربي هوية فوق قومية على السياسة الفرنسية لما بعد الحرب الباردة.

فترى البنائية ضرورة دراسة الاتحاد الأوربي على انه كتلة واحدة بعلاقات خارجية متعددة و بالتالي الدولة لا تملك حرية مطلقة في سياستها الخارجية و هو ما يسمى بالأوربة أي تأثير فوق قومي لمسار التكامل الأوربي على السياسة الخارجية لدول الاتحاد، فالبناية تسلط الضوء بعيدا عن الاقتراب للسياسة الخارجية الأوربية كقواعد و إجراءات بين حكومية، بل تدركها على أنها أساسا مجموعة غير مقبولة و بالتالي فأوربة السياسة الخارجية الفرنسية يعني تأثير الاتحاد الأوربي على اليسياسة الخارجية الفرنسية مما يجعله يضع أهدافه و مصالحه و بالتالي سياسته الخارجية طبقا للهوية الأوربية بحيث أن هذا التأثير يؤدي بالسياسة الخارجية الفرنسية إما لتعديل سياسي بما يتماشى و الاتحاد أو تحويلها أو تبديلها و بالتالي فالمصلحة عند البناية متعلقا أساس بالهوية المجتمكعبة أو فوق القومية

المبحث الثالث: أجهزة إعداد السياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الأول: ركائز السياسة الخارجية الفرنسية:

بعد أن تعرضنا للتطور التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية، نجد بأنها تقوم على مجموعة من الركائز والتي بدأت معالمها مع قيام الجمهورية الخامسة على يد شارل ديجول ، هذه الركائز التي تأكدت بشكل أكثر وضوحا مع تعاقب رؤساء الجمهورية الخامسة ، والتي تؤكد على أن لفرنسا دور خاص في النظام الدولي يجب أن تلعبه ، وينبع جوهر تصورات فرنسا لدورها العالمي من الثورة الفرنسية عام 1789 ، هته الثورة التي شكلت حدثا كبيرا ليس في فرنسا فقط وإنما كامل أنحاء أوروبا ، وعلى إثرها أصبحت فرنسا صاحبة حضارة ورسالة يجب نشرها في كافة أنحاء العالم ، ([120]) القائمة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ، خاصة في العالم النامي وأوروبا الوسطى .وتهدف فرنسا من خلال هذه الرسالة إلى تقوية موقع فرنسا في النظام الدولي ، وبهذا ترتكز السياسة الخارجية الفرنسية على مجموعة من الركائز التي تعتبر بمثابة المحركات الرئيسية، وأهداف فرنسا الحقيقة في إطار علاقاتها مع محيطها الخارجي ، وتتمثل هذه الركائز في ما يلي:

1-العالمية:

تعزيز الدور العالمي لفرنسا كقوة تاريخية كبرى، تتمتع بمراكز متقدمة في المؤسسات والمنظمات الدولية باعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن، يتمتع بحق الفيتو، ولها مصالح حيوية عالمية وإقليمية ورثتها من العهد الاستعماري.

ويمكن التأكد من صحة هذا الأساس في ملاحظة تلك الاستمرارية في فحوى الخطاب والتصرفات السياسية، على الرغم من تغير النظام والأغلبية الحاكمة على مدى فترة طويلة، فباستقراء فاحص لجوهر السياسة الخارجية الفرنسية إبان الجمهورية الخامسة وحتى قبلها ، يكشف وجود رغبة متأصلة لدى القيادات المتعاقبة تبتغي تمكين فرنسا من نهج سلوك يتسم بالعالمية ، بحيث لا تقتصر على مجرد حضور ثانوي ومحدود، بل تصر على أن تعامل كقوة عالمية، كقطب فاعل في السياسة الدولية، ومحرك فعال في الدبلوماسية العالمية، مرتكزة في ذلك على المؤهلات الذاتية ، فهي قوة اقتصادية لا يستهان بها، وعضو دائم في مجلس الأمن، إلى جانب توافرها على قوة نووية ضاربة.

وهكذا استقرت وسادت مند الثورة الفرنسية التي صهرت فرنسا المعاصرة، فكرة مزدوجة مفادها أن فرنسا هي التجسيد الحي للقيم العالمية، وأنه يقع عليها مهمة نشر هذه القيم في العالم .وقد عملت التقاليد الجمهورية بأمانة بهذا الإلهام المزدوج، كحجة للتوسع .فقد أشار لامارتين وزير الخارجية عام 1848 إلى " ضمير فرنسا " المتمثل في " مهمتها التحريرية والحضارية في هذا القرن. " ([121])

كما ورد في " يوميات الحرب " لديجول ، أن فرنسا وكأنها " أميرة الأساطير أو السيدة العذراء في اللوحات المعلقة على جدران الكنيسة والتي خصتها الأقدار بمهمة استثنائية " ، قبل أن يؤكد في الحال على اقتناعه بأن ":فرنسا لا تكون كذلك حقا إلا حين تكون في الأول . " كما نجد فاليري جيسكار ديستان ، يكتب من نفس المنطلق مؤكدا أن فرنسا " لن تتقوقع على نفسها ، لأنها موطن الأفكار العالمية ومسرح أكبر ثورة سياسية في العصور الحديثة، ومنجبة الشعب الذي حمل لغته وثقافته إلى آفاق بعيدة. "

وفي نفس المضمون صرح جاك شيراك " : إن فرنسا عملت دائما على كسب علاقات صداقة مع العالم بأسره ... وستعمل في المستقبل على الحفاظ عليها ، وتوطيد أواصرها خاصة تلك التي ربطتها مع بلدان

[120]- Paul Gallis," France: factors shaping foreign policy, and issues in U.S French relations " , op. cit, pp 3 – 4

[121]- مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة،ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1996، ص290.

شمال إفريقيا والتي تقع مباشرة وبالموازاة مع فرنسا في جنوب الحوض المتوسط الذي يجعل من مصيرنا واحد . " ([122])

وهذا ما أكد عليه الرئيس الحالي نيكولا ساركوزي بقوله " : أول هدف هو تحقيق أمن واستقلال فرنسا، وبما أن مصالحنا هي مصالح شاملة فإن مسئوليتنا هي كذلك مسئولية عالمية." ([123])

2-العظمة:

« La France pouvait, dans ce sens, exercer une grande action prendre une grande figure, servir grandement son intérêt et celui du genre humain». Charles de Gaulle. ([124])

بهذه العبارة يشرح ديجول مكانة فرنسا وقوتها، فالعظمة بالنسبة للفرنسيين شيء مقدس ومرتبط بها على مر التاريخ، لأنها تثير ذكريات مجد فرنسا، والتي تعبر عن نفوذها ومكانتها في العالم.

وفكرة العظمة هذه مستمدة من عهد لويس الرابع عشر ، عندما أصبحت الفرنسية لغة النخبة في البلدان الأوروبية المتحضرة ، وهي مستمدة أيضا من الطموحات غير العادية والانجازات الجبارة في عهد نابليون ومن مبادئ الثورة الفرنسية : الحرية، المساواة ، والأخوة، التي أصبحت ذات صيت عالمي وزعزعت حتى الأراضي التي غزتها الأسلحة الفرنسية .هذا بالإضافة إلى انجازات فرنسا الفنية والعلمية عن طريق كتابتها وعلمائها ومفكريها . حيث نلاحظ أن هنالك إصرار دائم ومستمر بين رجال الدولة الفرنسيين على عظمة فرنسا، وهذا ما نلمسه من خلال خطاباتهم ، فشارل ديجول قال " : حدث ذات يو م أن كانت هناك دولة تحكمها عادات عريقة ، ثم فجأة اضطر الشعب الذي كان بطلا للمسرحية إلى الانسحاب من المسرح في حين تكبر الشعوب الأخرى من حوله، و الآن بإمكان هذه الدولة أن تقف على قدميها."

وفي نفس السياق قال جاك شيراك ": فرنسا بلد عظيم :إنني أتأكد من ذلك كلما استقبلني رجل دولة، فمن خلال شخصي يكرم وطن حقوق الإنسان وآداب السلوك" ([125])

حتى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عبر في كتابه " معا " " ensemble " عن عظمة فرنسا، عندما خصص فصلا كاملا تحت عنوان " معجزة فرنسا" ، وقد عبر قائلا " :عندما أفكر في فرنسا،لا أقارنها بأي بلد آخر أو إقليم ... لأن فرنسا بالنسبة لي معجزة" ، غير أنه ينبه بأن هذه المعجزة ضعيفة الآن مقارنة بالماضي، ثم يعبر قائلا ":فهل ندرك أننا ساهمنا في إتلافها ؟ ... بماذا يمكن أن نجيب على أبنائنا وأحفادنا عندما يسألوننا عن ميراثنا الطويل عبر مختلف العصور ؟... فإذا ما تم انتخابي رئيسا لفرنسا سوف أتبنى مشروعا قوميا تربويا ضخما، أتحمل مسؤوليته أمام البرلمان وأمام الدولة ، يعيد الخلق والإبداع بين الفن والثقافة ، لأن أزمتنا هي أزمة عدم الثقة في النفس في المقام الأول، ... فإلى الذين قدموا لي حصة من تاريخنا ، وثقافتنا ، ومثلها ، وبدؤوا مسيرة العظمة ، الذين استمد منهم فخري لكوني فرنسي ، شغفي للسياسة ، أعدهم بالوفاء بالتزامي." ([126])

---

[122]- جاك شيراك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ترجمة أنطوان الهاشم و أحمد عويدات، ط1، بيروت: منشورات عويدات، 1996، ص98

[123] -"la France, puissance d'avenir", Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française, **Politique Internationale,** paris : institut française des relations internationales (IFRI), n 115, printemps 2007, p02.

[3] - John grilling, **France political and social change**, London: Rout ledge, 1998, p 59.-

[125]- جاك شيراك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، نفس المرجع، ص135

[126]"Extrait de «Ensemble», le nouveau livre de Nicolas Sarkozy», in:
http://www.xoeditions.com/spip.php?article187

*سفير فرنسي سابق و مستشار دبلوماسي في عهد ديغول، و هو مساعد جنرال فرنسي سابق فالو بيير ماري في AH ، Pierre Marie Gallois إدارة منتدى تحت اسم "منتدى من أجل فرنسا: لعودة استقلال و سيادة فرنسا"

3-الاستقلالية:

إن الاستقلالية في السياسة الخارجية تعني شعور الدولة بأنها حرة في التعبير عن مواقفها، وفي اتخاذ قراراتها وأفعالها ، دون الرضوخ لضغوطات الآخرين.

فبالنسبة لفرنسا تشكل الاستقلالية أحد أهم ركائز وثوابت سياستها الخارجية ، والذي عملت منذ القديم على إتباعه إلى أن أصبح إرث تاريخي بالنسبة لها، في تعاملها مع محيطها الخارجي.

فمصطلح " استقلال " بالنسبة للفرنسيين ليس له معنى ، Pierre Maillard*فعلى حد تعبير بيير مايلار سياسي فقط ، وإنما معنى نفسي أخلاقي، بل يمكن أن نقول أيضا ذو معنى فلسفي، لأنه يرتبط بمعنى "الوجود"، أي أن الاستقلالية تمثل بالنسبة لفرنسا عاملا أساسيا لشعورها بذاتها ووجودها في النظام الدولي .

و بالتالي فقد شكل هذا المفهوم نقطة أساسية لفهم وتفسير السياسة الخارجية الفرنسية، والتي باتت اعتقاد راسخ لكل السياسيين الفرنسيين، مهما اختلفت توجهاتهم السياسية.

وقد تكرس مبدأ الاستقلال الوطني في فترة الحرب الباردة ، بانتهاج ديجول إستراتيجية التوازن بين القوتين العظمتين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والدفاع عن القيم الغربية بعيدا عن إطار الهيمنة الأمريكية ، وقد عمل الجنرال ديجول لترجمته بقرار سحب عضوية فرنسا من القيادة العامة .المشتركة لمنظمة الحلف الأطلسي عام1966

و قد عبر ديجول عن ذلك بقوله "إن فرنسا، لأنها فرنسا ، يجب أن تكون لها سياستها العالمية ، التي يكون لها بمقتضاها موقفها الذاتي المستقل إزاء كافة القضايا والمشكلات الدولية دون استثناء."

غير أن مبدأ الاستقلال، لا يعني عدم المشاركة أو الانخراط في سياسات تعاونية أو اندماجية، ولكنه لا يعني أن يطغى هذا التعاون على استعمال فرنسا لحقها في حرية الاختيار واتخاذ القرارات.

وهذا أيضا ما أكد عليه الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك ، حيث انتهج هو الآخر نهج سابقيه، بتركيزه على ضرورة استقلالية القرار الفرنسي والذي تجلى بوضوح في حرب العراق 2003 ، عندما عارض الحرب بقوة، كما عارض التوجه الانفرادي للولايات المتحدة الأمريكية ، سواء باتخاذ القرارات أو حتى في الأفعال والسلوكات.

ولهذا السبب بالذات برر الرئيس الفرنسي ساركوزي ، انضمامه مجددا للقيادة العامة في حلف الشمال الأطلسي ، بعدما تم انتقاده ، بأن هذا التصرف ينقص من قيمة فرنسا ، ومن استقلاليتها في اتخاذ القرارات لذلك وأثناء تقديمه " الكتاب الأبيض " في2008/06/17 و الخاص بإعادة تنظيم قوات الدفاع الفرنسية، لم ينسى أن يذكّر بالثوابت الفرنسية التي خطها الرئيس الراحل ديجول ، قائلا:" إن اللجنة التي كلفت بصياغة الكتاب الأبيض خلصت إلى أنه ليس هناك أي مانع في مشاركتنا في الأجهزة العسكرية لحلف شمال الأطلسي" ([127]).

وأضاف ساركوزي أمام ثلاثة آلاف عنصر من القوات المسلحة والشرطة الفرنسية: " المبادئ التي فرضها الجنرال ديجول سأجعلها شروطي في علاقاتنا بالأطلسي".

وتتمثل هذه المبادئ في:

- محافظة فرنسا على استقلالها وحريتها في المشاركة في أي عملية يقوم بها الحلف.
- عدم خضوع القيادة العسكرية الفرنسية في زمن السلم لأي من أوامر قيادة الناتو.
- محافظة فرنسا على قدرتها الردعية كاملة ، واستقلالية قرارها في استعمال السلاح النووي.

---

[127]- هادي يحمد، "ساركوزي يقترب من أمريكا عبر الأطلسي"، في،
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1212925430847&pagename=Zone-Arabic- News%2FNWALayout

[2] - "la France, puissance d'avenir", Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française, op. cit , p 05.

[3]- الحسان بوقنطار، مرجع سبق ذكره، ص207.

وقد عبر عن ذلك بقوله " : في الواقع، أنا أرى أن الصداقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لازمة لتوازن العالم، ولكن يجب أن نفهم جيدا معنى كلمة صداقة، الصداقة بالنسبة لي هي أن تكون مع أصدقائك وقت الشدة، وأن تقول لهم إذ ما أخطئوا، ولذلك فإن الصداقة لن تكون حقيقية إلا إذا توفرت الحرية، وأنا أريد فرنسا حرة وأوروبا حرة، وأنا أطلب من أصدقائنا الأمريكيين أن يتركونا أحرارا، أحرار في أن نكون أصدقاءهم." ([128])

4-النشاط:

والذي يعني سعي فرنسا الدائم للوجود على الساحة الدولية ، وذلك لإسماع صوتها في المؤتمرات والمحافل الدولية ، وكذلك المشاركة الفعالة والنشطة في النقاشات التي تخص القضايا الدولية الكبرى، وهذا تماشيا مع طموحاتها المتواصلة لتبوء مركز متميز في العالم كقوة كبرى.

وهذا ما لاحظناه منذ وصول شارل ديجول للسلطة في 1958 ، ثم بعد ذلك مع كل الرؤساء الذين جاؤوا من بعده . ([129])

إذن فقد أضحى النشاط الفرنسي على الساحة الدولية، واحد من أهم مكونات السياسة الخارجية الفرنسية، وهذا ما نجده من خلال أدوارها في كل أنحاء العالم، سواء في أوروبا، العالم الثالث، المؤسسات الدولية...الخ .وهذا ما أكده الرئيس جاك شيراك في لقائه مع السفراء في قصر الاليزيه في أوت 2002 ، بقوله " : إن التاريخ ، والمسؤوليات التي تقع على بلدنا ، ورؤيتنا للعالم ، تبين لنا توجهاتنا في العالم التي يجب أن تكون قائمة على سياسة دبلوماسية، اقتصادية وثقافية نشطة ومتسقة مع التزاماتنا .» ([130])

5- الرتبة في عالم متعدد الأقطاب:

ومفادها أن فرنسا يجب أن تحافظ على مكانة بارزة بين الدول سواء في أوروبا أو العالم ككل، فنظرا لقلة إمكانياتها لكي تصبح قوة عظمى قادرة على إدارة العالم لوحدها ، فإنها ركزت على فكرة ضمان رتبة متميزة في عالم متعدد الأقطاب، وقد وضع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك عدة مبادئ، والتي يجب أن تقوم عليها هذه التعددية، وهي: ([131])

- مبدأ المسؤولية الجماعية في العمل وضمان القيادة الجماعية لإدارة المخاطر العالمية.
- مبدأ التضامن لمكافحة استعباد الأفراد.
- مبدأ العدل والإنصاف حتى يتسنى تنظيم العولمة ، لكي تعود بالفائدة على الكل أو تقاسم الأعباء بين الكل.
- مبدأ التنوع للحفاظ على التعددية اللغوية والثقافية في مواجهة خطر التوحيد الذي تنادي به العولمة.
- المبدأ الوقائي والذي يجب أن يطبق على مجال البيئة، وذلك لتوفير ظروف طبيعية للأجيال القادمة.
- مبدأ الحرية لضمان الديمقراطية للجميع، واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كل مكان.

إذن تمثل النقاط المذكورة أعلاه ، أهم أسس وركائز السياسة الخارجية الفرنسية ، والتي تؤكد على مطامع كبيرة، وأهداف صريحة في سائر القضايا التي تهم فرنسا، والتي مفادها أن هاجس فرنسا هو إسماع صوتها في كافة أرجاء العالم، وبالتالي بروزها كقوة لها وزنها وثقلها في النظام الدولي.

4- " La politique étrangère de la France", discours de jacques Chirac président de la république, lors de la réception des ambassadeurs. Palais de l'Élysée, jeudi 29 août 2002, **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N10, octobre 2002, p 23.

[131]- " la France et le monde, la conception française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin ", p 423, in, http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001174.pdf

المطلب الثاني :مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية، تحديد الهيكل الذي تصنع تلك السياسة في إطاره، والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية.

ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية، نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية ([132])

إن هيئات اتخاذ القرار الخارجي الفرنسي متعددة، ولكننا سوف نركز في دراستنا هذه على مركز معتمدين في ذلك على الهيئات الأساسية حسب ما حدده، " le noyau décisionnel » اتخاذ القرار الدستور الفرنسي الحالي.

1-السلطة التنفيذية:

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، وينبع ذلك من عدة اعتبارات تقليدية، وأخرى معاصرة. ([133])

فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغير، تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية، والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية ([134])، ومما يساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية .كذلك فقد طرأت مستجدات تطور تكنولوجيا الاتصال ، مما مكن السلطة التنفيذية من سرعة التعامل مع قضايا السياسة الخارجية ،على حساب الدور الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى.

ويختلف المقصود بالسلطة التنفيذية من نظام سياسيي إلى آخر، ففي النظام السياسي البرلماني كبريطانيا يقصد بالسلطة التنفيذية في مجال صنع السياسة الخارجية مجلس الوزراء ، فرئيس الدولة لا يلعب إلا دور رمزي في هذا المجال ، ويقوم رئيس الوزراء بالاشتراك مع الوزراء بعملية صياغة السياسة الخارجية، وفي النظام السياسي الرئاسي كالولايات المتحدة الأمريكية ، يقصد بالسلطة التنفيذية، رئيس الدولة ، فمجلس الوزراء ليس إلا هيئة مساعدة للرئيس.

أما بالنسبة للنظام السياسي الفرنسي، الذي اعتمده شارل ديجول منذ 1958 ، فإنه يعطي صلاحيات كبيرة لرئيس الجمهورية في عملية اتخاذ القرار الخارجي، وذلك بمساعدة وزارة الخارجية، وهذا ما اصطلح عليه بالنظام الشبه رئاسي.

أ -رئيس الجمهورية:

لقد وضع مؤسس الجمهورية الخامسة الجنرال ديجول نظاما خاصا لصناعة القرار الداخلي و الخارجي على السواء، وذلك انطلاقا من اعتقاده أن الدولة هي أهم أداة للتحرك من أجل تحقيق الطموحات الوطنية، لذا يجب أن تسمو على كل الانقسامات الداخلية وتمتلك استقلالا في قراراتها دون أن تتقيد بمواقف التشكيلات السياسية والجماعات الضاغطة، وهذا ما تجسد في دستور 1958 الذي منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية ([135])

---

[132]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 453.

[133]- نفس المرجع السابق

[134]- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد ابن احمد و محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989، ص 134.

[135]- الحسان بوقنطار، مرجع سبق ذكره، ص 28

و بالتالي يحتل الجهاز التنفيذي في حكم الجمهورية الخامسة المكانة الرئيسية في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الفرنسية، ويلعب رئيس الجمهورية الدور الأساسي في ذلك، لما يتمتع به من صلاحيات واسعة منحه إياها دستور 1958. فالمادة 5 تنص على أن الرئيس يعمل على ضمان احترام الدستور ويضمن وظيفة وعمل السلطات العامة للدولة، وكذا استمرارية الدولة، فهو الذي يضمن الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية واحترام المعاهدات. وحسب المادة 8 فإن رئيس الجمهورية هو الذي يعين الوزير الأول وبمساعدة هذا الأخير يتم تعيين بقية الوزراء في الحكومة ، بما فيهم وزير الخارجية ووزير الدفاع كما أنه يمكن لرئيس الجمهورية بناءا على هذه المادة إعفاء كل من الوزير الأول أو إقالة الوزراء عن مناصبهم في الحكومة.([136]) و وفقا للمادة 9 فإن رئيس الجمهورية هو من يترأس مجلس الوزراء. كما يمكن للرئيس أيضا حل الجمعية الوطنية في البرلمان، وذلك حسب ما ورد في المادة 12 من الدستور. أما المادة 15 فإنها تجعل منه قائد القوات المسلحة ورئيس المجالس واللجان العليا للدفاع الوطني . وهذا ما تؤكده المادة 16 من الدستور أيضا، ذات الصلة مع المادة5 ، والتي تعطي الرئيس الحرية التامة في اختيار اللحظة المناسبة والوسائل التي يضمن بها ما تم النص عليه في المادة 5 ، حيث خول له الدستور الحرية في اختيار الطريقة التي يتعامل بها مع مختلف الأحداث والظروف الدولية ، نظرا لأن كل الجهاز الدبلوماسي الفرنسي تحت إشراف رئيس الدولة.

فالتفوق الدستوري للرئيس في مجال السياسة الخارجية جوهري ، ويبين أولوية وأفضلية الرئيس في مجال الدفاع الوطني الفرنسي .فهذه السلطة التقديرية الواسعة التي يملكها رئيس الدولة سوف تمارس ثقلها على الهيئة التشريعية بأشكال مختلفة .([137])

و هذا ما دفع الكثيرين للتعبير عن ذلك بفكرة" المجال المحجوز"، الذي يعني أن رئيس الجمهورية لا يتقاسم وظائفه وخاصة في مجال السياسة الخارجية مع بقية السلطات، فالحكومة تدار بناءا على توجيهاته .([138])

هذا ما تؤكده المادة 52 من الدستور الفرنسي ، بأن رئيس الجمهورية هو المسئول الأول عن شؤون العلاقات الدولية من مفاوضات، المصادقة على المعاهدات، الإمضاء على الاتفاقيات...الخ، كما تنص المادة 14 على أن رئيس الجمهورية هو الذي يقوم باعتماد السفراء والمبعوثين فوق العادة.

يعني أن العلاقات مع الخارج هي حكرا على الجهاز التنفيذي ، وأن مسؤولية الاختيار تقع على كبار الشخصيات الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة . ونقصد هنا رئيس الجمهورية ، وفي هذا الإطار يعتبر " مجال محجوز " بالنسبة لرئيس الجمهورية الفرنسية .([139])

ب -الوزير الأول (رئيس الوزراء):

تعتبر صلاحيات الوزير الأول في مجال السياسة الخارجية ضئيلة جدا، نظرا لارتباطه بالرئيس الذي يضطلع بصلاحيات كبيرة كما وضحنا في العنصر السابق ، لذلك فصلاحياته تختفي وراء الرئيس وخصوصا عندما يكونان من نفس الحزب ، لكن حتى عندما لا يكونان من نفس الحزب فإن هذا لا يؤثر بشكل كبير على رئيس الجمهورية ، وتظهر مشاركته في بعض القضايا وبصفة رمزية عن طريق بعض اللقاءات الصحفية والسفريات، أو عن طريق مراقبة وفحص قائمة السفراء... الخ ، كما فعل كل من ايداورد بالادور الليبرالي في فترة حكم فرانسوا ميتران الاشتراكي ، و ليونال جوسبان الاشتراكي في فترة حكم جاك شيراك الليبرالي الأولى. ([140])

---

[136]- J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870**, New York: oxford university press first published, 2001, p43.

[137]- عبد الرضي حسين الطعان، ترتكز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[138]- Marie Christine kessler, **la politique étrangère de la France acteurs et processus**, op. cit , p 25.

[139]- مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[140]- عبد الرضي حسين الطعان، مرجع سبق ذكره، ص 195.

ج -وزير الخارجية:

لقد حدد دستور الجمهورية الخامسة صلاحيات وزير الخارجية، بثلاثة مهام كالتالي :([141])

- يعتبر الوزير الوحيد في الحكومة الذي يستطيع تمثيل البلاد في الخارج، ولكن بعد رئيس الجمهورية.
- يستطيع إجراء المفاوضات الرسمية ، مثلا في المجلس الأوروبي أين تعززت لقاءات وزراء الخارجية الأوروبيين ، خاصة بعد اعتماد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في إطار معاهدة ماستريخت.
- يعتبر وزير الخارجية قائد وزارة الخارجية بكل موظفيها وأجهزتها، كما يعتبر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية.

فوزراء الخارجية في فرنسا يعتبرون فواعل في السياسة الخارجية ، ولكن لديهم دور متغير حسب رئيس الجمهورية .وهنا يمكن القول أن وزير الخارجية عبارة عن منفذ من الدرجة العليا ، والذي يضع شكلا دبلوماسيا لإرادة الرئيس السياسية ، نظرا لأنه لا يستطيع وضع سياسة خارجية فرنسية خاصة به بعيدا عن توجيهات رئيس الجمهورية.

2-السلطة التشريعية (البرلمان) :

يوجد هذا الجهاز في كل الأنظمة، ولكنه لا يملك نفس الصلاحيات في شؤون السياسة الخارجية، ففي الدول الديمقراطية – عكس الأنظمة التسلطية – أهمية البرلمان في صنع القرار الخارجي يكمن تجسيدها في عملية المراقبة والتقييم، التي ترغم الحكومة على التعاون مع البرلمان في مجالات السياسة الخارجية، وتستعمل في ذلك وسائل متعددة أهمها :([142])

- **وسيلة المعارضة:** معارضة البرلمان لقرارات الحكومة في السياسة الخارجية ، قد يؤدي لإضعاف تنفيذ قرارات هذه الأخيرة ، حيث يصل إلى حد سحب الثقة ، خاصة إذا قرر أغلبية النواب ذلك.
- رفض اعتماد الأموال والميزانية الضرورية لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية :مما قد يشل من حركة الحكومة، وخاصة برلمانية النظام منها، أما الرئاسية ، فقد يؤدي بالحكومة للتخلي عن سياسة معينة أو تعديلها .مما قد يؤدي إلى بروز نوع من المساومة بين البرلمان والسلطة التنفيذية حول قرارات السياسة الخارجية، وفي حالة التعارض الصارخ وعدم الوصول إلى حل وسط ، يلجأ البرلمان إلى مختلف أشكال الاحتجاج ، كتجنيد الرأي العام ضد الحكومة أو حتى سحب الثقة النظام البرلماني.
- **إجراء المصادقة على بعض الأعمال:** خاصة التي ينص عليها الدستور، ففي النظم الرئاسية التي تخضع فيها المعاهدة التي تبرمها الحكومة لتصديق البرلمان، دون هذا الأخير لا يمكنها تنفيذها.

أما عن البرلمان الفرنسي فإنه يتكون من مجلسين أو جمعيتين وهما:

- **مجلس الشيوخ:** الذي يتكون من 331 عضو ينتخبون عن طريق الانتخاب غير المباشر على درجتين وهو يمثل المناطق والأقاليم، ولايته 9 سنوات، ويجدد ثلث أعضائه كل 3 سنوات .([143])
- الجمعية الوطنية: التي تتكون من 577 عضو، ينتخب أعضاؤه على دورتين أيضا، ولكن عن طريق الانتخاب المباشر.

ويجتمع البرلمان بغرفتيه في دورتين سنويا، كما يجتمع في دورات استثنائية بناءا على طلب الوزير الأول أو أغلبية النواب.

[141]- Marie Christine kessler, **la politique étrangère de la France acteurs et processus**, op. cit , p, 77 – 78
[142]- J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870**, op. cit, p 33.
[143]- " Rôle et fonctionnement du sénat" , in : http://www.senat.fr/role/index.html

اختصاصات البرلمان الفرنسي :([144])

1-الاختصاص التشريعي :لقد فرق دستور 1958 بين نوعين من القوانين التي يقرها البرلمان:

أ - القوانين النظامية (الأساسية) :وهي تتعلق بتحديد المؤسسات وتنظيم سير أعمال السلطات العامة. ويتطّلب إعداد هذه القوانين إجراءات خاصة، كضرورة مرور 15 يوما من تاريخ إيداع المشروع قبل البدء في مناقشته، وإجبارية إحالة هذه القوانين على المجلس الدستوري قبل إصدارها.

ب - القوانين العادية : وهي القوانين التي لا يشترط في سّنها إجراءات خاصة مثلما هو الشأن في القوانين النظامية أو الأساسية.

2-الاختصاص المالي يتوّلى البرلمان إصدار القوانين المتعّلقة بالميزانية، لكن سلطاته في هذا الشأن مقيدة فهو لا يستطيع تخفيض الواردات العامة أو حق اقتراح نفقات جديدة، والمجلس ملزم بالتصويت على الميزانية في خلال مدة معينة 70 يوما ، و إذا مرت هذه المدة دون تصويت ، حق للحكومة إصدار الميزانية بموجب مرسوم.

3-اختصاص تعديل الدستور :يعود حق المبادرة باقتراح تعديل الدستور إما إلى رئيس الجمهورية بناءا على اقتراح رئيس الوزراء، إما إلى أعضاء البرلمان ، وبعد موافقة البرلمان على التعديل يعرض للاستفتاء الشعبي. وقد يستغني الرئيس عن إجراء الاستفتاء إذا عرض التعديل على البرلمان في تشكيل مؤتمر مشترك وتم إقرار مشروع التعديل بنسبة 5/3 من أصوات المؤتمرين.

4-اختصاص الرقابة السياسية على الحكومة :و تتم هذه الرقابة من خلال توجيه الأسئلة والاستجواب وسحب الثقة .فتوجيه الأسئلة يكون سواء شفويا أو كتابيا، فالأسئلة الكتابية توجه إلى الوزير المعني ليجيب عنها كتابة خلال شهر وتنشر الإجابة في الجريدة الرسمية للبرلمان، أما الأسئلة الشفهية فهي عبارة عن حوار بين السلطة التشريعية والتنفيذية وتخصص لها جلسة أسبوعية.

إن مراقبة الحكومة معناه محاسبتها عن الأعمال التي قامت بها، وعن السياسة التي التزمت بها و للبرلمان الحق في معاقبة الحكومة عن طريق سحب الثقة .وفيه يطلب رئيس الوزراء من الجمعية الوطنية تجديد الثقة من خلال طلب التصويت على برنامج الحكومة، أو بيان السياسة العامة أو على مشروع قانون و إذا لم تنل الحكومة الأغلبية وجب عليها تقديم استقالتها إلى رئيس الجمهورية.

و لكن هذه المراقبة التي يتمتع بها البرلمان نسبية، بسبب أن الأغلبية البرلمانية دائما تكون هي المشكلة للحكومة .و بالتالي في معظم الأحوال لا يكون هناك تعارض في الآراء .([145])

فالبرلمان ليست له سلطة المبادرة في مجال السياسة الخارجية، وإنما له سلطة المراقبة من خلال مسؤولية الحكومة أمامه، ومن خلال تصويته في ما يخص الميزانية . وسلطات رجعية عن طريق سلطة التصديق على المعاهدات .وذلك بسبب تقليص سلطاته بشكل مقنن في دستور الجمهورية الخامسة، بسبب نزوح المسؤولية في يد السلطة التنفيذية، وخصوصا الرئيس الذي يعتبر محور السياسة الخارجية، بصفته عدم مسئول أمام البرلمان.

فرغم أن المادة 35 من الدستور تقر بأن إعلان الحرب، يجب أن يكون بموافقة البرلمان، ولكن الواقع أثبت العكس ، خاصة في حرب الخليج 1991 ، عندما أقر الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران آنذاك ، بأن مشاركة القوات الفرنسية لتحرير الكويت سيكون حتى دون موافقة البرلمان ([146]).

---

[144]- Marie Christine kessler, la politique étrangère de la France acteurs et processus, op. cit , p 52 – 53.

[145]- Ibid., p 51-52.

[146]- عبد الرضي حسين الطعان، ترتكز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا، مرجع سبق ذكره، ص 500.

بالإضافة إلى أن صلاحيات البرلمان لا تتعدى التصويت، فهو لا يقرر وإنما يصوت على قرار يتخذ من قبل رئيس الجمهورية ، وذلك حسب ما تنص عليه المادة 15 من الدستور والتي تضع من رئيس الدولة قائد القوات المسلحة ، هذه المادة التي تعتبر قاعدة قانونية متينة لوضع القوات الفرنسية في حرب دولية من قبل الرئيس.

ذلك هو واقع السلطة التي يتمتع بها البرلمان الفرنسي في مجال السياسة الخارجية، الذي ينحصر في المراقبة ، وبشكل محدود ، لأسباب ترجع إلى طبيعة الدستور الفرنسي الذي قلص من دوره بشكل كبير لصالح السلطة التنفيذية ، وكذلك بسبب عدم وجود توافق في الآراء بين الأحزاب السياسية الفرنسية حول القضايا الدولية : الانقسامات حول أوروبا ، إفريقيا ، التدخلات الإنسانية... الخ.

إذن فقد جاء دستور 1958 ليمنح سلطات واسعة للرئيس في مواجهة الحكومة التي أصبح دورها مقتصرا على تنفيذ برنامج الرئيس ، أو في مواجهة البرلمان الذي تقلصت اختصاصاته في كلا وظيفتي التشريع والرقابة ، نظرا لأنه للرئيس الحق في إصدار بعض القوانين ، والاعتراض على القوانين التي يقدمها البرلمان ، حسب المادة 10 من الدستور الفرنسي ([147])، كما له حق حل الجمعية العامة في البرلمان.

وعلى هذا فإن الدستور الفرنسي، قد خول للرئيس صلاحيات واسعة وقوية لتشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية، وهذا ما تبين وتأكد مع تعاقب الرؤساء على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة.

[147]- Le rôle du Président dans la Constitution, p02, in, http://www.elysee.fr/download/index.php?mode=lapresidence&filename=le-role-du-president-dans-la-constitution.pdf.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار السياسة الخارجية الفرنسية:

تتفاعل أدوار الأجهزة و الهياكل المختصة في صناعة السياسة الخارجية مع بعضها البعض كل حسب صلاحياته و قوة تأثيره لتضع في النهاية ما يسمى بالقرار الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية فعملية اتخاذ القرار في الساسة الخارجية تتم وفق إجراءات و عمليات فعملية اتخاذ القرار بصفة عامة تعني مجموعة القواعد و الأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفصيل بديل معين، أي الأسس الرسمية و غير الرسمية التي يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة و التوفيق بين الاختلافات المتاحة و التوفيق بين اختلافات الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار.

و يقصد بأسلوب الاتصال الرسمي أو غير الرسمي داخل مجموعة اتخاذ القرار: مدى وجود قواعد و نظم لاجتماع مجموعة اتخاذ القرار بشكل دوري و مدى توافر الأجهزة لجمع المعلومات و عدد أعضاء المجموعة من خلال القائد وحده أم لهؤلاء الأعضاء مصادر مستقلة لجمع المعلومات و تبادلها؟

و قد وصل الدارسين للسياسة الخارجية الفرنسية إلى أن عملية اتخاذ القرار ابتداء من الجمهورية الخامسة يتحكم فيها رئيس الجمهورية فهو الوحيد الذي يضع و يحدد الأطر العامة للسياسة و الدبلوماسية الفرنسية بحيث أنه ينعدم مسار أو عملية محددة لاتخاذ القرار، و هذا لأن كل من يصل للرئاسة يعتبر أن مجال اتخاذ قرار السياسة الخارجية خاص بالرئيس و هو ما يطلق عليه "le Domaine Réservé".

فيرى **Herbert Simon** أن قرارات الرئيس تتصف باللاعقلانية نتيجة عدم إلمام الرئيس بكل جوانب القضية أو المسألة فالرئيس يختار أول قرار يرضى و يطابق مواصفات قيمه و مفهومه للواقع

خصائص عملية صنع القرار السياسة الخارجية الفرنسية:

1-الطابع غير الرسمي لعملية اتخاذ القرار ففي حالات عديدة لا يلتزم الرئيس الفرنسي بقواعد محددة واضحة أمام الأعضاء المشاركين في اتخاذ القرار.

2-مركزية تأثير النسق ألعقيدي فيمثل دستور 1958 المركز الفعلي لاتخاذ القرارات السياسة و كان كل من رؤساء الجمهورية الخامسة يتمتع بسلطات واسعة في قواعد اتخاذ القرار، إلا أن هذا لا يعني ذلك أن الرئيس كان يتمتع بالحرية التامة في اتخاذ القرار و لكنه يعني آن إدراك الحوافز و المتغيرات في البيئتين الداخلية و الخارجية للنظام السياسي وتفسير المعلومات و تعريف البدائل المتاحة ثم تحديد قاعدة اتخاذ القرار و التي يتم بموجبها تفضيل بديل عن آخر إنما يتم من خلال العقائد و الحسابات السياسية الكامنة في النسق الفرنسي العقائدي.

3-سيطرة نموذج اختيار الرئاسي و هو نموذج لعملية اتخاذ القرار يقوم بمقتضاه صانع القرار المركزي بالمبادرة في اقتراح موضوعات المناقشة و تحديد مجموعة من البدائل أمام أعضاء جهاز اتخاذ القرار و قد ميز هذا النموذج عملية اتخاذ القرار في النظام الفرنسي، بحيث أن رئيس الجمهورية كان في أغلب الأحيان يبادر بتعريف المشكلات الرئيسية التي تحتاج إلى اتخاذ قرار بشأنها.

و رغم ذلك فالرئيس ليس المسؤول الوحيد على عملية اتخاذ القرار الخارجي فنفس النصوص التشريعية لدستور 1958 سمحت للأجهزة صناعة السياسة الخارجية المتبقية بالتدخل في هذه العملية على حسب صلاحياته بالإضافة الدور النشيط الذي تلعبه جماعات الضاغطة، الأحزاب السياسية و الرأي العام.

خاتمة الفصل:

يمكننا أن نقول بأن فرنسا تحافظ على تاريخها، الذي بدأته مع الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر (1789)، لتستمر في البحث عن التوسع على حساب منافسيها في منطقة لطالما كانت محل اهتمام استراتيجي لكثير من الدول، إنها إفريقيا من خلال بوابة المغرب العربي و الذي تعتبره فرنسا مستعمرتها القديمة الجديدة إذ تتبنى فرنسا مقومات فكرية، سياسية، اقتصادية، ثقافية لتبقى بذلك تحتفظ بهذه المستعمرات في ظل الصراع الدولي التي تعرفه المنطقة، آخذة بذلك العمل على تحقيق إستراتيجية شاملة من خلال المقاربات النظرية التي تتمسك بها السياسة الفرنسية و في مقدمتها الواقعية، الليبرالية ثم البنائية ما يدل على أن فرنسا غايتها من ذلك الحفاظ على مصالحها بالمنطقة و خاصة الاقتصادية كل هذا ربما يتحقق من حلال منهجية فرنسا في سياستها الخارجية و التي لا تخلو من الركائز الأساسية التي تعول عليها في ذلك العظمة و المحافظة على رتبة دولية لها، كذلك تمتعها بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن و حق الفيتو قد يجعل من فرنسا صانعة لقراراتها اتجاه العالم و بالأخص المنطقة العربية و يتوقف هذا على حسب صاحب القرار الأول في الجمهورية الفرنسية.

الفصل الثاني

إستراتيجيات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي

تمهيد:

مع نهاية الحرب الباردة، بدأت بوادر النظام الدولي تتشكل بهدف متابعة التغيرات التي فرضها الوضع الراهن في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و حتى الثقافية.
فبتطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة الأطر التاريخية والنظرية للسياسة الخارجية الفرنسية فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة الاستراتيجيات المتبعة في تنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه منطقة المغرب العربي، بأبعادها الاقتصادية، الأمنية و السياسية في محاولة منا إلى دراسة و تحليل لتلك الإستراتيجية التي تحظى بأولوية قصوى في أجندة السياسة الفرنسية بصفة خاصة باعتبار المنطقة تعرف تنافسا دوليا، بدأت تظهر معالمه منذ نهاية الحرب الباردة.

حيث أنه بتراجع الإيديولوجية العسكرية التي طبعت القرن التاسع عشر، فقد بدأت تتشكل مع نهايته تطلعات دولية، انبثقت عنها علاقات دولية جديدة، تحكمها مصالح اقتصادية، أمنية جديدة، فبدأ العالم يشهد تقسيما جديدا للعمل في إطار وحدات جغرافية على أساس المعطيات الدولية الجديدة والمفاهيم المستحدثة في العلاقات الدولية، هذا ما تتسم به الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة بدءا من مرحلة التعاون والتعايش والتواصل الحضاري للإرث الثقافي للمرحلة التي تلت الاستعمار إلى ما بعد الحرب الباردة بدا الاهتمام الجيواستراتيجي بمنطقة المغرب العربي يحظى بأولويته في السياسة الفرنسية.

و عليه فإننا في هذا الفصل سنقوم بدراسة و فهم ما تقوم عليه الإستراتيجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، والغوص فيما جرى و يجري من تغييرات في تلك السياسة الفرنسية و إلى الوسائل الدبلوماسية الرامية إلى تجسيدها، مما يجعل من هذا الفصل موضوع الدراسة، بإلقائه الضوء على معالجة إشكاليتها.

الفصل الثاني: إستراتيجيات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الفرنسية

المطلب الأول: محدد الأمن القومي

يرى **بوزان** "أن فوضوية بنية النظام الدولي من اعتباره دون سلطة عليا في معظم أبعاده السياسية الاقتصادية....الخ، لذا فإن البؤرة الطبيعية لقضايا الأمن هي الوحدات"، و بما أن الدول هي الوحدات المسيطرة فإن الأمن القومي هو القضية الرئيسية ([148]). من هنا نلاحظ أنه غلب على هذه المقولة ل:بوزان طابع الواقعية بإقرانه حالة الفوضى و هي من مسلمات الواقعية، حيث يصبح السعي الأمني للدول هو الأمن القومي فالدوافع الجيو إستراتيجية هي تحقيق الأمن القومي و هو الذي ركزت عليه الواقعية و هو ما سعت و تسعى إليه فرنسا من خلال سياستها المغاربية

1- فرنسا بوابة منطقة متوترة:باعتبار الدول الأوربية المجاورة لفرنسا و كذا دول المغرب العربي كليبيا، تونس، الجزائر و المغرب دول محيطة بالبحر المتوسط، ما جعل اهتمام فرنسا الكبير بالمنطقة المتوسطية يرجع لدوافع أمنية، فموقعها الجغرافي المطل على بحر الأبيض المتوسط يجعل منها حريصة من باقي الدول الأوربية على الحفظ على الأمن بالمنطقة، مما يفسر رغبتها في قيادة قوات الحلف الأطلسي الجنوبية، و هو ما صرح به **متيران** في ماي 1982: **" تبقى الدول المتوسطية و الإفريقية أصدقائنا التقليديين"**، فهي مناطق ذات أولوية أمنية بالنسبة لفرنسا، مضيفا بذلك: "أنه من الواضح أن فرنسا ستسهر و تحترم لي فقط التزاماتها لضمان أمن أصدقائها، بل ستسهر على أن تكون شروط هذا الأمن مضمونة أفضل إذ أصبح ذلك ضروري".([149])

فالمنطقة تعتبر مصدرا لعديد الصراعات و بالنسبة للأحداث التي جرت و لا زالت تجري فيها لهي نتيجة رهانات أمنية، سياسية و اقتصادية لدى بلدان عربية متوسطية و غيرها([150])، لذلك فهيب تعتبر منطقة احتكاك بين عالم مصنع في شمال الضفة و آخر نامي في جنوبها ([151])

و لأن منطقة المتوسط مركز حيوي فإن عملية السلام فيها تعد سلاما عالميا ليس لأنها واحدة من أقل مناطق العالم استقرارا، و لكن لأن فيها علاقات متضاربة بينها و بين جيرانها، فالمنطقة من وجهة نظر فرنسية منطقة غير مستقرة و غير آمنة ([152]) لأنها بحيرة هائلة بالبترول و لما لها من أهمية اقتصادية عالمية و أوروبية على وجه الخصوص، لذا تدرك فرنسا الأهمية الأمنية للمنطقة المتوسطية و ما لها من تأثير على أمنها القومي، فالمنطقة تعتبر وجهين لعملة واحدة، فمن جهة تشكل منطقة إستراتيجية و من جهة أخرى منطقة غير مستقرة، و أمام هذا اضطرت فرنسا للاهتمام بالمنطقة لتجعلها من أولويات سياستها الخارجية، لأن الضفة الجنوبية للمتوسط هي مصدر لاستقرار و للأمن (l'Instabilité et l'Insécurité) من خلال الجريمة المنظمة، الهجرة السرية و الإرهاب أو ما يعرف بالأخطار الجديدة ([153]) خصوصا و أن المنطقة من وجهة نظر فرنسية تعاني من لاستقرار في عدة ميادين و هي التي تشكل المخاطر الجديدة و التي تنحصر في :

---

[148]- Barry Buzan, People. State and fear: an Agenda for international Security Studies in the post-cold War Era, 2nd Boulder, Lynne Reinner Publishers,1991, pp 21

[149]- خطاب ألقاه في النيجر يوم 1982/05/20.

[150]- Annette June man, Euro Mediterranean relation after September 11:international,regional, and domestic Dynamics Edition Junemann.2003 , p55

[151]-Ibid. P 56

[152]- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت مركز الدراسات العربية.2005، ص 273

[153]- علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 173

- تنامي الحركات الأصولية و امتدادها في المنطقة المتوسطية، ما يهدد الوجود الفرنسي (ذو الماضي الاستعماري) و استثماراته الهائلة في المنطقة.
- الصراعات الإقليمية و المحلية ومنها الصراع العربي الإسرائيلي، و تشفي ظاهرة العنف بشتى أشكالها في دول حوض الأبيض المتوسط
- التحدي الديمغرافي المرتبط بالأوضاع السكانية، و عدم استقرار السياسي للأنظمة مع انعدام الديمقراطية و انتهاكات حقوق الإنسان
- الإدراك الأمريكي بأهمية المنطقة و توجيه الحلف الأطلسي تحت إمرته، ما يهدد الهيمنة الأوروبية عموما و الفرنسية خصوصا
- امتلاك بعض الدول للأسلحة و هو ما يهدد الأمن القومي الفرنسي ([154])

1- الإرهاب و أمن فرنسا:

إن للإرهاب الداخلي أو الوطني المنتشر في المنطقة تأثير على المصالح الفرنسية و انعكاسات غلى البيئة الداخلية لفرنسا و لعل ما حصل في الجزائر كان تهديدا و خطرا جديد، حيث أصبحت الحركات الإسلامية هي مصدره، فكيف للدول المغاربية أن تشكل كل هذا الخطر و هي دول لا زالت في طريق النمو.

و بهذا فالإرهاب في جنوب الضفة أصبح يشكل هاجسا أمنيا بالنسبة لفرنسا خصوصا في ظل قرب المنطقة و انتشار التهديدات الأمنية من منطقة لأخرى، و هو ما أدى بفرنسا إلى صياغة سياسة متوسطية مغاربية لها و بلورتها في إطار أوروبي.

2- فرنسا و خطر التسلح في المنطقة:

إضافة إلى كل المشاكل و الأخطار المنتشرة بالمنطقة (كالإرهاب، الهجرة المحذرات، تبييض الأموال...الخ) فقد اعتبرت فرنسا أن التسلح و انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل أحد المصادر على الأمن القومي الفرنسي، ففي تصورها الإستراتيجي ترى فرنسا أن ارتفاع مستوى التسلح بالمنطقة سيحدث قدرات نوعية لهذه الدول ([155])، و بالتالي قد يؤدي هذا إلى مأزق أمني، لذا تحاول فرنسا جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل و تجسد ذلك في مؤتمر برشلونة 1995 بالدعوة لحد المبالغة في تكديس الأسلحة التقليدية ([156])، حيث تم الضغط على الدول العربية (الجزائر) للتوقيع على معاهدة خطر انتشار الأسلحة النووية و لم تتمكن الجزائر من تطوير برامج نووية عسكرية و انضمت لنفس المعاهدة، كما تخلت ليبيا عن كل برامجها (المحدودة) و رغم ذلك لا زالت مسألة أسلحة الدمار الشامل تشكل هاجسا أمنيا بالنسبة لفرنسا فقضية امتلاك الجزائر أسلحة نووية تظهر من حين لآخر بدءا بالتقرير الذي أصدرته المخابرات الإسبانية في جويلية 1997 تحذر فيه من برنامج نووي للجزائر لتعود من جديد هذه القضية إلى الواجهة بعد صدور مقال **هنري سوكولسكي** حول انتشار السلاح النووي ([157])

و أخيرا كتاب للفرنسي Bruno Ter trais تحت عنوان « le Marché noir de la bombe » ليؤكد لنا من جديدي التخوفات الفرنسية من الإمكاناتا الجزائرية من الوصول إلى تشكيل قنبلة ذرية ([158])

و بهذا تكون فرنسا قد سمحت لنفسها من رسم سياسة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لمراقبة التسلح بالمتوسط.

---

[154]- علي أوهليل، "الحلف الأطلسي و الإسلام"، الشرق الأوسط، العدد 114، مارس 1995، ص5

[155]- علي ناصر محمد، "دور أوربا في النزاعات الداخلية العربية"، في العلاقات العربية الأوربية حاضرها و مستقبلها، باريس: مركز الدراسات العربية العربي-الأوربي، ص 165.

[156]- Christine Parsderfer, " La politique méditerranéenne de l'union européenne":
http:// www.eurofric.org /dandc/98f.par.htm

[157]- عبد النور بن عنتر، المرجع السابق الذكر، ص 142.

[158]- B .Djilali, « Les accusations sur le nucléaire algérien reprennent », revue algérienne-Liberté.23 _09_2009

و رغم هذا فقد تبدو بذلك السياسة الخارجية الفرنسية سياسة إقليمية ذات بعد عالمي، فهي ترى ذلك النفوذ التاريخي التي ورثته فبتوطيد العلاقات مع دول مستعمراتها أنه باستطاعتها التأثير على مواقفها و بذلك تستفيد أيضا من دعمها في المؤسسات الدولية بفضل هذه البلدان، إذ تزعم نفسها أنها قوة عظمى من الطراز المتوسط، وبالتالي تكون هذه السياسة ذكية تلك التي تتبعها فرنسا في المنطقة رغم التهديدات القائمة فيها لتثبت بذلك وجودها العالمي معتبرة بذلك الهتمام الأمريكي بالمنطقة تهديدا مباشرا لها و للدول الأوربية مما أدى بها إلى تفعيل الشراكة الأورمتوسطية خوفا من الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي من خلال الحلف الأطلسي ففرنسا تؤمن بمقولة **ماهان " المتوسط لن يكون سوى لفائدة واحد قوي و مهيمن و هو الذي يطورها في كل الميادين و إلا سوف يكون مسرح نزاعات "** ([159])

[159]- Bernard Ravenel , « Mér commune , Sécurité commune. »: http://confluences.ifrance.com/numeros

المطلب الثاني: محدد الأمن الاقتصادي

بعد الحرب الباردة بدا مفهوم أوسع للأمن ليضم بذلك الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فقد جاءت الكتابات الليبرالية و النيو ليبرالية تعطي مفهوما أشمل للأمن مركزة فيه على الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية و جعل تلك الأبعاد أحد أولويات السياسات الخارجية للدول، فالأمن الاقتصادي هو القدرة على الاكتفاء و ضمان بقاء الإنسان من خلال التوفير له الحاجات ([160]).

فتحقيق الأمن الاقتصادي يبقى أحد أهم مصالح الدول و من أولويات سياساتها الخارجية، ففرنسا لا تخلو مصالحها من تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تحكم شق كبير من سياستها المغاربية و بهذا تظهر أهم النقاط التي يتعلق بها الأمن الاقتصادي الفرنسي في المنطقة و هي:

- قد أعطت المدرسة الليبرالية منظور جديد لفهم عديد من التفاعلات الدولية من النزاعات إلى التعاون و الاندماج ([161]) من خلال هذا التفسير يتضح لنا البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية المغاربية و المتوسطية بأبعادها التالية:

- اعتبار فرنسا لمنطقة المغرب العربي مصدر هام للمواد الولية خاصة الطاقوية منها و التي تعتمد عليها فرنسا في أبعادها الاقتصادية، إذ تغطي الجزائر احتياجات الغاز الفرنسية ما يفوق نسبة 36% ([162])

و على هذا الأساس فللمنطقة وضع حساس في الأمن الاقتصادي الفرنسي و أمنها الشامل خصوصا و أن النفط يشكل في العالم الحالي مادة حيوية إستراتيجية تبنى عليها سياسة الدول الكبرى ([163])

- إيجاد فرنسا أسواق لصادراتها من سلع و خدمات عن طريق إيجاد مناطق للتبادل التجاري الحر و إقامة علاقات تجارية اقتصادية مع دول الضفة الجنوبية كل على حدا، و هو ما طرحته خلال مؤتمر برشلونة 1995، حيث تبرز أهمية هذا البعد الاقتصادي من خلال مستوى التبادل التجاري القائم بين فرنسا و الدول المتوسطية من جهة و باقي دول العالم من جهة أخرى ([164])

و بذلك تبقى فرنسا الأكثر تعاملا مع المنطقة المغرب العربي فقد عززت حصتها في التجارة مع البلدان المغاربية خصوصا الجزائر حيث كان دخولها السوق الجزائرية سنة 1999 و كانت حصتها من السوق الجزائرية 25.79% مقارنة بحصة الو.م.أ التي قدرت نسبتها ب 11.2% و إيطاليا 10.5% و ألمانيا 8% و إسبانيا 5.3% فالجزائر الشريك الأول لفرنسا بين هاته الدول حتى أمام تونس و المغرب ([165])
و تجدر الإشارة أن 96% من الصادرات الجزائرية إلى فرنسا عبارة عن المحروقات، أما واردات الجزائر من فرنسا فقدرت ب 24% عبارة عن تجهيزات مهنية، 21% من المواد الاستهلاكية، 20% سيارات، 18% من المواد الغذائية الزراعية و 17% من المواد الوسيطة ([166])

و تبقى إرادة فرنسا هادفة إلى الاستفادة من البترول و الغاز الجزائريين، حيث تم إبرام عدة اتفاقيات و التوقيع على عدة عقود كانت بمثابة الإطار القانوني قرب أكثر البلدين مثال عقد الشراكة المبرم بين غاز

---

[160]- محمد شريف بشير، الأمن الاقتصادي للناس: **www.islamonline.net/arabic/articles08.html**

[161]- Fréderic Charillon.op.cit. p197

[162]- Rodney Wilson, «the economic Relation of the middle East: Toward Europe or Within the Region ?" Middle East.vol 48. no 2(spring 1994) pp 274-275

[163]- Samuel Furfari,Le monde et l'énergie: enjeux géopolitique. V1;Paris : L'Harmatan, p

[164]- Trade between the European Union an it' s Mediterranean Partners ,European Union and its Partners in the Mediterranean ,Europe commission .Publications unit.Brussels.January.1997.p 2

[165]- La république Algérienne Démocratique Populaire, Note sur les relations Algéro-Française Alger : Le Ministère des affaires étrangères, mai 2004, p05

[166]- Les relations Franco- Algérienne. P1 : http://www.France- Diplomatie.fr

دي فرانس و سوناطراك حول التنقيب عن الغاز و تسويقه، كما وقعت الجزائر مع فرنسا في 2000 على عقد ب 364 مليون يورو حول إنجاز أنبوب الغاز.

ولعل الجزائر سوى منطقة من الضفة الجنوبية التي عملت فرنسا على تحقيق مصالحها، فهي تستفيد من تصدير منتجاتها المصنعة و نصف المصنعة و استيراد الطاقة التي هي بحاجة إليها، مدركة بذلك أن أمن المنطقة (الضفة الجنوبية) يؤثر في أمنها و أمن المنطقة الأوربية، ككل فإن فرنسا تأكدت من أن أمنها مهدد بأمن المنطقة الجنوبية ([167])، على اعتبار أن تلك الدول تعاني من مشاكل جمة كالبطالة و الإرهاب...الخ و خاصة أحداث الجزائر في التسعينات و ما حصل من تطرف في شمال إفريقيا الشيء الذي تخوفت منه فرنسا من انتهاج تلك التيارات لسياسات المعاداة ضدها، فرأت في تفعيل اقتصادها و تقديم المساعدات إليها كأحسن الطرق للحد من انتشار أفكار تلك التيارات ([168])

[167]- Gérard Kebabdjian , Economie Politique du Régionalisme: le cas euro- méditerranéen .Professeur paris5 : région- devloppement.univ-tln_ r 19_kebabdjian.pdf

[168]- الهاشمي الطرودي، "الفضاء الأوربي المتوسطي الخلفيات و الأهداف و الاستراتيجيات"، الحياة 1995/11/05

المطلب الثالث: محدد الأمن الثقافي

إن البعد الثقافي و الحضاري يحظى باهتمام فرنسي كبير، حيث أنه يعتبر من أولويات السياسة الخارجية الفرنسية المتوسطية و المغاربية بالخصوص و هذا منذ زمن بعيد، إلا أن هاجس العولمة و ما أفرغته الظواهر و التقلبات الدولية الجديدة من (ظواهر عابرة للحدود، انتشار الهجرة، التدفق الواسع للثقافات الأجنبية و مدى التحكم الأجنبي في الثروات الوطنية) جعل المجتمعات مهددة أكثر من الدول، لذا أصبحت الدول ترى هويتها مهددة من طرف هذه الظواهر غير المتناهية و أضحت الهوية مهددة أكثر من الأمن القومي و هنا يتعلق الأمر بأمن من نوع آخر يتعلق بالسلوكيات غير المادية كضياع القيم الثقافية، و بالتالي فالأمن الاجتماعي مرادف للبقاء ألهوياتي و هذا يعني التميز بين نحن و هم بمعنى من يشكل تهديدا وجوديا لبقاء "نحن" (سواء كان عرق أو جماعة دينية) يعتبر فرضية أمنية ([169])

فالمنطق الثقافي الفرنسي حيال المغرب العربي لا يختلف عن هذا السياق، ففرنسا منذ القدم ترى نفسها إمبراطورية ذات حضارة كبرى و هو ما يفسر سياستها في نشر الفرونكفونية و القيم الفرنسية ([170]) هذا ما يوصلنا إلى أن فرنسا تحاول من خلال ذلك نشر ثقافتها كوسيلة للمحافظة على هويتها الأمنية باعتقادها أن المنطقة تمثل بالنسبة لها نفوذا تاريخيا يذكر فرنسا بمجدها القديم، إضافة إلى أن فرنسا ترى أنه في ظل التوسع الثقافي (الأمريكي) الممتد و المنتشر في المنطقة المتوسطية يمثل تهديدا للمنطقة، إذ يلزمها ذلك إثبات هيمنتها الثقافية لإرجاع مكانة فرنسا من جديد و بهذا التوجه الجديد قد تتمكن فرنسا من احتلال مكانة عالمية لها ([171])

إضافة لذلك فمن بين الأبعاد الفرنسية في الثقافة المتوسطية و المغاربية مشكل الهجرة الذي لم يتردد الرئيس الفرنسي الأسبق **نيكولا ساركوزي** التصريح به و اتخاذ الإجراءات الخاصة بذلك ([172])، إذ يعتبر (المهاجرون المغاربة خصوصا تهديدا للهوية الفرنسية المحددة ثقافيا) فالمهاجرين من منطقة المتوسط و إن كانوا ذوي جنسيات فرنسية فهم يشكلون بمعتقداتهم و قيمهم و افكارهم جزء من المجتمع الفرنسي نتيجة زيادة عددهم و بالتالي فهوية المجتمع الفرنسي مهددة بهم ([173])

و بذلك تعتبر الهجرة من أهم أبعاد السياسة الثقافية بالمتوسط عامة و المغرب العربي بالأخص إذ لا يمكن إنكار اهمية الهوية في السياسة الدولية و هو ما تدركه فرنسا، كما أن فرنسا استطاعت بناء سياسة ثقافية اتنادا لمفهوم الهوية أي بالتركيز على اللغة، الدين، و القيم كوسيلة للحفاظ على هويتها و التأثير في هوية المغرب العربي، مدركة بذلك أن أحسن وسيلة " لتحقيق المصلحة من الآخر ليس بمحاربته أو معارضته و إنما باحتوائه حتى يفكر و يتخذ نفس السلوك الذي تريده منه.

---

[169]- عبد النور بن عنتر، المرجع السابق الذكر، ص 25.

[170]- الغارة الفرنكوفونية على المغرب العربي بحي أبو زكرياء: **Almoslim.net/node/84748**

[171]- محمد قيراط سياسة فرنسا في عهد ساركوزي: http://www.alarabiya.net/views/2007/04/20/33667.html

[172]- محمد قيراط سياسة فرنسا في عهد ساركوزي: http://www.alarabiya.net/views/2007/04/20/33667.html

[173]- عبد النور بن عنتر، المرجع السابق الذكر، ص 130.

المبحث الثاني: التصور الاستراتيجي لسياسة فرنسا الخارجية إزاء المنطقة.

المطلب الأول: الاهتمام الفرنسي بالمنطقة قبل الحرب الباردة.

جندت فرنسا العديد من الوسائل والإجراءات على كل المستويات والأبعاد ، لضمان وجود متميز في منطقة المغرب العربي، وذلك يرجع لعدة أسباب، منها ما هو قديم ومنها ما هو جديد أفرزته مرحلة ما بعد الاستعمار، وخاصة فترة ما بعد الحرب الباردة.

فبالإضافة إلى الروابط التاريخية التي تجمع بين فرنسا وكل من الجزائر، تونس، المغرب، التي تعتبر بعدا أساسيا في العلاقات بينهم، إلا انه هناك أبعادا أخرى ذات أهمية كبيرة والتي يمكن إجمالها في:

1-البعد الجيوبوليتيكي:

يعتبر المغرب العربي متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية، والسمات الطبيعيةمتكافئ الموارد والمنابع الطبيعية ، متجانس العمران ومتقارب الملامح البشرية ، لتشكل بذلك مجموعة إقليمية بمساحة إجمالية قدرها 6.048.141 كلم مربع[174]*، تقع في الجزء الشمالي من إفريقيا يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن جنوب أوروبا ، والمحيط الأطلسي غربا ، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج شرقا ([175])

ويشكل هذا الموقع الجغرافي المتميز عنصر تنوع لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو-إستراتيجية موسعة ومترابطة، بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، فالبعد الإفريقي جنوبا، والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج و آسيا ، وأخيرا البعد الأطلسي غربا، وهذا ما توضحه الخريطة التالية:

-المصدر: **http://www.voyagesphotosmanu.com/carte_maghreb.html**

* هذه المساحة كل بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا و موريتانيا) و كذلك ألاراضي الصحراء الغربية.

[175]- أحميدة أمحمد السنوسي ، الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية، طرابلس : منشورات جامعة الفاتح، 1999، ص 23

إذن تعتبر منطقة المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات : إفريقيا، أوروبا وآسيا، مما يزيد المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة الأهمية في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة ، التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، لاسيما في موقع المغرب العربي بالذات ، المتمركز بين عدة مجموعات إقليمية.

فالتحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة ، يبين أن المسرح الجنوبي الغربي للبحر المتوسط يتشكل أساسا من كيان استراتيجي واحد وهو المغرب العربي . ([176])

إن الموقع المتميز للمغرب العربي شمالا – على امتداد 4000 كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر المتوسط – ، جعل من دول هده المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق، ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط وإفريقيا ، فيما تتحكم السواحل الجزائرية 1200 كلم –في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية ، تسهر تونس على أداء دور المراقب– لحركته الملاحية ، والمغرب حارسا على مضيق جبل طارق ، وفي أقصى شرق سواحل المغرب العربي يغطي "مجال النظر الاستراتيجي" للسواحل الليبية 1900 – كلم – جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للبحر المتوسط . ([177])

كما يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط ، الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات ، وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني فرنسا وباقي القوى الدولية الأخرى على حد سواء حيث أن % 65 من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط.

إن هذه الخصائص الإستراتيجية للموقع الجغرافي ، تجعل من منطقة المغرب العربي في حالة تجانسها ككتلة إقليمية موحدة ، حزاما متوسطيا هاما.

ويدعم هذا البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي ، الممتد بين الأطلسي غربا والخليج شرقا ، العمق الإفريقي للمنطقة التي تعتبر البوابة الرئيسية شمالا نحو إفريقيا جنوب الصحراء ، إذ أن كل الدول المغاربية – باستثناء تونس – لها عمق استراتيجي إفريقي.

إن هذا الموقع المتميز للمنطقة جعل من حضور الدول الكبرى ضروريا وحيويا لنموها وتطورها، ووسيلة لفرض سياساتها ، ليس على هذه المنطقة وطرقها الإستراتيجية فحسب ، بل على الدول التي تستخدم بالضرورة هذه الطرق لأغراض عديدة.

ومن بين أهم القوى الدولية، نجد فرنسا التي تربطها علاقة خاصة بهذه المنطقة ، نتيجة عوامل عدة منها عامل القرب الجغرافي حيث لا يفصل جنوب غرب أوروبا سوى 15 كلم بين طنجة المغربية، و160 كلم عن تونس ، فيما لا تستغرق الرحلة جوا بين مرسيليا والجزائر سوى ساعة من الزمن.

حيث يؤكد السفير الفرنسي الخبير في القضايا الإستراتيجية مارك بونيفوس على هذا العامل الجيواستراتيجي بقوله " : المغرب العربي ؟ إنه جار لقد قلت كل شيء " ([178])

إذن تعتبر منطقة المغرب العربي أداة إستراتيجية هامة بالنسبة لفرنسا في سياستها المتوسطية والإفريقية على حد سواء، فمنطقة المغرب التي كانت خلال الحرب الباردة تستمد أهميتها المتوسطية ضمن إطار الصراع شرق – غرب ، أصبحت بعد الحرب الباردة ساحة للتنافس المتوسطي ، الذي تخوضه فرنسا مع المنافسة الإستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط وحوضه الغربي بالخصوص.

كما تعتبر فرنسا منطقة المغرب العربي بوابتها الجنوبية نحو العمق الاستراتيجي الإفريقي ، حيث المصالح التقليدية لها الموروثة من العهد الاستعماري ، ومن هنا جاءت أهمية التحكم في المنطقة كمسألة حيوية ": نقل القوات، التزويد بالوقود"... ، مما رشحها أن تكون منطقة تنافس بين القوى.

فانطلاقا من هذه المعطيات ، من يسيطر على المغرب العربي ، يستطيع أن يسيطر على حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى العمق الإفريقي ، بالإضافة إلى الشرق الأوسط.

---

[176]- jean François coustilliére, " méditerranée : quel enjeu pour le XXIe siècle ? ", **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N 04, avril 1999, p 06.

[177]- Hatem ben Salem," le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen" , **défense nationale** , paris : le comité d'études de défense national , N 07 , juillet 1989, p 06.

[178]- marc bonnefous , " réflexions sur une politique arabe" , **défense nationale** , paris : le comité d'études de défense national, N09 , septembre 1998 , p44.

كل هذه المعطيات تدخل في إطار دعم الإستراتيجية العالمية الفرنسية، والتي تعتبر منطقة المغرب العربي، أهم الدوائر التي يجري من خلالها دعمها وتنفيذها في نفس الوقت

2-البعد الاقتصادي:

بالإضافة للأهمية الجغرافية المتميزة التي يتمتع بها المغرب العربي، فإنه يتمتع بمجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة، والتي زادت من أهمية المنطقة.

فالجزائر تعتبر من أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم ، نظرا لتمتعها بثروات طبيعية كبيرة من المحروقات ، حيث يعتبر القطاع الهيدروكربوني هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ، إذ يمثل نحو 95 % من عائدات البلاد من التصدير . وبذلك تحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي، والرابعة عشر بالنسبة لاحتياطي النفط ، كما أنها تحتل المرتبة الثانية عشر في مجال إنتاج المحروقات ، والمرتبة التاسعة في تصديرها عالميا .وهي بذلك ثالث أكبر دولة مصدرة للغاز، وغاز البترول المسيل (Le gaz naturel liquéfié) وثاني اكبر منتج للغاز الطبيعي المسيل المميع.

(Le gaz de pétrole liquéfié) ([179])

وهي بذلك تعتبر ثالث أكبر مورد لفرنسا وأوروبا بالغاز، والخريطة التالية توضح طرق نقل الغاز إلى فرنسا وأوروبا من الجزائر وباقي مناطق العالم الأخرى:

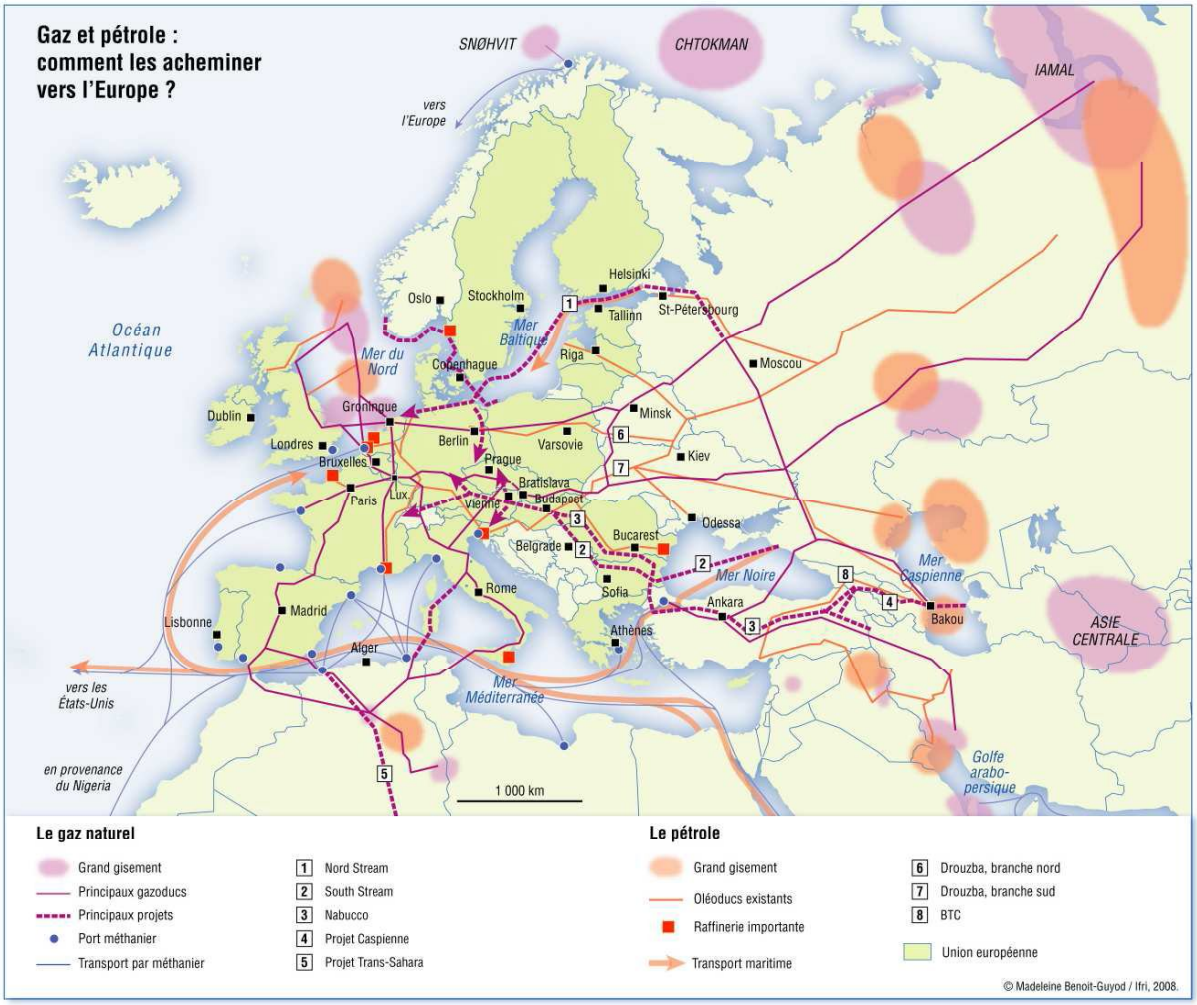

المصدر: http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/maghrebeco 1994

[179]- laure borgomano-loup et autres, **le Maghreb stratégique première partie,** Italie : NATO défense collège, 2005. p21.

إضافة إلى اعتماد الجزائر على الفلاحة وخاصة زراعة الحمضيات والنمور والحبوب بدرجة أقل.
أما دولة المغرب الأقصى ، فبالرغم من افتقاره للمحروقات ، إلا أنها تتمتع بامتلاكها لكمية كبيرة من مادة الفوسفات ، حيث تعتبر أول مصدر للفوسفات في العالم ، كما تملك % 70 من احتياطي الفوسفات العالمي ، بالإضافة لاعتماده على الزراعة ، مثل الحوامض والبطاطس ، وعلى الصعيد البحري عن طريق امتلاكه لثروة سمكية معتبرة ، وفي قطاع الصناعة يعتمد على المواد نصف المصنعة . ([180])
أما بالنسبة لتونس، فيعتمد الاقتصاد التونسي على السياحة، وعلى الصناعة، مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية العالمية وخاصة الأوروبية منها ، كما تشكل الصادرات من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية ، حيث تعتبر تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم ، بعد اسبانيا وايطاليا .كما أن الصادرات التونسية من التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية، بالإضافة إلى امتلاك تونس لاحتياطي من المحروقات جد محدود، يمكن أن يصل إنتاجها من البترول إلى 5 مليون طن، أما إنتاجها من الغاز الطبيعي فيصل إلى 600 مليون متر مكعب سنويا، وبذلك تمثل صادراتها % 25 من الناتج المحلي الإجمالي.
إضافة لذلك تشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا استراتيجيا هاما بالنسبة لفرنسا ، نظرا لأنها توفر سوقا تجارية واقتصادية استهلاكية واستثمارية من حوالي مائة مليون نسمة . لذلك يعتبر البعد الاقتصادي بعدا مهما جدا في رسم وتحديد السياسة المغاربية لفرنسا ، فبعد مرحلة الاستعمار قننت فرنسا علاقاتها الاستغلالية مع بلدان المغرب العربي ، في إطار معين للتبعية تحت لواء التعاون الاقتصادي والعلاقات التجارية المتبادلة ، والتي تبلورت أكثر في فترة ما بعد الحرب الباردة . ففرنسا تمتلك اليوم شبكة كبيرة من المصالح الاقتصادية مع هذه البلدان.

3-البعد الأمني:
يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي طرأت عليها العديد من التحولات ، إبتداءا من العقد الأخير من القرن العشرين، والذي يرتبط أساسا بمفهوم المخاطر والتهديدات، فبظهور تهديدات ومخاطر جديدة بعد نهاية الحرب الباردة ، لم تكن معروفة بالحد التي هي عليها اليوم : الهجرة السرية ، الجريمة المنظمة ، تجارة المخدرات، المشاكل البيئية، الإرهاب...، وبالتالي أصبح المفهوم التقليدي للأمن والمبني على قدرة الدولة على حماية أراضيها وحدودها عسكريا في مواجهة أي غزو خارجي، غير قادر على احتواء هذه المخاطر، وبالتالي القدرة على تفسيرها، ومن ثم توفير وسائل وإمكانات مواجهتها .فقد شهدت الدراسات الأمنية الانتقال من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع العسكري النووي، ثم إلى طابع مجتمعي بشري ([181])
وترجع أولى المحاولات التنظيرية في مسألة تحول مفهوم الأمن إلى الباحث البريطاني باري بوزان Barry buzan سنة 1983، حيث أكد في كتاب له بعنوان " people , state and fear " أن: "الأمن لا يتلخص فقط في الأمن الوطني وحده، أي أمن الدولة فقط، ولكنه يتوسع ليشمل أبعادا وقطاعات عديدة، هذه القطاعات هي :العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي، المجتمعي ."
فالأمن العسكري ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا ومقاصد بعضها البعض تجاه البعض الآخر .ويعني الأمن السياسي الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها .والأمن الاقتصادي ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد الاولية والأسواق الضرورية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة. أما الأمن الاجتماعي ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية، والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشاف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

[180]- محمد الجابري، "موسوعة دول العالم حقائق و الأرقام"، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000، ص 226.
[181]- دعاس عيمور صالح، "التحولات الأمنية الجديدة و تأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي و الاستجابة"، في: كتاب جماعي حول "الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق"، الجزائر: الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي و مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص 63.

وأخيرا الأمن البيئي والذي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي(الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني، كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية .وطبعا لا تعمل هذه القطاعات الخمس بمعزل عن بعضها البعض، بل كل منها تحدد نقطة مركزية، أو بؤرة في الإشكالية الأمنية وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات ، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات([182])

ومنه نصل إلى نتيجة مفادها أن مفهوم الأمن، مفهوم مركب ومتعدد الأبعاد، لا يمكن أن نختزله في متغير واحد، أو وحدة تحليل واحدة، أو مستوى واحد، خاصة في عصر العولمة، فهو يأخذ أشكال متعددة.

وبالتالي يمكن أن يعرف الأمن بأنه " : حماية الفرد والجماعة الإنسانية من أي تهديدات مباشرة أو غير مباشرة، مادية كانت أو معنوية، والتي قد تمس قيم الإنسان الأساسية وتعيقه نحو التقدم والازدهار. "

فمع نهاية الحرب الباردة ونهاية الصراع بين الكتلتين، بدا واضحا أن العدو الشيوعي قد زال، وبالتالي تم القضاء على مصادر الخطر والتهديد، غير أن المرحلة اللاحقة سمحت بظهور تهديدات أو قضايا أمنية تمتاز أساسا بالتعقيد والتشابك بالإضافة إلى التنوع والتعدد، وكذلك تمتاز بفكرة التزامن والتواتر المتواصل مما يجعل التنبؤ بحدوثها وتطورها ونوعيتها أمرا صعبا ويتطلب إمكانات مادية وبشرية وتكنولوجية ليس باستطاعة كل الدول الحصول عليها.

ولعل أهم المتغيرات التي أثرت على التحول في مفهوم الأمن ما يلي:

- تعدد الفواعل الدولية، مع تراجع دور الدولة التي لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وذلك بظهور فواعل أخرى فوق قومية كالمنظمات الدولية، وفواعل تحت قومية كالجماعات العرقية بالإضافة إلى فواعل غير مرئية مثل الإرهاب الدولي.
- صعوبة الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، حيث أصبح هناك ما يمكن تسميته عولمة أمنية وسياسية واقتصادية وكذلك ثقافية.
- التداخل بين العديد من القضايا، بحيث أصبح من الصعب التمييز أو الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي.
- ظهور مواضيع أخرى تشغل الأجندة الدولية، مثل الأمن الإنساني، البيئة، الفقر، التلوث، بعدما كانت مواضيع الأمن القومي هي التي تحتل الصدارة.
- إعادة النظر في مفهوم القوة وبالتالي في كيفية وإمكانية استعمالها، فامتلاك واستخدام القوة لم يعد عسكري فقط، وإنما اقتصادي، ثقافي...الخ ([183]).

وتعتبر فرنسا بصفتها فاعلا في السياسة العالمية ، من الوحدات الأكثر تأثرا بهذه التحولات التي تنعكس على مستوى بناء ترتيبها الأمني ، الذي يعتبر الإقليم المتوسطي من ضمن أهم المتغيرات والمحددات التي تتحكم في هويتها وآليات عملها المستقبلي ، هذا الإقليم الذي يحتل فيه المغرب العربي موقعا استراتيجيا مهما تقوم من خلاله بلعب دور فعال ، فمن المنظور الفرنسي يعتبر المغرب العربي منطقة ذات عمق استراتيجي مهم بالنسبة للمسائل والقضايا الأمنية " الاورومتوسطية. "

وذلك انطلاقا من أن هذه المنطقة تمثل فعلا تناقضا كبيرا بين طرفيها ، فالضفة الشمالية فيها دول متطورة ومتجانسة اجتماعيا واقتصاديا ، في حين بالمقابل في الضفة الجنوبية هناك دول يسودها التخلف سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وعدم الترابط والتجانس فيما بينها، مما ساعد على انتشار العديد من الظواهر المرضية مثل :الإرهاب الدولي ، الجريمة المنظمة ، الهجرة السرية ، انتشار المخدرات... الخ، والتي أصبحت تهدد أمن الضفة الشمالية – خاصة فرنسا – وتهدد استقرار المنطقة ككل .([184])

---

[182]- عبد النور بن عنتر، المرجع السابق الذكر، ص 16.

[183]- مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن و الترتيبات الأمنية في المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 174، أكتوبر 2008، ص144.

[184]- مصطفى بخوش، "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الهداف"، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006، ص20.

هذا الأمر الذي تعزز خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك عملت فرنسا منذ نهاية الحرب الباردة على تنميط علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع جيرانها المغاربة، في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة، أي الانتقال من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري إلى تصور أكثر تعقيدا عن الأمن الإنساني، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب، ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار، لأن ضمان الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة جيواستراتيجية.

4-بعد التنافس الدولي:

شكلت منطقة المغرب العربي ورقة ضغط في لعبة التوازنات الدولية وساحة لاستقبال الصراع في حقبة الثنائية القطبية بين الشرق والغرب ، حيث وقعت المنطقة في استقطاب سياسي جر دولها إلى الانتماء لأحد المعسكرين المتصارعين في حقبة الحرب الباردة بانقسامها إلى محورين منذ استقلالها إلى غاية 1990، فبينما انحازت كل من الجزائر وليبيا إلى المعسكر الشرقي ، فإن المغرب وتونس وموريتانيا قد انحازوا إلى المعسكر الغربي ([185]).

أما بعد الحرب الباردة، فقد مثلت منطقة المغرب العربي بؤرة اهتمام القوى الدولية، مما جعلها موضوع منافسة بينهم خاصة بين فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

حيث تنظر فرنسا إلى المغرب العربي على أنه خط أحمر في نفوذها الدولي ، مستعدة لخوض الصراع من أجله ، حتى لو كان منافسها طرف في حجم الولايات المتحدة الأمريكية التي حققت تواجد حثيثا في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر لما تمثله المنطقة من أهمية في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب الدولي . فإذا تأملنا مليا المتغيرات الحاصلة منذ تاريخ أحداث 11 سبتمبر في منطقة المغرب العربي فإننا نجد أنها منطقة جيوسياسية، تدار فيها المصالح وعلاقات الشد والجذب ، دون ضجيج دوي الصدى . فقد أصبح ينظر إليها ، من منطلق تحييد الخطر والتهديد بالنسبة للمصالح الغربية الأوروبية والأمريكية ، مما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي لهذه المنطقة، كبؤرة تصدير محتملة لنشاط " المجموعات الإرهابية" ، وكنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطة والجنوبية الإفريقية في نفس الوقت، هذا فضلا عن الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية التي تتمتع بها منطقة المغرب العربي.

وقد أوضحت هذه المزاحمة الدولية على المنطقة المغاربية بشكل جلي ظاهرة التوتر والقلق على المسئولين الفرنسيين ، على مصير علاقة فرنسا ببلدان المغرب العربي بل أن المعلن يشير إلى أن فرنسا بصدد إعادة حساباتها في المنطقة وأنها تسير في اتجاه توطيد علاقاتها المتعددة مع بلدان المغرب العربي سواء بشكل انفرادي أو من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي نحو هذه المنطقة.

كخلاصة لهذه الأبعاد، يمكن القول أنها مجتمعة تهدف إلى خدمة تلك الركائز التي تقوم عليها السياسة الخارجية الفرنسية، سواء تحقيق الاستقلالية، العالمية، النشاط ...، في عالم متعدد الأقطاب، وذلك باعتمادها على قدراتها الذاتية، أو بقيادتها للاتحاد الأوروبي وتوجيهه سواء في منطقة المغرب العربي أو العالم ككل.

[185]- ج.ديفورك، "محاضرة بمركز الشعب للدراسات الإستراتيجية بعنوان، تنافس حاد على حوض المتوسط معطيات إفريقية مغربية"، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد1، مارس 2008، ص13

المطلب الثاني : السياسة المغاربية لفرنسا بعد الحرب الباردة

تقتضي دراسة العلاقات الفرنسية المغاربية النظر فيها عبر المقارنة بين المراحل التاريخية الثلاثة التي تم التطرق إليها في الفصل الأول.

على الرغم من بداية الحملات التوسعية والاستعمارية الفرنسية عبر العالم قبل ثورة 1789 ، إلا أن وتيرة التوسع تسارعت بعدها، خاصة بعد فشل الحملات العسكرية النابوليونية في أوروبا 1815 فتحولت الأنظار بالتالي لتعويض الإحباط النفسي قاريا، بالاستحواذ على مستعمرات خارج أوروبا وإعلانها ملحقات إقليمية فرنسية عبر العالم. ([186])، فتعد المستعمرات أكثر من وسيلة لإنقاذ الكرامة الوطنية أو بناء مستقبل زاهر لفرنسا ...فهي أيضا بمثابة أسواق واسعة و مربحة للصناعة الفرنسية.

فحقيقة، استخدمت فرنسا في ظل العقود الأولى للجمهورية الثالثة المجال الاستعماري كمحفز نفسي وآلية للتعويض عن الإخفاقات الخارجية، بنجاحات نسبية على حساب الضعفاء عبر العالم إلا أن هذه الوظيفية في المنطق الاستعماري قد تغيرت عندما تحكمت فرنسا في مجالاتها الاستعمارية، إذ استخدمت بالتالي كمنافذ اقتصادية وكمصادر لليد العاملة الرخيصة واستخدام شبابها في حملاتها العسكرية في المستعمرات وفي الحروب الأوروبية خاصة العالميتين الأولى والثانية، كما أن المفارقة الكبيرة هو أن تستخدم هذه المستعمرات بعد سقوط باريس في أيدي هتلر في 16 جوان 1942، للتأكيد على استمرار الدولة الفرنسية خارج مجالها القاري الأوروبي وعلى أن فرنسا دولة مستمرة السيادة. ([187])

وعلى حد تعبير أحد الكتاب الفرنسيين، فقد بنت فرنسا إمبراطوريتها الكبيرة ليس لأغراض اقتصادية بحتة ولكن أساسا لدوافع مرتبطة بالسمعة السياسية لفرنسا، وذلك تعويضا للضعف الفرنسي الذي ظهر جليا، والقيام بمحاولات موفقة لإعادة بناء السمعة العالمية الايجابية لفرنسا من أجل تحقيق صدارة أوروبية وقوة عالمية لفرنسا، التأكيد عليها وخلق آليات لضمان استمرارها.

وقد كان المغرب العربي إحدى المناطق التي عمدت فرنسا منذ وقت لويس الرابع عشر على محاولة احتوائها واحتلالها، خاصة بعد تراجع الهيبة العثمانية في المنطقة المتوسطية، مما زاد من الضعف النسبي المقارن للمغرب العربي في التركيبة العسكرية والاقتصادية المتوسطية، بالنظر أيضا لوتيرة التصنيع العسكري والاقتصادي وحركة التمدين التي كانت تعرفها أوروبا بعد التحول للمرحلة الاقتصادية الصناعية، وهذا ما دفع بنابليون بعد عقد صلح " تليسيت" مع ألمانيا سنة 1870 للتفكير في التوسع جنوبا لاحتلال الجزائر، المغرب و تونس، لتحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة فرنسية مسيحية.

انتقلت هذه الفكرة التوسعية إلى الملك شارل العاشر (1824- 1830)، فنظرا للمشاكل الداخلية التي كانت تواجهها فرنسا ، كان التوسع الاستعماري أحد الأساليب التي اعتبرت أكثر عقلانية لصرف النظر والانتباه عن هذه الأزمات الداخلية ، وبعد حادثة المروحة المزعومة تمكنت من احتلال الجزائر وبعد بسط نفوذها على كل من المغرب وتونس كمحميتين فرنسيتين ، وبذلك بدأ التاريخ الفرنسي مع دول المغرب العربي.

1-السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي:

خضعت دول المغرب العربي الثلاث :الجزائر، تونس، المغرب إلى الاستعمار الفرنسي في إطار الهجمة الكبرى الاستعمارية التي اجتاحت العالم، هذا الاستعمار الذي دام حوالي قرن ونصف قرن، من سنة 1830 إلى غاية سنة 1962 ، تراوح بين الاحتلال والحماية ، وتم لفترات غير متساوية لبلدان المنطقة ويلخص عبد الحميد براهيمي ظروف احتلال بلدان المغرب العربي كالآتي :([188])

- انقسام بلدان المغرب العربي وتقوقعها على نفسها، مما سهل عملية الغزو الأجنبي لبلد بعد آخر.
- ضعف الجيش في البلدان المغاربية، حيث انصرفت إلى تحصيل الضرائب وحماية الحاكم من الرعية.

---

[186]- Andrew .c, **la colonisation française en Afrique : aspects politiques,** paris : cheam , 1985 , p 19

[187]- ibid

[188]- عبد الحميد براهيمي ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص62

- المصاعب المالية التي تخبطت فيها دول المغرب العربي ، نتيجة الاختلاسات والفساد من قبل الحكام والتي رهنت البلاد والعباد ودفعتها للاستدانة من الخارج وما انجر عنها من قبول شروط قاسية أدت إلى إخضاع تلك الدول للاستعمار الفرنسي.
- انفصال الإمبراطورية العثمانية في اسطنبول عن ولاياتها مما أثر في التحكم في مجرى الأمور، وكذلك وجود صعوبات في مد يد المساعدة لبلدان المغرب العربي ، لمجابهة التهديدات الأجنبية.
كل هذه الظروف سهلت عملية الغزو المرحلي لبلاد المغرب العربي والتي بدأت بالجزائر سنة 1830 وتونس سنة 1881 و المغرب سنة 1912

أ – السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830- 1962) :
كانت الجزائر أول هدف استعماري لفرنسا من أجل السيطرة على المنطقة المغاربية ككل، حيث كانت الجزائر الحلقة القوية في العلاقات بين فرنسا والمغرب العربي بفعل امتلاكها لأسطول بحري كبير على مستوى البحر الأبيض المتوسط ، وممارستها للقرصنة البحرية كنشاط عسكري وتجاري (بفرض الإتاوات البحرية)، كما أن الجزائر كانت تعد المخزون الأول للقمح في المجال المتوسطي والذي كان المصدر الأساسي في التفاعلات الخارجية، والذي خلق مجالا لتبعية فرنسا للجزائر، و كان أحد أسباب الخلافات الدبلوماسية التي وقعت بين البلدين، خاصة بعد هزيمة الأسطول الجزائري في معركة نافارين 1827، إذ شكل هذا الحدث التاريخي نقطة التحول ليس فقط على مكانة الجزائر في الهيكلة العثمانية ولكن أيضا على مستوى التوزيع الثنائي للقوة مع فرنسا، والذي أصبح في صالح هذه الأخيرة، مما حفز القيادات الامبريالية في تفعيل مخططات لاحتلال الجزائر، بذريعة الانتقام من سوء معاملة القنصل الفرنسي العام الذي تم التلويج له بالمروحة من قبل داي الجزائر. ([189])
وقد حصل ذلك فعلا بغزو فرنسا الجزائر واحتلالها سنة 1830 ، حيث عملت فرنسا على تحطيم الدولة الجزائرية ومحوها من خريطة العالم ، باعتبارها امتدادا جغرافي لها ، عن طريق طمس الهوية الجزائرية وفرض نظام تعليمي فرنسي، بالإضافة إلى حرب الإبادة ومصادرة الأراضي وأملاك الجزائريين...الخ ([190])
كما قامت فرنسا بإصدار هيكلة قانونية مكنت من خلالها الهجرة الأوروبية والاستيطان في الجزائر ومدت السلطات الاستعمارية المهاجرين بمختلف ضروب المساعدات المادية والعقارية ، بالخصوص بعد مصادرة أملاك الدولة الجزائرية وتوزيعها على المستوطنين ، وبذلك بلغت نسبة التملك العقاري والفلاحي للأوروبيين حدود % 65 مع مرور مائة عام على استعمار الجزائر، واستغلال الأراضي والثروات الجزائرية لخدمة الاقتصاد الفرنسي ، غير أن الشعب الجزائري قد انتهج إستراتيجية دفاعية طوال فترة المقاومة، وذلك للمحافظة على كيانه وانتمائه العربي الإسلامي .لذلك كانت هناك محاولات فرنسية كثيرةلشق صفوف الحركة الوطنية الجزائرية ، وذلك بإنشاء الحركة الشعبية البربرية لتنكر على الجزائر عروبتها بتأسيس مدارس لتعليم اللهجة البربرية بحروف لاتينية ، والحملات التبشيرية كذلك . ([191])
بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، خرج الشعب الجزائري للشوارع يطالب باستقلال الجزائر وتنفيذ الوعود الفرنسية بذلك، غير أن فرنسا عززت وجودها العسكري في الجزائر ، حيث طالب رئيس الحكومة آنذاك من الجيش الفرنسي مضاعفة القوات العسكرية في الجزائر إلى ثلاثة أمثال عددها . حيث قال " :الجزائر هي فرنسا وليس بلدا أجنبيا، ولن نتسامح في الدفاع عن الأمن الداخلي للأمة ووحدة الجمهورية وسلامة أراضيها ." ([192])

[189]- Andrew .c, **la colonisation française en Afrique : aspects politiques,** op.cit, p 74

[190]- عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، الجزء 01 ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص90
[191]- علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية1945- 2000، ط، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص153
[192]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط1 ، بيروت :دار الغرب الإسلامي ، 1997 ، ص89

غير أن هذا الموقف الفرنسي المتشدد عرف تحولا كبيرا بدأ مند مؤتمر برازافيل في 30 جانفي 1944 حيث قال ديغول بأن " : الواجب الوطني يقتضي مساعدة شعوب الإمبراطورية، لتتقدم شيئا فشيئا حتى تصبح قادرة على الاشتراك في إدارة شؤونها الخاصة ."

وقد جاء هذا المؤتمر مناسبة لسماع وجهة نظر الفرنسيين ومحاولة امتصاص الموجة الاستقلالية، بطرح تنظيم جديد للإمبراطورية الفرنسية يحافظ على وحدتها ويضمن لشعوب المستعمرات نوعا من الحكم الذاتي .فمنذ 1944 وانعقاد مؤتمر برازافيل وحتى 7 مارس 1962 ، ونتيجة تطور المقاومة الجزائرية جرت العديد من المفاوضات بين فرنسا وممثلي الجزائر حتى توقيع اتفاقية إيفيان في مارس 1962 والتي قضت بإعلان استقلال الجزائر، حينما أقرت للشعب الجزائري حقه في تقرير المصير وإقامة دولة الجزائر المستقلة، ونتيجة لذلك أجري استفتاء تقرير المصير في 01 جويلية 1962 والذي شارك فيه % 90 من المسجلين، اللذين أجاب % 99 منهم بنعم لاستقلال الجزائر واعترفت فرنسا رسميا باستقلال الجزائر في 03 جويلية 1962 ، وانتخبت جمعية وطنية تأسيسية للجزائر، والتي انتخبت أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية في 26 سبتمبر 1962. ([193])

ويمكن التركيز على ثلاثة عوامل مترابطة ساهمت في حل المسالة الجزائرية وهي :([194])

- نضال الشعب الجزائري بمختلف الوسائل وتضامن شعوب العالم معه للحصول على حقه في تقرير مصيره واستقلاله.
- الظروف الدولية لتصفية الاستعمار في العالم، وقيام المجموعة الافرواسيوية ومؤتمر باندونغ عام 1955 نواة لحركة عدم الانحياز.
- جرأة ديغول وواقعيته السياسية في معالجة المسألة الجزائرية ، حيث كانت أقواله وممارسته السياسية انعكاسا للظروف التاريخية التي يحياها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، واستشفافا لمستقبل فرنسا ودورها في العالم.

ب -السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس (1881– 1956) :

بعد أن أحكمت فرنسا سيطرتها على الجزائر اهتمت بأمر تونس التي كانت القوى الأوروبية تتهافت لاحتلالها، خاصة ايطاليا التي كانت تعتبرها امتدادا إقليميا لها.

فبعد خضوع تونس لمدة طويلة لحكم البايات المحلي، وصل به الضعف والتراجع خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكانت فرنسا من بين الدول الأوروبية الأكثر حماسا لاستغلال هذا الوضع في تونس، بحكم تواجدها في قلب المغرب العربي (الجزائر)، ورغبتها في الهيمنة على هذا المجال الجغرافي الحيوي برمته، في وقت كان فيه باي تونس يعاني من أزمات مالية متتابعة وكان يواجه ضغوطات متتالية، من طرف ايطاليا وفرنسا حول فرض حماية جزئية أو كلية على تونس، كضمان كفيل باسترجاع الديون المتراكمة على تونس فقد كان مبلغ القروض الفرنسية سنة 1836 ، 25 مليون فرنك فرنسي

وبمعدل فائدة سنوي8% على فترة 15 سنة، مما يجعل المجموع الإجمالي (المبلغ الأساسي + الفوائد) 65.1 مليون فرنك ، ولكن أمام تلاعب الحكام وتبديد الثروة ، أصبحت تونس في حالة إفلاس سنة 1870بمبلغ قدره 160 مليون فرنك فرنسي، مما أجبر الباي بقبول المراقبة الفرنسية على المالية العمومية التونسية ومنها جاءت بوادر الحماية الفرنسية على تونس ([195]).

---

[193]- المرجع نفسه، ص100

[194]- سعد الدين إبراهيم وآخرون ، ديجول والعرب : العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر و المستقبل، ط 1 ، عمان : منتدى الفكر العربي، 1990، ص35

[195]- علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، ترجمة عمر بن ضو وحليمة فرفوري، تونس: دار سراس ، 1986 ، ص10

وفعلا دخلت القوات الفرنسية بتاريخ 24 افريل 1881 ، إلى الأراضي التونسية دون مقاومة تذكر على الرغم من بعض الاحتجاجات التي قدمها الباي، ولم يمضي شهر واحد حتى كانت القوات الفرنسية قد احتلت المواقع والمدن الرئيسية في تونس، منهية بذلك فعليا استقلال تونس وسيادتها . ووقع على إثرها الباي يوم 12 ماي 1881 على معاهدة الحماية التي وضعت أسس وأطر جديدة للعلاقات الفرنسية التونسية، وأعطت لفرنسا السلطة الفعلية في البلاد وتركت للباي السلطات الاسمية والرمزية الخارجية والبروتوكولية.

على الرغم من سقوط تونس نهائيا في مفك الاستعمار الفرنسي، إلا أن الشعب التونسي لم يوقف العمليات المسلحة ضد القوات الفرنسية، بالخصوص في الشرق والجنوب الشرقي من البلاد ، بعد تصاعد سيطرة الثورة التونسية التي استطاعت أن تكبد فرنسا خسائر كبيرة، خاصة في المناطق الداخلية والصحراوية . مما اضطر الجيش الفرنسي بإعادة الانتشار لاحتلال الإقليم برمته ، والتحكم في المدن الحساسة خاصة تونس العاصمة والقيروان .واستمرت حالة القمع الفرنسي للحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي خلقت ظروف بطالة بين سكان المدن ، مما زاد من الصعوبات المعيشية وعمق من الفكر الاحتجاجي الاجتماعي الذي كثيرا ما دعم بصفة غير مباشرة من طرف أقطاب الحركة الوطنية .وأمام هذه الأوضاع المتفاقمة قررت السلطات الفرنسية بعد أن شكلت أن تقوم بحل قضايا الاستعمار ، mandés France حكومة جديدة في فرنسا برئاسة ماندیس فرانس الفرنسي على أسس سلمية ، تمثلت بإعلان ماندیس فرانس نفسه عن بيان رسمي يعترف فيه بالاستقلال الذاتي لتونس . ([196])

وفي 3 جوان 1955 وبعد مفاوضات تونسية فرنسية عديدة ، وقع رئيس حكومة تونس الطاهر بن عمار عددا من الاتفاقيات أنهت الحماية الفرنسية على تونس وأمنت الاستقلال الداخلي لها ، وبتوقيع البروتوكول التونسي -الفرنسي في 20 مارس 1956 أعلن استقلال تونس النهائي . ([197])

ج – السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب (1912 – 1956) :

كان التنافس الأوروبي على أشده لاحتلال المغرب الأقصى ، حيث حصلت فرنسا على حق حفظ الأمن على الحدود الجزائرية المغربية بعد مؤتمر مدريد عام 1880 ، لملاحقة الثوار الجزائريين الفارين إلى داخل الأراضي المغربية ، كما رهن سلطان المغرب السلطان عبد العزيز مصير بلاده بسلسلة من لقروض مع فرنسا، غير أن تقلبات التوازن الدولي أخرت من استعمار المغرب الأقصى ، حيث كانت انجلترا لديها اتفاقات تجارية مهمة مع المغرب مند عام 1856 ، كما نجحت اسبانيا في احتلال الصحراء الغربية ومدن سبتة ومليلة بل وضمهم إليها سياسيا كمقاطعات اسبانية.

غير أن فرنسا صممت على احتلال المغرب الأقصى بأي ثمن كان ، ومن ثم راحت تهيئ الجو السياسي لذلك ، فعقدت عدت اتفاقيات مع الدول المنافسة لها ، تتنازل فيها عن المغرب الأقصى لفرنسا مقابل بعض التنازلات الفرنسية لهذه الدول في مناطق أخرى من العالم.

هذا بالإضافة إلى الفشل الداخلي المغربي و تزايد المتاعب الاقتصادية والمالية و الاجتماعية بسبب تفاقم الأزمة المالية الناتجة عن القروض من البنوك الفرنسية.

كل هذا عجل بتكريس الحماية والوصاية السياسية والعسكرية لفرنسا على المغرب الأقصى، ففي 30 مارس 1912 وقع السلطان المغربي مولاي عبد الحفيظ معاهدة فاس ، الخاصة بفرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى ([198])، ومع فرض نظام الحماية على المغرب استطاعت فرنسا أن تتحكم في المغرب العربي على ثلاثة مراحل ، ومع أوضاع قانونية خاصة للجزائر مستعمرة استيطاني في حين خصت تونس والمغرب بوضع الحماية.

[196]- Yves Lacoste , **Géopolitique de la méditerranée**, Paris : Armand Colin , 2006 , p 203 .

[197]- علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية1945- 2000، مرجع سبق ذكره، ص196

[198]- Yves Lacoste, **Géopolitique de la méditerranée**, op.cit, p 249-254.

وقد سعت الحكومة الفرنسية إلى إدخال مراكش في الاتحاد الفرنسي ، بعد إعلانها عن سياسة الإصلاحات في شمال إفريقيا في 24 جويلية 1947 ، وتنفيذ المراحل الأولى من مخطط الاتحاد الفرنسي، الذي يضم تونس، الجزائر والمغرب الى جانب فرنسا . وكانت هذه الفكرة تلقى رفضا شديدا من قبل السلطان والأحزاب الوطنية المغربية وردا على هذه الفكرة ، وفي محاولة لإحباطها اختار محمد بن يوسف طنجة ليعلن منها رفضه للفكرة، وتأكيده على وحدة الأراضي المغربية .وألقى فيها خطابه المشهور في 10افريل 1947، ونتيجة لذلك انتظمت المقاومة المغربية المسلحة في فرق الفدائيين التي تحولت إلى جيش التحرير المغربي الذي بدأ يهاجم مواقع الجيش الفرنسي ([199]).

و قد نشأت هذه المقاومة المسلحة، في أعقاب الإجراءات التعسفية التي قامت بها السلطات الفرنسية مثل حضر نشاط الأحزاب السياسية ، ومنع الصحف الوطنية من الصدور وإلقاء القبض على قيادات الحركة الوطنية والزج بهم في السجون، أو نفيهم إلى خارج الوطن ...الخ .ونتيجة تفاقم الأوضاع شرعت الحكومة الفرنسية في 22 أوت 1955 ولمدة 5 أيام ، بمحادثات مع ممثلي مختلف القوى السياسية في مراكش، واستمرت المفاوضات حتى الوصول إلى اتفاقية الاستقلال في 2 مارس 1956 ، وبذلك ألغيت معاهدة الحماية لسنة 1912 ، وتلا ذلك إبرام اتفاقية الاستقلال في .28 ماي 1956

إذن فقد مثلت سياسة ديغول تجاه المستعمرات الفرنسية في المغرب العربي ، نقطة تحول هامة في موقف فرنسا من مستعمراتها فمند تسلم ديغول السلطة في عام 1958 ، أدرك أنه آن الأوان لكي تتمتع هذه المستعمرات بحقها في تقرير المصير، ففي خطاب له سنة 1960 قال " : إن عبقرية القرن تبدل أيضا ظروف تصرفاتنا فيما وراء البحار، وتقودنا إلى وضع حد للاستعمار، وإنه من الطبيعي أن نستذكر الحنين إلى ما كان إبان الإمبراطورية، كالذي يأسف على عصر المصابيح التي كانت تشتغل على الزيت أو زمن القوارب الشراعية " ، ثم يضيف قائلا " : إن عبقرية القرن تدفعنا لوضع حد للاستعمار، وإن تحرير الشعوب متفق تماما مع عبقرية بلادنا ".([200])

وقد عادت سياسة تصفية الاستعمار بآثار ايجابية على موقع فرنسا الدولي من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ، ويمكن إجمال أهم هذه الآثار فيما يلي : ([201])

- تخلص فرنسا من الصفة الاستعمارية التي عرفت بها سابقا.
- تمكنت فرنسا من إقامة علاقات اقتصادية واسعة مع دول العالم الثالث، وخاصة دول المغرب العربي مما عاد عليها بالفائدة الاقتصادية الهامة باعتبارها قوة صناعية أوروبية.
- استعادة فرنسا لدورها الثقافي لنشر الثقافة والحضارة الفرنسية في دول العالم وخاصة المغرب العربي من منظور التعاون والتبادل الثقافي والحوار بين الحضارات وليس من منظور الهيمنة الاستعمارية.

السياسة التعاونية الفرنسية مع دول المغرب العربي:

لقد أدت تصفية الاستعمار الفرنسي في منطقة المغرب العربي إلى بروز حاجة ملحة للتفكير في إستراتيجية احتواء هذه الدول الحديثة الاستقلال ، واستثمارها في تحقيق الأهداف العالمية لفرنسا سواء على مستوى عمليات الاستقطاب ، التموقع العسكري ، ضمان الموارد الأولية الإنتاجية أو الإستراتيجية واحتكار الأسواق المحلية لهذه الدول كمنافسة تجارية مربحة ، بحكم العلاقات التاريخية بين فرنسا وهذه البلدان ، ووجود اتفاقيات ثنائية محافظة على المصالح الفرنسية.

لذلك انتهجت فرنسا سياسة التعاون مع هذه الدول،التي استهدفت إبقاء هذه الدول تحت هيمنتها ، واستمرار تبعيتها الاقتصادية لها .فبعد اختفاء الإمبراطورية الفرنسية و نهاية الاستعمار، كان هناك استمرار للإمبراطورية الفرنسية بطرق ووسائل أخرى، ففرنسا تنفق وتبدل الكثير من الجهود السياسية والاقتصادية...الخ ، للحفاظ على النفوذ غير الرسمي في نطاق الإمبراطورية القديمة لها ، مركزة في ذلك على المعاهدات والعلاقات الدبلوماسية والروابط الشخصية .

---

[199]- علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية1945- 2000، مرجع سبق ذكره، ص200

[200]- نفس المرجع السابق، ص207-210.

[201]- سعد الدين إبراهيم وآخرون ، ديجول والعرب : العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر و المستقبل، ط 1 ، مرجع سبق ذكره، ص36

وذلك على مستوى كل الإدارات المتعاقبة على فرنسا من ديجول إلى ساركوزي ، حيث يقول ديجول عن المغرب العربي " : بعد أن وضعت صيغة حل نهائي للقضية الجزائرية ، استعدنا من جديد سياسة الصداقة والتعاون مع الشعوب العربية ، هذه السياسة التي كانت قائمة خلال عدة قرون ، سياسة فرنسا في هذا الجزء من العالم ، بحيث أن العقل والإحساس يوجبا علينا اليوم أن تكون إحدى القواعد الأساسية لعملنا الخارجي ."

فالإستراتيجية الفرنسية اقتضت منذ حصول الدول المغاربية على استقلالها السياسي، دوام الحضور الفرنسي في هذه الدول ، والحرص على حماية المكاسب التي حصلت عليها في فترة الاستعمار المباشر.

وهذا ما عبر عنه ديجول بقوله " : إن اتجاهنا لتصفية الاستعمار في المغرب العربي هو الذي سينقذ مصالحنا ويأخذ الحقائق بعين الاعتبار، إن مصالحنا تقوم على ما يلي : حرية استثمار ما اكتشفناه ، وما سنكتشفه من البترول والغاز الطبيعي ، حرية استخدام المطارات وحق المرور لسائر مواصلاتنا مع إفريقيا السوداء ." ([202])

إذن فقد ركزت فرنسا على مبدأ العلاقة التبادلية : استقلال – تعاون ، بوضع القواعد التأسيسية لعلاقات تبعية بصفة تعاقدية .فقد عملت فرنسا على الحفاظ على قسم من المعمرين الأوروبيين في الأقطار المغربية الثلاثة وحماية مكاسبهم .ونصت الاتفاقيات الاقتصادية والمالية المبرمة بين فرنسا من جهة وتونس والمغرب من جهة أخرى، واتفاقيات ايفيان بين فرنسا والجزائر على حقوق التملك للفرنسيين المقيمين في هذه الأقطار، كما استعملت فرنسا المعونات المالية التي كانت تقدمها لهذه الدول كسلاح من أجل الحفاظ على المكاسب المذكورة ، فكل دولة مغربية تحاول تأميم ممتلكات هؤلاء الفرنسيين تواجه سلاح قطع المعونة المالية عنها ، كما تقدم فرنسا على المستوى الثاني قروضا تجارية ذات نسب فوائد متفاوتة ، تبعا لطبيعة القروض ومدتها وحساسيتها الوظيفية.

كما استخدمت فرنسا سلاحا آخر لردع أي دولة مغربية عن المساس بمصالح الرعايا الفرنسيين ، وهو إغلاق الأسواق الفرنسية في وجه المنتجات المغربية الحساسة) النبيذ ، زيت الزيتون ، الحمضيات (التي تحضى بتفضيل جمركي، بالإضافة إلى ذلك لجأت فرنسا أحيانا إلى سلاح آخر وهو عدم تجديد عقود الخبراء الفرنسيين العاملين في الدول المغاربية ، ورفض تعيين خبراء جدد ، أما السلاح الأخير فهو وضع العقبات أمام دخول العمال المغاربة إلى فرنسا ، مثل تعيين حصة معينة لكل دولة ، أو إخضاع العمال للرقابة الطبية الشديدة والطرد من فرنسا.

كما بقيت الدول المغاربية الثلاث في منطقة الفرنك ، وذلك باستخدام هذه العملة الصعبة كمرجعية قياس وتقييم نقدي، هذا ما يعود على فرنسا بفائدة كبيرة ، عن طريق شراء المنتجات المغربية بالفرنك الفرنسي والذي من شأنه أن يعزز موقف فرنسا المالي على الصعيد الدولي .([203])

هذا وقد حرصت فرنسا منذ بداية التفاوض حول اتفاقية روما المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة، على إعطاء مكانة متميزة لعلاقات السوق الأوروبية مع دول المغرب العربي منذ استقلالها.

ولا ريب في أن سياسة التعاون التي هيمنت على العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها السابقة ، احتلت حيزا مهما في نقاش واهتمام المتخصصين ، ومن المؤكد أن " التعاون " ، شكل العنصر الدائم والمستمر في استقرار العلاقات الفرنسية – المغاربية ، على الرغم من الظروف السياسية الحرجة التي كانت تعتريها من فترة لأخرى.

وقد ارتكزت بنية هذه العلاقات على عناصر عدة متداخلة، يتعلق الأول بالمساهمة الفرنسية من أجل تقديم العون لبلدان المنطقة، على الأقل في الفترة الأولى للاستقلال للنهوض بالأعباء التي تتطلبها مرحلة بناء دولة جديدة .في حين يتعلق البعد الثاني بالعلاقات الاقتصادية ، وعلى رأسها المبادلات التجارية بين الطرفين ، ويتعلق البعد الآخر في الجانب الثقافي الذي تعتمد عليه فرنسا بشكل كبير من خلال نشر قيمها وثقافتها ونموذجها الحضاري.

---

[202]- علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية1945- 2000، مرجع سبق ذكره، ص287

[203]- نفس المرجع السابق، ص 288

غير أن هذه العلاقات عرفت نوعا من التذبذب في خضم الأوضاع الدولية لتلك الفترة ، بالإضافة إلى محاولات دول المغرب العربي لفك رباط التبعية مع شمال المتوسط ، والتي تجلت خصوصا خلال موجات من التأميم طالت قطاعات حيوية ، كتأميم قطاع النفط الجزائري عام 1971 ، بالإضافة إلى الأزمة النفطية .لسنة1973 هذا بالإضافة إلى التراجع الاقتصادي الملحوظ مع انتشار أنظمة الحكم العسكرية والملكية ، حيث أحكم القطاع العام قبضته على الحياة السياسة والثقافية والاقتصادية ، فغابت الحريات العامة ، والحياة الديمقراطية ، وحرمت منطقة المغرب العربي من ديناميكية عمل القطاع الخاص المستثمر والمنتج والمنافس والموفر لفرص العمل الضرورية ، وهمشت عن حركة التجارة والاستثمار الدوليين ، فتأسست اقتصاديات وطنية ريعية محمية من المنافسة ، ومرتهنة لتقلبات أسواق المواد الأولية التي تصدرها ، مع إغفال لجميع أشكال التنمية البشرية . ([204])

إذن فقد شهد عقد السبعينات والثمانينات ، جمودا في العلاقات الفرنسية – المغاربية ، اقتصر التعاون من خلاله على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية القائمة على منح بعض المعاملات التفضيلية الهامشية إلا أنه مع مرور الوقت بدأت تتجمع عوامل سياسية واقتصادية ، ذات أبعاد إستراتيجية كبرى ، ما لبثت أن شكلت حافزا لدى فرنسا لصياغة سياسة مغاربية جديدة أخذت تتبلور مع ظهور ملامح النظام العالمي الجديد ، الذي راح يرتسم مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين.
ففي فترة ما بعد الحرب الباردة ، استعادت منطقة البحر الأبيض المتوسط أهميتها الجيواستراتيجية، وهذا ما أكد عليه الجنرال الفرنسي جورج بويس بقوله " : يظهر المتوسط مع نهاية هذاالقرن العشرين، فضاءا ذا أهمية إستراتيجية... نجد فيه المغرب حارسا على مضيق جبل طارق بينما تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق صقلية، أين تحرس تونس على ضمان أهميتها وموقعها الاستراتيجي طيلة قرون فمع زوال الخطر المباشر من الشرق، لاح في الأفق تهديد جديد من الجنوب عبر البحر الأبيض المتوسط تمثل في الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة...الخ ، لذلك ركزت فرنسا أولوياتها الإستراتيجية جنوبا.
ففي استطلاع للرأي العام الفرنسي، وبتكليف من وزارة الدفاع الفرنسية في ماي 1991 ، أظهر أن 58 % من المواطنين الفرنسيين يعتقدون أن التهديد الرئيسي يأتي من الجنوب، خاصة مع تفاقم الأزمة الجزائرية، واعتبارها بمثابة قاعدة إرهابية تهدد أمن فرنسا.

وهذا ما دفع إلى تحول كبير في السياسة الفرنسية بشأن انتشار السلاح النووي في العالم، ففي عام1995 وقعت فرنسا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعود إلى عام 1968 ، حيث أصبحت من أهم مؤازريها .

هذا بالإضافة طبعا إلى المصالح الفرنسية الاقتصادية، الثقافية، الإستراتيجية...الخ ، المتزايدة في المنطقة لذلك كثفت فرنسا من تواجدها على كل المستويات السياسية، الاقتصادية، الثقافية...الخ ، وذالك سواء بمفردها في إطار علاقات ثنائية مع هذه الدول، أو من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي نحو هذه المنطقة.
إذن فقد ركزت فرنسا على الدفاع عن مصالحها في المنطقة معتمدة في ذلك على الوسائل الدبلوماسية والتنموية بالإضافة إلى مهمتها التقليدية " المهمة الحضارية."

[204]- هاني الشميطلي ، " أوروبا والمتوسط تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من اجل المتوسط " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 19 ، جويلية 2008 ، ص 146

وفي هذا الصدد يقول الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران " : أقول وأكرر أن فرنسا وتونس والمغرب والجزائر، أمم بينها علاقات وطيدة بحيث ما يمس إحداها يؤثر مباشرة في الأخرى."
أما شيراك فقال: "إن فرنسا عملت دائما على كسب علاقات صداقة في العالم بأسره و ستعمل في المستقبل على الحفاظ عليها، وتوطيد أواصرها خاصة تلك التي ربطتها مع بلدان المغرب العربي والتي تقع مباشرة وبالموازاة مع فرنسا في جنوب الحوض المتوسط الذي يجعل من مصيرنا واحد " ([205])
وهذا ما أكد عليه الرئيس الفرنسي الحالي نيكولا ساركوزي بقوله " : مستقبل أوروبا يكمن في الجنوب وبإدارتها الظهر للمتوسط تقطع ليس فقط منبعا ثقافيا وأخلاقيا وروحيا".
بالإضافة إلى الزيارات المتعددة للرؤساء الفرنسيين إلى دول المغرب العربي ، خاصة تلك الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس السابق جاك شيراك إلى الجزائر سنة 2003 ، والتي مثلت أول زيارة رسمية لهذا البلد مند استقلاله ([206]).

كما أن الرئيس الحالي نيكولا ساركوزي بعد وصوله مباشرة إلى الحكم سنة 2007 خص الدول المغاربية الثلاث : الجزائر ، تونس ، المغرب ، بزيارات متتالية ، مثلت أول زيارة له خارج أوروبا ، مؤكدا فيها على أولوية هذه المنطقة بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية.
إذن يرتكز اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي ، بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة التي وردت في المطلب الأول من هذا المبحث، بكل أبعادها الجيوبوليتيكية ، الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى التهديدات الأمنية الآتية من هذه المنطقة ، والمنافسة الدولية المتزايدة الحدة عليها.
وفي هذا الإطار وضعت فرنسا إستراتيجية دفاعية أكثر منها هجومية في المنطقة، ترتكز أساسا على سياسة التعاون مع دول المنطقة، وذلك لضمان مصالحها المختلفة في المنطقة بكل أبعادها، وتفادي أو الحد من الأخطار الآتية منها.

وذلك لأن سياسة التعاون تبقى أحد أهم عناصر السياسة الخارجية في عصرنا هذا ، لأن التهديد باستخدام الأسلحة ، الذي كان أداة أساسية في العلاقات الدولية لعقود وقرون ، تشكل استثناءا في وقتنا هذا، وبالتالي اعتمدت فرنسا لتحقيق أهدافها ومصالحها أكثر من أي وقت مضى على الأساليب الاقتصادية، الثقافية السياسية الدبلوماسية ، غير أن هذا لا يلغي وجود تدابير عسكرية أمنية كملجأ أخير.
وفي هذا السياق يقول ، جانيتي ، أحد منظري فلسفة التعاون الفرنسية ما يلي " : فمهما قمنا به ، فسياسة التعاون ستبقى أحد عناصر السياسة الخارجية ، وتزداد أهميتها ومحوريتها يوما بعد يوم ، فالتهديد باستخدام الأسلحة ، الذي كان أداة أساسية في العلاقات الدولية لقرون، يشكل استثناءا في العصر النووي فالدول التي تريد أن تحقق أهدافها ومصالحها، أو أن تدافع وتوسع من أهدافها الإستراتيجية والإيديولوجية، عليها أن تلجأ أكثر من أي وقت مضى للأساليب الاقتصادية ، التقنية والثقافية ، خاصة مع العلم أن الثورة التكنولوجية في المواصلات قد قربت من المسافات وبين القارات مما يجعل كل سياسة خارجية سياسة كونية ." ([207])

إن كل هذا يدخل في إطار بناء حلقة أساسية في الإستراتيجية العالمية الفرنسية، بصفة تمكن فرنسا من تطوير قوة عالمية، تساعد على بناء عالم متعدد الأقطاب، بكسر صلابة الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[205]- حوار مع شيراك في حصة وجوه عالمية، قناة العربية، يوم الأحد 29 فيفري 2004، على الساعة 20:30 :
http://www.alarabiya.net/ProgramsOfAlArabiya.html

[206]- الجزائر تستقبل شيراك غدا في أول زيارة دولة لرئيس فرنسي منذ عام 1962، في:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=155467&issueno=8859

[207]- Irad malkin , **la France et la méditerranée : vingt-sept siècles d'interdépendance** , New York : brill, 1990, p 156.

المبحث الثاني :الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في المنطقة

تم الاعتماد في هذا المبحث على الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في المغرب العربي، والتي تدخل ضمن الإستراتيجية الفرنسية الشاملة في المغرب العربي، وذلك في المطلب الأول بعرض تحليلي إحصائي لركائز السياسة الفرنسية الثنائية ، مع كل من الجزائر ، المغرب ، وتونس ، ثم بعد ذلك التعرض في المطلب الثاني إلى دور ومكانة فرنسا في العلاقات الأوروبية المغاربية من خلال الشراكة الاورومتوسطية ، وذلك للوصول إلى تحديد أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في المغرب العربي سواء بشكل انفرادي أو تحت لواء الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول :السياسة الاقتصادية الثنائية الفرنسية مع المغرب العربي.

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية أحد محاور السياسة الدولية إلى جانب الدبلوماسية متعددة الأطراف وتحتل الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية مركزا مهما في إدارة السياسة الاقتصادية الدولية لفرنسا، حيث تهدف إلى تطوير الصادرات وكذا دعم المؤسسات الفرنسية التي تبدي استعدادا لدخول الأسواق الأجنبية وتحاول فرنسا التي تعتمد على مركزية أكبر في إدارة مصالحها الاقتصادية في الخارج على تجنيد كل هياكلها الإدارية :وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التجارة الخارجية، وزارة الاقتصاد والمالية، وحتى رئاسة الجمهورية وذلك لكسب أسواق تجارية واستثمارية في الخارج ([208])، وقد عملت فرنسا على ربط اقتصاديات الدول المغاربية بفرنسا مباشرة ، وذلك من خلال:

1-السياسة المالية الفرنسية في المغرب العربي:

سعت فرنسا لتكريس التبعية المالية لهذه الدول، من خلال إدراجها ضمن منطقة الفرنك الفرنسي، هذه فبالرغم من تبني ، Euro " التبعية المالية التي استمرت مع صدور العملة الأوروبية المشتركة " اليورو هذه الدول لعملية التقييم المركب للعملات المحلي مقارنة مع سلات العملات الصعبة تتوسطها بقية القيمة المقارنة للعملة المحلية مع الدولار الأمريكي، منذ سبعينات القرن الماضي، إلا أن الدول الثلاث تميل إلى استخدام العملة الفرنسية كمرجعية قياس وتقييم نقدي، مما جعل من العملات الوطنية للدول المغاربية مربوطة بالعملة المرجعية الفرنسية ، كما أن هذه الأنساق النقدية ذات الصفة التبعية ، تعرقل من قدرات الدول المغاربية في فرض الرقابة على الصرف أو وضع قيود على الدول أو شروط تنظيمية لعمليات تحويل الأموال للخارج، كما أن استعمال الدول المغاربية لهذه العملة ، سوف يعمل على دعم القيمة التجارية سواء للفرنك سابقا أو اليورو حاليا، مقارنة بالعملات الأخرى وبالتالي تقوية مكانة فرنسا الاقتصادية عالميا، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه التبعية المالية كرست بشكل كبير وواضح تفضيل الدول المغاربية للمتاجرة مع فرنسا بالدرجة الأولى ، وهذا ما يخدم الاقتصاد الفرنسي، خاصة في عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الأسواق المغاربية ، التي فتحت شهيتها للسلع والبضائع العالمية وخاصة الفرنسية منها ، مما سوف يقوي من جهة أخرى الاقتصاد الفرنسي ويحافظ بالتالي على المؤسسات الاقتصادية بها . إضافة إلى ذلك خلقت فرنسا مجالات هيمنة أخرى، عن طريق سياسة المساعدات المالية، والتي تعتبر أحد أهم ركائز السياسة المغاربية لفرنسا ، الهادفة لتغلغل رؤوس الأموال الفرنسية في التركيبات الاقتصادية المغاربية بصفة تربطها بالاقتصاد الفرنسي، وذلك منذ استقلالها وحتى الآن.

وتتكون هذه المساعدات من نوعين : الأولى ذات صفة عمومية موجهة إما لتغطية العجز المالي في ميزانيات الدول المغاربية ، وهذا ما يسمح لتقوية التأثير السياسي الفرنسي في هذه الدول ، أو بتقديم القروض الضرورية لدعم المشاريع التنموية في هذه المنطقة ، خاصة في مجالات التربية والتعليم والصحة والتكوين المهني ، بالإضافة إلى شروط التحول نحو الديمقراطية وإصلاح قطاعي الإدارة والعدالة... الخ .كما تقدم فرنسا على المستوى الثاني، قروضا تجارية ذات نسب فوائد متفاوتة تبعا لطبيعة القروض ومدتها وحساسيتها الوظيفية .والشكل التالي يوضح توزيع المساعدات الفرنسية حسب المناطق ([209])

---

[208]- Marie Christine kessler, **la politique étrangère de la France acteurs et processus**, op. Cit, p 275.

[209]- Comité d'aide au développement française, "France : coopération pour le développement «, p112, dans : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Rapport_OCDE.pdf

نسبة توزيع المساعدات الفرنسية عبر العالم سنة 2002

Europe	Océanie	Amérique du Sud	Moyen-Orient	Asie	Afrique du Nord	Afrique subsaharienne
1%	20%	3%	3%	7%	19%	47%

إذن تمثل المساعدة الفرنسية للمنطقة حوالي % 19 من ميزانية المساعدة الفرنسية العالمية ، هذه النسبة التي بقيت تتأرجح منذ بداية التسعينات بين % 15 و % 19 ، حسب الظروف والمعطيات لكل دولة، حيث ترتبط زيادة أو تراجع هذه المساعدات بمدى ولاء هذه الدول للسياسات الفرنسية ، ومدى تقدم الإصلاحات السياسية وخاصة الاقتصادية المشروطة.

فبعدما كانت الجزائر المستفيد الأكبر من الدعم المالي الفرنسي سواء العمومي أو الخاص، فإن مكانتها تراجعت لصالح المغرب، خاصة منذ أزمة التسعينات في الجزائر([210])، إذ قدرت المساعدات الفرنسية للجزائر 599.5مليون فرنك فرنسي، بينما كانت حصة المغرب 1502.4 مليون فرنك فرنسي، أما ، سنة 2001 تونس فقد حضيت ب 596.5 مليون فرنك فرنسي . وفي سنة 2007 فقد قدرت قيمة المساعدات المالية المقدمة للمغرب الأقصى 460 مليون يورو، بينما كانت حصة الجزائر 250 مليون يورو، أما تونس فقدرت حصتها ب 94 مليون يورو .إن هامشية الجزائر في السياسة المالية الخارجية الفرنسية يبين مدى تركيز فرنسا على دعم الأنظمة السياسية الموالية لها، نظرا لعلاقاتها المتوترة دائما مع الجزائر.

وقد انعكست هذه السياسة المالية سلبا على هذه الدول، حيث وجدت نفسها محاصرة بدين خارجي كبير قدر سنة 2008 بالنسبة للجزائر 604.14 مليون يورو ، وبالنسبة للمغرب الأقصى1224.93 مليون يورو ، وقدر بالنسبة لتونس 924.20 مليون يورو ([211])، وهذا ما زاد من تبعية هذه الدول لفرنسا التي بقيت دوما الرابح الوحيد في إطار هذه العلاقات غير المتكافئة ، فالدول المغاربية عليها أن توفي ديونها لفرنسا بالإضافة إلى فائدة هذه الديون ، أو تعوضها مقابل ذلك بمشاريع استثمارية مباشرة ، عن طريق خوصصة الشركات العمومية لهذه الدول.

2-موقع فرنسا في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي:

تعتبر دول المغرب العربي من أبرز الشركاء التجاريين لفرنسا في إفريقيا، ويتعلق الأمر تحديدا بالدول المغاربية الثلاث : الجزائر ، تونس ، المغرب ، والتي تغطي مجتمعة نسبة % 50 من المبادلات التجارية في إفريقيا، وعلى إثرها تمتلك فرنسا اليوم شبكة كبيرة من المصالح في مقدمتها المصالح الاقتصادية حيث تتصدر الدولة الفرنسية قائمة الشركاء والمستثمرين على السواء، في الدول الثلاثة، بنسبة تناهز الثلث في أرقام المبادلات والاستثمارات.

أ – موقعها في التجارة الخارجية الجزائرية:

تعتبر فرنسا – حسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية –أول شريك تجاري للجزائر، وذلك على مدى الفترة الموالية لنهاية الحرب الباردة تقريبا حتى أيامنا هذه، حيث عرفت العلاقات التجارية ارتفاع تدريجي منذ سنوات التسعينات.

وبذلك تعتبر الجزائر الشريك التجاري الأول لفرنسا في إفريقيا، وهي ثالث أكبر سوق للصادرات الفرنسية خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،OCDE بعد الصين وروسيا .

[210]- Le SÉNAT français, "crédits d'aide publique au développement affectés aux pays du Maghreb 2000-2001" , p 17,50,87 , dans : http://www.senat.fr/rap/r00-083/r00-0831.pdf

[211]- "Encours des créances de la France sur les États étrangers au 31 décembre 2008" , dans : http://www.minefe.gouv.fr/directions_services/dgtpe/international/encours_creances071231.pdf

ومن بين أهم الواردات الفرنسية للجزائر نجد القمح الصلب واللين، الحليب السكر والفواكه، السيارات المعدات الكهربائية...الخ، حيث تعتبر فرنسا أول ممون رئيسي للجزائر عام 2008 ، وذلك بقيمة 6465 مليون دولار، لتكون بذلك حصتها من السوق الجزائرية بقيمة16.51% .

وقد سجلت نفس المعطيات عام 2007 ، وذلك باحتلال فرنسا للمركز الأول كأول ممون للجزائر حيث بلغت قيمة صادراتها للجزائر 4614 مليون دولار ، بنسبة 16.75% من سوق الصادرات الجزائرية، وقد تعزز هذا المركز الريادي خلال سنة 2004 بقيمة 4126 مليون دولار، بنسبة تغطية لسوق الصادرات الجزائرية مقدرة ب% 22.67 ، كما سجلت سنة 2002 نفس التوجه بصدارة فرنسا في قائمة ممولي الجزائر بقيمة 3543 مليون دولار بنسبة قدرها 30.6 % ([212])

وقد ظلت فرنسا محافظة على المركز الأول في قائمة ممولي الجزائر منذ سنوات التسعينات وذلك بنسبة 23.1% مابين عامي 1990 وعام 1997 ، وبنسبة % 23.3 عام1999 أما فيما يخص الواردات، فإنها تحتل مراكز متقدمة أيضا، ففي سنة 2002 احتلت المركز الرابع بقيمة 2460مليون دولار بنسبة قدرها % 12.80، وذلك بعد كل من ايطاليا،اسبانيا والولايات المتحدة .وفي سنة 2003فقد احتلت المركز الثاني بقيمة 2911 مليون دولار، بنسبة% 15.22 ، من صادرات الجزائر،وذلك بعد ايطاليا التي تحصلت 4305مليون دولار بنسبة.% 22.50 أما في سنة 2004 فقد احتلت فرنسا المركز الثالث في قائمة زبائن الجزائر بقيمة 3615 مليون دولار، بنسبة قدرها% 11.40 ، وذلك بعد كل من الولايات المتحدة وايطاليا.وفي سنة 2008 جاءت في المرتبة الرابعة بقيمة 6481 مليون دولار بنسبة قدرها % 8.21 من الصادرات الجزائرية ، وتتركز نسبة الموارد الطاقوية في الواردات الفرنسية من الجزائر نسبة 91.38 %، وبذلك تحتل مركز رابع مستورد لهذه المادة من الجزائر، بعد كل من ايطاليا واسبانيا وهولندا. فالجزائر تحتل مرتبة خامس مزود لفرنسا بالنفط وثالث ممون لها بالغاز، حيث تغطي 24%من حاجيات فرنسا من الغاز، لهذا تمثل الجزائر مورد كبير ومهم لمصادر الطاقة لفرنسا التي تعاني من تبعية كبيرة للخارج في مجال الطاقة ، وذلك بحكم افتقارها لهذه المواد ، إذ أن إنتاج الطاقة في فرنسا مرتبط أساسا بالفحم والطاقة الكهربائية.

من خلال هذه الأرقام يمكن ملاحظة الدور المتقدم لفرنسا في قائمة الشركاء التجاريين للجزائر، كأول شريك تجاري) أول ممون وثالث زبون(، حيث سجل إجمالي المبادلات التجارية للجزائر 6.5 مليار 6.47 مليار يورو ، بينما أصبح سنة 2002 ،) صادرات -واردات (مع فرنسا عام2001 يورو، غير أنها سجلت تحسنا بنسبة % 5.2 سنة 2003 ، وذلك بمبلغ قدر ب 6.7 مليار يورو، بينما بلغت حصة فرنسا من السوق الجزائرية % 17 في سنة 2007 وذلك بمبلغ 705 مليار يورو.

ب -موقع فرنسا في التجارة الخارجية المغربية:

تتصدر فرنسا قائمة ممولي المغرب كما هو الحال بالنسبة للجزائر، فقد تراوحت نسبة تغطية فرنسا للواردات المغربية خلال الفترة 1990-1997 ما بين 22.9% و 20.7% على التوالي . وقد ظلت فرنسا في عام 2002 محتفظة بالمركز الأول في قائمة الممونين، بإجمالي 2519 مليون دولار بنسبة 21.2% من مجموع الواردات المغربية، وحسب إحصائيات الواردات المغربية لعام 2003 فإن فرنسا تصدرت أيضا قائمة ممولي المغرب، حيث احتلت المركز الأول عام 2003 بنسبة20.7% من مجموع الواردات المغربية المقدرة ب 12.3 مليار يورو .وتعود نسبة 42.7% من الصادرات الفرنسية للمغرب الأقصى إلى المكونات الالكترونية، المنسوجات ومنتجات الحديد والصلب، 22.2% من معدات الاتصالات وأجهزة الحاسوب وأدوات البناء ، والمحركات والمولدات الكهربائية ، والسلع الاستهلاكية 12%من المواد الصيدلانية، 8.3% للمنتجات الزراعية، والسيارات 6.8% ، والمواد الطاقوية – خاصة البترول المكرر بنسبة.3.8%

[212]- L'Office National algérien des Statistiques (ONS)," les échanges commerciaux entre la France et l'Algérie», dans : http://www.ons.dz/-Commerce-Exterieur-.html?debut_articles=20#pagination_articles

أما فيما يخص الصادرات المغربية، فإن فرنسا تعتبر أيضا أول زبون للمغرب ، ففي سنة2000 قدرت ب 2.5 مليار يورو ، وذلك بنسبة 28% من صادرات المغرب الأقصى 2 ، أما في سنة2002 فقد كانت فرنسا الزبونة الأولى للمغرب بقيمة 2355 مليون دولار ، بنسبة قدرها 14.9% من مجموع الصادرات المغربية ، وقد سجل نفس التوجه في قيمة الصادرات المغربية لعام 2003 ، أين احتلت فرنسا المركز الأول بنسبة 33.8% وتتركز الصادرات المغربية لفرنسا في المنسوجات، المكونات الالكترونية والكهربائية والمنتجات الغذائية التي تمثل 80% من مشتريات فرنسا ([213]).

ج - موقع فرنسا في التجارة الخارجية التونسية:

تحتل فرنسا مرتبة الشريك التجاري الأول لتونس (أول زبون وممون)، كما تصنف تونس ضمن الخمسة وعشرون دولة الأولى الشريكة لفرنسا ، حيث تحتل المرتبة 23 كزبون و 21 كمورد لفرنسا .([214])

فتحتل فرنسا المركز الأول في تموين الواردات التونسية ، وذلك منذ التسعينات بنسبة تتروح ما بين 27.9%عام 1990 و 23.8% عام 1997 ، ليتعزز بعد ذلك مركزها سنة 1998 ببلوغها نسبة27 ، من حصة الواردات التونسية . وقد حافظت فرنسا على نفس المركز في قائمة مموني تونس لعام2002 بحجم صادرات بلغ 2.08 مليار يورو .و في سنة 2003 بالرغم من تراجع الصادرات الفرنسية لتونس بنسبة 7.2% عن عام 2002، إلا أنها احتفظت بالمركز الأول في قائمة مموني تونس .إلا أنها رجعت وتحسنت سنة 2004 بنسبة تغطية تعادل25.1%

كما تعتبر فرنسا الزبون الأول لتونس بنسب متفاوتة ، حيث قدرت عام 1990 ب 26.6% ، أما عام 1996 كانت 25.7% كما احتلت فرنسا نفس المرتبة عام 2004 بنسبة تفوق33.1% ، أما سنة 2008 فقد بلغت نسبة الصادرات التونسية إلى فرنسا 29.3%

وتشكل المعدات الكهربائية والالكترونية % 28 من المبادلات التجارية الثنائية بينهما بينما، يشكل النسيج 29%، هذا بالإضافة إلى المواد الغذائية ، والسيارات...الخ.

موقع فرنسا في الاستثمارات الأجنبية لدول المغرب العربي:

أ – الاستثمارات الفرنسية في الجزائر:

لقد شهدت حركية الاستثمارات الفرنسية في الجزائر ازدهارا كبيرا، وذلك في السنوات الأولى من الألفية الجديدة – مقارنة بالدول المغاربية الأخرى – وذلك نظرا لعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، هذا بالإضافة إلى خوض الجزائر في غمار مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بغرض الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث تم الشروع التدريجي في وضع الإطار القانوني والتنظيمي ، لرفع كل الحواجز المفروضة في السابق على الاستثمار الأجنبي، مع أخذ التدابير اللازمة لتشجيعه.

لذلك عرفت الاستثمارات الفرنسية في الجزائر انتعاشا كبيرا منذ سنة 2001-2002 عندما بلغت قيمة 600 مليون يورو، لتشهد بعد ذلك هذه الاستثمارات نموا متزايدا ، إذ سجلت سنة 2003 ارتفاع إلى 1 مليار يورو، لتصل سنة 2005 إلى 4 مليار يورو ([215])، وذلك في قطاعات النقل الكهرباء، المحروقات ، مليار يورو، التجهيز الصناعي، البناء...الخ، و بذلك تعد فرنسا ثاني مستثمر في قطاع المحروقات في الجزائر وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأول مستثمر في باقي القطاعات الأخرى خارج المحروقات .ففي قطاع المحروقات والذي يمثل قطاع حيوي بالنسبة للجزائر كمنتج ، وبالنسبة لفرنسا كمستهلك ومستثمر تعتبر شركة " توتال " الفرنسية المجموعة البترولية الفرنسية الوحيدة التي كانت لها وجود مباشر في الجزائر قبل عام 2000، فبعد تأميم مصالحها في بداية عام 1970 ، سجلت هذه الشركة البترولية

[213]- "Les relations économiques et financières franco-marocaines",p02, dans : http://www.financesmediterranee.com/pdf/pays/FM_DREE_Maroc_RelationEco&Fin.pdf

[214]- -"les échanges commerciaux franco-tunisiens", dans : http://www.ambassadefrance-tn.org/france_tunisie/spip.php?article422

[215]- -"les relations économiques franco-algérienne», dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top

الفرنسية عودة ملحوظة في قطاع المحروقات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، حيث تشارك " توتال " حاليا طبقا للعقد المبرم عام 1995 ، بنسبة 35% في حقول الغاز والسوائل ب"تين-فوري - تابنوقورت " إلى جانب سونطراك 35% و ريبسول الاسبانية 30% ، كما استطاعت الشركة الفرنسية توتال تسجيل خطوات استثمارية كبيرة خلال سنوات الانفراج السياسي في الجزائر، حيث وقعت مع شركة " اركو – الجزائر" في سبتمبر 1999 على عقد يسمح للشركة الفرنسية بالحصول على 40% من أسهم اقتسام إنتاج حقل "روض البغل" ، ومن جهتها ظفرت شركة " اونتروبوز " الفرنسية عام 2001 بعقد قيمته 89 مليون دولار لتطوير إنتاج حقل " منزل الجنات – شمال ." ([216])

وفي أكتوبر 2001 أبرمت اتفاقية بين شركة سونطراك الجزائرية والشركة الفرنسية توتال ، وذلك للحصول على اكتشافات جديدة في مجال المحروقات في الصحراء الجزائرية.

أما في سنوات ما بين1993 -1995 فقد تم إحصاء عدد المشاريع الفرنسية في قطاع البترول ب 18 مشروع أي بنسبة 23% من السوق الجزائرية بمبلغ قدره 971.6 مليون دج . أما الفترة ما بين 2002-2008 فقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية بصفة عامة 121 ، بقيمة 39376 مليون دج.

أما خارج قطاع المحروقات ، فيعد قطاع السيارات قطاع جد حيوي بالنسبة للاستثمارات الفرنسية في الجزائر، حيث يعد الاستثمار في قطاع السيارات في منطقة المغرب العربي عموما نشاط مهم في الاقتصاد الفرنسي، والذي تنامى بصورة متزايدة في السنوات القليلة الماضية، ومتوقع أن تزداد في السنوات المقبلة، خاصة بسبب زيادة الطلب على السيارات الجديدة من طرف الطبقة الوسطى في كل من تونس ، الجزائر والمغرب.

فمع نهاية التسعينات، حيث عرف الاقتصاد الجزائري انتعاش كبير بعد سنة 2000 ، إذ شهدت الساحة الجزائرية عددا متزايدا من الموزعين والمستوردين ، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة ، بالإضافة إلى تطبيق سياسة البيع بالتقسيط ، وذلك بالإقراض من البنوك لشراء السيارات بالإضافة إلى منع إدخال السيارات القديمة إلى الجزائر ، وهذا ما زاد من نسبة الطلب على السيارات الجديدة

فعلى الرغم من وجود حوالي 30 ماركة مختلفة من السيارات، إلا أن السيارات الفرنسية تستحوذ على 70% من سوق السيارات في الجزائر، حيث تغطي واردات الجزائر من هذه السيارات 24% من إجمالي الصادرات الفرنسية للجزائر،والتي تمتلكها الشركات الفرنسية رونو وبيجو سيتروان.

فشركة رونو ممثلة في الجزائر بشركة ممولة 100% من طرف الشركة الأم بفرنسا ، وقد أنشئت هذه الشركة في الجزائر سنة1997 ، حيث باعت شركة رونو 22098 سيارة جديدة بالإضافة إلى 24508 من سيارة داسيا ، وبهذا أصبحت رونو في 2004 أول ممون للجزائر، آخذة بذلك مكان بيجو التي تربعت على العرش منذ استقلال الجزائر .فمنذ سنة 2003 إلى 2004 بلغت نسبة زيادة المبيعات 74%. وفي الفترة الممتدة بين 2000 و 2004 عرفت نسبة الزيادة 164% هذا بالإضافة إلى استثماراتها في قطاع غيار والمعدات الكهربائية للسيارات في الجزائر.

أما شركة بيجو فهي ممثلة في الجزائر من خلال شركة فرعية ممولة 100% من قبل الشركة المصنعة الأم، وذلك سنة 1992 ، لكنها عملت من قبل مع شركة محلية بصفة مستورد فقط، وتتكون بيجو في الجزائر من 31 وكالة، وهي لا تصنع السيارات أو تركبها وإنما تستوردها جاهزة وتبيعها، حيث لطالما كانت بيجو الرائدة في السوق الجزائرية بنسبة 25% منها، حتى عام 2004 عندما بلغت حصة شركة رونو الفرنسية 20% ، بينما بلغت حصة بيجو 19% من السوق الجزائرية.

وفي الوقت الحالي هناك العديد من المشاورات والمفاوضات بين الطرفين الفرنسي والجزائري حول إمكانية تركيب السيارات مباشرة في الجزائر.

[216]- amor Khelif, " la reforme du secteur des hydrocarbures en Algérie de la dépendance économique à … la dépendance économique " , **NAQD , revue d'études et de critique sociale** , Alger : centre national du livre n 12 , printemps - été 1999, p 166, 186 .

كما تستثمر فرنسا في قطاع التغذية بمبلغ 91 مليون يورو ، لتصل بذلك إلى أكثر من 60% من الاستثمارات الفرنسية ، كما يمثل قطاع إنتاج الأدوية مليون يورو فقط ، وبالتالي تعتبر فرنسا ثاني أكبر مستثمر أجنبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ([217]).

ب – الاستثمارات الفرنسية في المغرب الأقصى:

في دراستنا عن الأصل الجغرافي للمستثمرين الأجانب في المغرب الأقصى، وجدنا هيمنة العاصمة الفرنسية عليها حيث تحتل المركز الأول .فبين عام 1991-1998 مثل الاستثمار المباشر الفرنسي 26.1% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المغرب ([218])، وعلى مدى الفترة 2001-2007 والاستثمارات الفرنسية في المغرب تنمو بمعدل 1.18 مليون يورو في السنة لتمثل 56.7% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في المغرب .وبهذا احتل المغرب المركز 18 سنة 2005 ، في قائمة الدول المستقبلة للاستثمارات الفرنسية في العالم، متقدما على تونس التي تحتل المرتبة 41 والجزائر المرتبة 50 فيوجد في المغرب 500 فرع للشركات الفرنسية بحيث تشغل مالا يقل عن 75000 عامل ، ويتعلق الأمر بشركات :توتال، فيفندي اونيفيرسيل، فرانس تليكوم، سويز، رونو، الكاتيل، الستوم، سوسييتي جينيرال بي ان بي باريبا، وغيرها من الشركات الفرنسية التي يعود تواجدها بالسوق المغربية إلى عقود طويلة وتتبع الاستثمارات الفرنسية في المغرب الأقصى منطق طلبات السوق المغربية ، وذلك في كل من المواد الغذائية ، مخابر الأدوية، البنوك ، التأمين ، البيئة ، الطاقة ، السياحة ، الاتصالات ، مواد البناء ، بمعنى منطق الإنتاج من أجل التصدير ، وخاصة في الفواكه والخضروات والمعدات الكهربائية والالكترونية تركيب السيارات ،وكذلك في مجال النسيج أو الملابس . والمخطط التالي يبين هيمنة الاستثمارات الفرنسية في المغرب الأقصى مقارنة مع العدد الإجمالي للاستثمارات الأجنبية

ويعتبر الاستثمار في قطاع السيارات من القطاعات الحيوية بالنسبة لفرنسا في المغرب الأقصى، سواء في مجال البيع أو في مجال تركيب السيارات في المغرب وتصديرها.

حيث حصلت شركة رونو الفرنسية، الممثلة في المغرب الأقصى تحت اسم" رونو المغرب "على المرتبة الأولى في المغرب سنة 2004 ، من حيث رقم مبيعات السيارات الجديدة بقيمة 19.9% من إجمالي المبيعات ، وذلك بزيادة قدرها 34.8% عن سنة . 2003 غير أنها انتهجت إستراتيجية جديدة ، فبدلا من Logan استيراد السيارات من فرنسا ، اتجهت استثماراتها نحو تركيب السيارات في المغرب من نوع وذلك بأسعار منخفضة مقارنة مع استيرادها جاهزة من فرنسا ، رغبة منها في اكتساح السوق المغاربية بصفة عامة هذه السوق التي تلعب فيها الأسعار دورا هاما في توجيه الزبائن نحو ماركات معينة ففي جويلية 2003 وقعت رونو بروتوكول اتفاقية تركيب السيارات في المغرب، مع الشركة المغربية لصناعة somaca وذلك بقيمة 330 مليون درهم ل رونو و 55 مليون درهم لها، كما احتلت شركة بيجو الفرنسية المرتبة الثانية بعد رونو بنسبة 19.4% من نسبة مبيعات السيارات في سنة 2004.

كما تركب السيارات من نوع بيجو أيضا بالتعاقد مع شركة somaca المغربية ، برأس مال قدره20% ل somaca و 80% لبيجو، وهذا ما يعتبر مشروعا جد إيجابي بالنسبة لفرنسا، نظرا للتكاليف القليلة التي يستلزمها تركيب السيارات في المغرب، بالإضافة إلى أنها معفاة من الضرائب الضخمة التي تفرض عليها عندما تدخل السيارات جاهزة من فرنسا إلى السوق المغربية، حيث قررت إنتاج 30000 سيارة سنويا 15000 منها موجهة للتصدير، ليس للمنطقة المغاربية فقط ، وإنما لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب الصحراء الإفريقية، مع العلم أن قدرة إنتاج somaca النهائية يمكن أن تصل إلى 66000 سيارة سنويا ([219]).

---

[217]- " les relations économiques franco-algérienne" , dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top

[218]- said toufik , " multinationalisation et efficience productive dans l'industrie marocaine " , communication au Colloque "économie méditerranée monde arabe ", 20-21 septembre 2002 , Sousse la Tunisie, p 7-8.dans : http://web.univ-pau.fr/RECHERCHE/GDRI-EMMA/activites/Coll-com/423/Toufik.pdf

[219]- " l'industrie automobile française au Maghreb : caractéristiques des marches et stratégies des acteurs, pour une stratégie renforçant les synergies entre chaque acteur", op.cit, p 46 .

ج – الاستثمارات الفرنسية في تونس:

تعد فرنسا من البلدان المستثمرين الأوائل في تونس، فخلال الفترة الممتدة بين سنة 1992 -2007 تحتل فرنسا المرتبة الثالثة بنسبة 10.4% من تدفقات الاستثمارات الفرنسية في تونس، وذلك بعد كل من الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، ولكن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الصناعية في تونس، فمع نهاية 2007 بلغ عدد الشركات الفرنسية في تونس 1200 شركة ([220])

فقد بلغ حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة في تونس 73.5 مليون يورو عام 2004 ، مسجلة بذلك زيادة بنسبة +33% عن عام 2003 ، الذي قدرت فيه الاستثمارات الفرنسية بتونس بقيمة 55.1 مليون يورو.

أما في سنة 2008 فقد حققت قيمة الاستثمارات الفرنسية في تونس طفرة كبيرة بتحقيقها لمبلغ 312 مليون يورو مقابل 92 مليون يورو سنة 2007 ، وهذا ما جعلها في مقدمة المستثمرين الأجانب في تونس وذلك بعد بريطانيا بقيمة 55،1 مليون يورو.

وعلى الرغم من هيمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية في قطاع الاستثمار في تونس ، إلا أن الساحة التونسية تشهد تواجد ماركات تجارية فرنسية كبيرة وفي كل المجالات ، نذكر منها : في قطاع الملابس نجد Lacoste – devanlay , Chantelle , rouleau- Guichard , etc.....في قطاع المالية والبنوك نجد: société générale , BNP Paribas, caisses d'épargne في مجال التأمين groupama، في مجال النفط TOTAL، في قطاع المواد الغذائيةDanone, Castel في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Alcatel, Bull وفي التجارة نجد كل من Carrefour، groupe casino ، في قطاع السياحة كل من Accor, Fram, Club Med([221])

كخلاصة: نصل إليها هي أن فرنسا هي المستفيد الأول من العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي الثلاث ، وذلك باعتبارها أسواق استهلاكية لمنتجاتها ، بالإضافة إلى اعتمادها على استيراد المواد الأولية منها خاصة المواد الطاقوية والمواد الأولية الطبيعية الأخرى التي تزخر بها منطقة المغرب العربي والدليل على ذلك أن الميزان التجاري غالبا يكون موجب لصالح فرنسا على حساب هذه الدول ، مما يزيد من غنى فرنسا وتبعية الدول المغاربية لها.

[220]- "IDE en Tunisie et présence française en 2008, p 03",dans: http://www.dgtpe.fr/se/tunisie/documents_new.asp?V=5_PDF

[221]- " IDE en Tunisie et présence française en 2008" , op.cit, p 03 .

المطلب الثاني :السياسة الاقتصادية الجماعية الفرنسية مع المغرب العربي.

لقد تميزت مرحلة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بانتهاج فرنسا لإستراتيجية تندرج أكثر ضمن البعد الأوروبي، حيث عملت على تشجيع التوجه الأوروبي نحو الجنوب المتوسطي – وخاصة المغرب العربي على غرار السياسة الشرقية التي انتهجتها أوروبا تجاه دول شرق أوروبا بعد انهيار جدار برلين([222]) وكان لعدة عوامل الأثر في تشجيع هذا التوجه الاستراتيجي الأوروبي في السياسة الخارجية الفرنسية والتي نجد من أهمها:

- يشكل البعد الأوروبي بالنسبة لفرنسا بديلا استراتيجيا للإطار التقليدي من العلاقات الثنائية، التي وجدت فرنسا صعوبات في إدارتها مع الدول المغاربية، بسبب الإرث التاريخي من جهة لاسيما الجزائر و الصعوبات التي وجدتها فرنسا لتحقيق التوازن بين الدول المغاربية ذاتها من جهة أخرى ([223]).
- كما عمدت الدبلوماسية الفرنسية إلى إضفاء الإطار الأوروبي على سياستها المغاربية، بإقحام أطراف أوروبية أخرى جديدة في فضاء مشترك يغطي عجزها من حيث وسائل الانتشار الاقتصادي ، الدبلوماسي والاستراتيجي العسكري عبر منطقة نفوذها التقليدية.
- كما أن هذه السياسة تسمح لها في نفس الوقت بالاستفادة من أداء دور المراقبة والاقتراح وصناعة القرار الجماعي الأوروبي ، واحتواء وتحييد منافسة الدول الأوروبية لها في المغرب العربي، والرهان على تصدر الريادة الأوروبية والانفرادية في منطقة المغرب العربي ، أو حتى على مستوى قرارات الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، وذلك في اتجاه خدمة أهدافها الإستراتيجية([224])
- سعي فرنسا لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتمتع بوسائل انتشار اقتصادية و إستراتيجية أكثر قوة وفعالية ، وذلك عن طريق وضع هيئات وآليات عديدة لتفعيل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، ولكن مع بذل كل جهودها لتكون قائمة على التصور الفرنسي الذي يخدم الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي وعالميا.

رغم فشل بعض المحاولات الفرنسية وتعثر بعضها الآخر، تواصلت الدبلوماسية الفرنسية المتوسطية وذلك منذ قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وكذلك مع تعاقب رؤساء الجمهورية الفرنسية من شارل ديجول ووصولا إلى نيكولا ساركوزي.

وسوف نركز دراستنا على الشراكة الاوروالمتوسطية التي يشكل بلدان المغرب العربي شركاء رئيسيين في المنطقة المتوسطية ككل بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

حتى نفهم بشكل جيد أهداف وخلفيات مشروع الشراكة بين الاتحاد الأوروبي، ودول المغرب العربي ودور فرنسا من خلاله، لابد من الرجوع إلى تاريخ العلاقات بين السوق الأوروبية المشتركة وحوض المتوسط بصفة عامة والدول المغاربية بصفة خاصة ، فقد عمدت فرنسا مند بداية التفاوض حول اتفاقية روما 1957المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة ، على إعطاء مكانة متميزة لعلاقات السوق مع تونس والمغرب اللتين تحصلتا على استقلالهما سنة 1956 ، أما الجزائر فكانت بحكم وضعها القانوني والدستوري كمقاطعة فرنسية ، ضمن مجال اختصاص اتفاقية روما ، مما يمكنها من الاستفادة من الامتيازات التجارية والجمركية المقدمة في إطار البناء الإقليمي الجديد.

وقد عرفت هذه العلاقات الاورومغاربية ، التي كانت وظيفيا ضعيفة في العشرية الأولى من حياة السوق الأوروبية، تحولا نوعيا في سنة 1969 عندما عقدت اتفاقية التجارة التفضيلية لمدة 5 سنوات .([225])

---

[222]- hayete chergui, **la politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective et leadership,** paris : éditions l'harmattan, 1997, p 215-216.

[223]- Victor manceron , " la nouvelle politique arabe de jacques Chirac ou l'art du paradoxe " , **relations internationales et stratégiques** , paris : dalloz , N25 , printemps 1997 , p 116 .

[224]- Remy leveau , " la France,l'Europe et la méditerranée un espace à construire ", **politique étrangère** , paris : l'institut français des relations internationales (ifri), 4/2002 , hiver 2002, p 1024.

[225]- مصطفى بخوش، "حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الهداف"، مرجع بق ذكره، ص77.

وبداية من سنوات السبعينات أعادت المجموعة الأوروبية هيكلة سياستها المتوسطية ، لتظهر في شكل جديد عرف باسم السياسة المتوسطية الشاملة سنة 1972 ، لتشمل بذلك كل الدول المشاطئة مباشرة للبحر المتوسط . ويعد حجر الزاوية في السياسة المتوسطية الشاملة ذو طبيعة تجارية ، لأن الهدف هو تسهيل التنقل الحر للبضائع وإقرار معاملة تفضيلية للمنتوجات الزراعية وتخفيض حقوق الجمارك ، تتراوح بين 20%و % 80 وهذا تبعا لطبيعة المنتوج ، بالإضافة إلى التعاون في مجال اليد العاملة ، فبسبب العدد المرتفع من المهاجرين القادمين من الدول المتوسطية العاملين في دول المجموعة الأوروبية ، الاتفاقيات تقترح إجراءات خاصة يفترض أن تضمن لهؤلاء العمال شروط العمل الملائمة وكذا الحماية الاجتماعية المساوية للعمال الأوروبيين . أما فيما يتعلق بالجانب المالي فتقترح البروتوكولات المالية منح المساعدات والقروض لتمويل مشاريع التنمية في مختلف القطاعات ، وتأتي هذه المبالغ من ميزانيات دول المجموعة وقروض البنك الأوروبي للاستثمار.

وقد تم توقيع اتفاقية السياسة المتوسطية الشاملة مع دول المغرب العربي على التوالي : تونس في 25 ابريل 1976، الجزائر في 26 ابريل 1976 ، المغرب في 27 ابريل 1976 ونظرا لعدم فعالية السياسة المتوسطية الشاملة بدأت المجموعة الأوروبية بين 1988 و 1990 في تجديد سياستها المتوسطية وذلك بهدف تمتين الروابط مع الدول المتوسطية ، وذلك بزيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكول المالي الرابع ، عامين بعدها تم تبني إطار قانوني جعل من هذا التجديد عملي عرف باسم السياسة المتوسطية المجددة لمدة 5 سنوات 1992 – 1996.

ونتيجة لذلك تعمقت نسبة الارتباط مع فرنسا والسوق الأوروبية معا ، بفعل هذا التفاعل التعاقدي المحفز إذ بلغت نسبة المبادلات التجارية بين السوق الأوروبية المشتركة ودول المغرب العربي حدودا قياسية مقارنة مع الحجم الكلي لمبادلاتها الخارجية ، تشكل فرنسا منها النسبة الأكبر ويظهر جليا هنا التفاعل الأوروبي المغاربي في مرحلة ما قبل معاهدة ماستريخيت، كان نفعيا وماليا بالأساس على خلاف فلسفة الانتشار والتعامل الجواري للاتحاد الأوروبي بعد عام1992 ، وهو ما يفسر أنه بمجرد بداية سريان مفعول السياسة المتوسطية المجددة ارتفعت أصوات تنادي بضرورة تحويل التعاون التقليدي إلى شراكة حقيقة ، خاصة بعد معاهدة ماستريخت وقيام الاتحاد الأوروبي.

وذلك نتيجة ظهور معطيات جديدة في حوض البحر المتوسط، وخاصة منطقة المغرب العربي، كما وسبق الإشارة إليها في المبحث الأول من هذا الفصل.

فقد طرح الاتحاد الأوروبي ابتداء من سنة 1995 نوعا جديدا من العلاقات مع بلدان المتوسط ، يتمثل فيما يعرف " بالشراكة الأوروبية المتوسطية " ، معبرا عنها بما يسمى بمؤتمر برشلونة.

وفي البداية يجب أن نشير إلى أن المفهوم المطروح للشراكة، هو مفهوم أوروبي بمعنى أنه ليس مفهوما متوسطيا ينتج بعد اتفاق مختلف الأطر عليه ، فالمشروع الأوروبي المتوسطي هو مشروع أوروبي بالأساس " يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانه المتوسطيين. "

فقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة " آسن "للاتحاد الأوروبي، عقد إجتماع وزاري مع دول حوض البحر المتوسط ، لمناقشة العلاقات الأوروبية المتوسطية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعندما أصبحت فرنسا رئيسة للاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995زاد الاهتمام أكثر لفكرة عقد هذا الاجتماع والذي تم تحديد موعد له في نهاية نفس العام وذلك في 27و 28 نوفمبر1995، وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي ، والتي سميت آنذاك بالوثيقة الموحدة . ([226])

وقد وافقت الدول المتوسطية وخاصة العربية على حضور مؤتمر برشلونة ، لأنها كانت تبحث عن سند دولي جديد بعد غياب المظلة السوفيتية التي كانت تدعمها.

---

[226]- مفيد شهاب ، " نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية " ، شؤون عربية ، 1996، مصر :الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد88

* دول الاتحاد الأوربي هي: فرنسا، بريطانيان إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، بلجيكا، دانمرك، ألمانيا، اليونان، ايرلندا، لكسمبورغ، النمسا، فنلندا، السويد و هولندا.

** دول جنوب المتوسط هي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، لبنان، سوؤيا، فلسطين، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص و اليونان

وعلى إثرها اجتمع وزراء خارجية 15 دولة من الاتحاد الأوروبي*، و 12 دولة من جنوب المتوسط ** توج ب " إعلان برشلونة " الذي شدد على تحقيق " هدف إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار وتطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط . " ويؤكد إعلان برشلونة على ضرورة إقامة شراكة تفتح المجال أمام " تعاون شامل وتضامني" ، في إطار متعدد الأطراف متكامل مع مجال التعاون الثنائي، الذي ظل يشكل الإطار المؤسسي في غياب تنظيم إقليمي دائم ومستقر، كما هو الحال بالنسبة لبلدان المغرب العربي.

وبالتالي فقد كان إعلان برشلونة بمثابة نقلة نوعية في العلاقات الاورومتوسطية ، حيث تم التحول من علاقات التعاون إلى علاقات الشراكة أو المشاركة . فيفترض أن الدول المتوسطية غير الأوروبية في إطار علاقات التعاون كانت تحتل موقع المتلقي للمساعدات ، والذي لا يملك في العادة تغيير قواعد منحها، على عكس الشراكة التي تجري في إطار تعاقدي وآلية تفاوض -الاساس الحقيقي للشراكة ولكن العكس هو المعمول به في الشراكة الاورومتوسطية - ، كما جاء إعلان برشلونة بإطار قانوني ومؤسسي عام يحكم عملية الشراكة ، وحولها من علاقة اقتصادية إلى علاقة شاملة تتضمن أيضا السياسة والأمن والثقافة والاجتماع .

إن وثيقة برشلونة 1995/11/28، وضعت مبادئ معيارية وتوجيهية للشراكة الاورورمتوسطية كما يظهر في ديباجة البيان الختامي للمؤتمر " : إن المشاركون في المؤتمر الاورومتوسطي في برشلونة يوافقون على إقامة شراكة عامة عبر حوار سياسي معزز ومنتظم ، وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي والتركيز على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية ."

ويتضمن إعلان برشلونة ثلاثة محاور أساسية هي:

1-الشراكة السياسية والأمنية: وضع مجال مشترك للسلم والاستقرار، ويؤكد هذا الإطار على احترام المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان ، الديمقراطية ، التسامح الديني والثقافي ([227]).

2-الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تطوير الموارد البشرية ، تشجيع المفاهيم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية.

الشراكة الاقتصادية والمالية : إقامة منطقة للرفاهية المشتركة وهو محور الدراسة في هذا المطلب والذي يراهن محوريا على مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر اورومتوسطية في آفاق 2010 تضم حوالي 40 بلدا و 800 مليون مستهلك.

ويتطلب مشروع إقامة منطقة للتبادل الحر في آجال 2010 ، التزام الشركاء الاورومتوسطيين المعنيين بالخطوات التالية:

- الرفع التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية ، على مبادلات المواد المصنعة وذلك وفق رزنامة تفاوضية بين الشركاء في إطار متعدد الأطراف ، وكذا وفق احترام إطار المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية.

- التحرير التدريجي لتجارة المنتوجات الزراعية من خلال احترام الإطار التفضيلي والمتبادل لتنقل السلع بين الدول المعنية.

- التحرير التدريجي للمبادلات في مجال الخدمات طبقا لنصوص والتزامات " الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات."

- انتهاج إجراءات مناسبة في مجال قواعد " الأصلية " ، والشهادة وحماية حقوق الملكية الثقافية و الصناعية والمنافسة.

- مواصلة تطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصاديات المنطقة مع مراعاة حاجيات ومستوى تنمية دول المنطقة.

- إعطاء الأولوية في مسار الإصلاحات الاقتصادية ، لتطوير القطاع الخاص ورفع مستوى القطاع المنتج ووضع إطار تشريعي وتنظيمي مناسب لمتطلبات اقتصاد السوق.

[227]- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، الشراكة الاورومتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة ، بيروت : معهد الإنماء العربي ،2002

- العمل على التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية الاجتماعية لمسار الإصلاحات الاقتصادية بتشجيع برامج دعم لفائدة الفئات المعوزة.
- تطوير وترقية ميكانزمات نقل التكنولوجيا بين دول المنطقة الاورومتوسطية.

بالإضافة إلى تعاون مالي مبني على المساعدات المالية، التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية، في شكل قروض ومعونات بغرض إنجاح التعاون التجاري والاقتصادي ، الإقليميين، وذلك عبر برنامج ميدا ([228])، إضافة إلى تشجيع الاستثمار الأوروبي المباشر في هذه الدول.

وتترجم الشراكة الاورومتوسطية على المستوى الثنائي بتوقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك متوسطي، وقد كانت تونس أول بلد من بلدان المغرب العربي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية 1995 ، ليدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 01 مارس 1998 ، متبوعة بالمغرب الذي وقع على الاتفاق في فيفري 1996 ، حيث دخل حيز التنفيذ في 01 مراس2000 آخر دولة من الدول المغاربية الثلاث يلتحق باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، حيث تم التوقيع الرسمي في 22 افريل 2002 ، بعد أربع سنوات من المفاوضات العسيرة ، وقد دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005

[228]- Stephen c. calleya , **evaluating Euro-Mediterranean relations** , op cit , pp 86-87.

المبحث الرابع :الإستراتيجية الأمنية، السياسية و الثقافية الفرنسية في المنطقة.

يعتبر البعد الأمني من بين أهم أبعاد السياسة الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وذلك نظرا لطبيعة التهديدات الآتية من المنطقة المغاربية ، و أصبحت تشكل تهديدا للمصالح الفرنسية، كما أنها تمثل تهديدا حقيقيا لها حتى على مستوى أراضيها الإقليمية نظرا لما لهذه التهديدات من الانتشار بسرعة ، مع عدم إمكانية التحكم فيها ، أو الوصول إلى إحصائيات أو معلومات دقيقة حولها.
لذلك سعت فرنسا جاهدة من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات ، سواء بشكل انفرادي مع الدول المغاربية، أو بشكل إقليمي جماعي في إطار الاتحاد الأوروبي ، وذلك في محاولة من خلالها إلى احتواء التهديدات الجديدة ضد أمنها ، من المنطقة المغاربية ، التي ترى فيها منطقة جيوبوليتيكية تمس مباشرة بالأمن الفرنسي بكل أبعاده الجديدة.

المطلب الأول :طبيعة التهديدات الأمنية

نتيجة لمعطيات جيو-إستراتيجية وتاريخية تنظر فرنسا لمنطقة المغرب العربي من منظار أمني محدد "مجال جغرافي شاسع " مجاور لفرنسا جنوبا ، تقيم فيه دول تعتبر بالنسبة للأمن الفرنسي أجنبية، مما يفسر حرص فرنسا على تفادي أي تهديد محتمل من الجنوب .فضمان الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة جيو-استراتيجية ، كما ينجر عن هذا المعطى حرص فرنسا على ألا تكون عرضة لأي" خطر"من الجنوب ينجم عن حالة لا استقرار داخلية ، سياسية كانت ، اقتصادية، أو نزاعات إقليمية بين دول المنطقة ، من شأنها زعزعة التوازن الإقليمي في المنطقة.
لذلك فالسؤال الذي يطرح هنا كالتالي : فيما تمثلت أهم الرهانات والتهديدات التي تشكل في مجملها الديناميكيات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، والتي دفعت بفرنسا إلى تبني إستراتيجية أمنية معينة ؟
إن نهاية خطر الشيوعية على المستوى الإيديولوجي، خلق عالم بدون عدو واضع فالخطر القديم زال والعمل جار لخلق عدو جديد يلعب نفس الدور الذي يلعبه في السابق التناقض شرق-غرب ، وبدا واضحا أن هذا العدو هو دول الجنوب بكل ما تحمله المنطقة من مصادر الخطر وتهديد للغرب.

فالجنوب بكل تناقضاته ومشاكله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ساعد على بروز مصادر جديدة للخطر، وباعتبار أن منطقة المتوسط عموما تمثل فعلا تناقضا كبير بين طرفيها ، فحين الضفة الشمالية دول متطورة ومتجانسة اجتماعيا واقتصاديا ، فإنه بالمقابل في الضفة الجنوبية هناك دول يسودها التخلف سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وعدم الترابط والتجانس فيما بينها ، مما ساعد على انتشار العديد من الظواهر المرضية مثل الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، انتشار المخدرات،...الخ.([229])
كل هذا جعل منطقة المغرب العربي محل نقاش على المستوى الفرنسي ، نظرا للقرب الجغرافي والعلاقات التاريخية بين الطرفين وذلك باعتبارها منطقة تولد مصادر تهديد جديدة للخطر، والتي أصبحت بفعل زيادة حدة الاعتماد المتبادل وميوعة الحدود بفعل إفرازات العولمة ، تهدد أمن فرنسا واستقرارها الداخلي.

1-الهجرة السرية غير الشرعية:

تعرف الهجرة في علم الديموغرافيا بأنها":الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر ، بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا."
كما أن الهجرة حسب العديد من الباحثين ظاهرة تاريخية ساهمت في إعمار الأرض وهي تلعب دورا هاما في تلقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات ، مما يسمح بالتلاقح الثقافي و بناء حضارة إنسانية مشتركة.

[229]- هيثم الكيلاني ، " الشراكة الأوروبية المتوسطية : تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة" ، شؤون الأوسط ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد 49 ، فيفري 1996 ، ص73.

وتمثل الهجرة السرية أو غير الشرعية أحد الأبعاد السيئة لهذه الظاهرة ، والتي بدأت تخرج عن نطاقها التقليدي كمحاولات معزولة وأصبحت تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة ، تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه.

و على هذا الأساس تعرف الهجرة السرية أو غير الشرعية، بأنها " :انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا ." ([230])

أما المصطلح المتداول في منطقة المغرب العربي هو"الحرقة" ، ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال .

لقد كانت الهجرة تحدث في البداية من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمار، وسرعان ما أخذت اتجاها معاكسا ، حيث لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى العمالة الموجودة في مستعمراتها ، خاصة خلال الحربين العالميتين ، لذا نلاحظ التواجد المكثف للعمال المغاربة في فرنسا وبلجيكا وهولندا ، ففي الخمسينات عرفت فرنسا لوحدها مجيء 220000 جزائري و 20000 مغربي و 5000 تونسي، فقد ساعدت الهجرة فرنسا على مواجهة حاجاتها من اليد العاملة ، خاصة الصناعات الثقيلة ، مثلا البناء والصناعة الإستخراجية ، وما يميز هذه العمالة قبولها بأداء الأعمال الصعبة وكذا الخطيرة الملوثة بأجور زهيدة.

ففي سنوات التسعينات ونتيجة للازمة التي عانت منها مختلف دول الجنوب ومنها المغرب العربي، أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة، فالدافع كان اقتصاديا، ثم أصبح سياسيا بسبب تدهور الوضع الأمني .([231])

لذلك اعتبرت ظاهرة الهجرة السرية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة التي تواجه الأمن الفرنسي، ونظرا للموقع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي فإنها تشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال مرحلتين ممهدتين للوصول إلى أوروبا عامة و فرنسا بصفة خاصة:

أ- المنطقة المغاربية منطقة عبور :حيث تعتبر منطقة المغرب المنطقة الفاصلة بين وصول الأفارقة لأوروبا إذ تتخذها الدول الإفريقية كمحطة عبور إلى الجزائر كمرحلة أولية ، ثم تليها مرحلة العبور إلى أوروبا، إذ تشكل الصحراء الجزائرية نقطة عبور الأفارقة خاصة من مالي والنيجر، السنغال والتشاد، أما المغرب فقد شهد العديد من الهجرات الإفريقية إليه ، ولكنه استفاد من غلق الحدود الاسبانية لمدينتي سبتة ومليلة، والذي سمح بتناقص الظاهرة عندها على حساب الجزائر.

ب- المنطقة المغاربية منطقة هجرة سرية مباشرة نحو أوروبا :حيث لم تقتصر الهجرة السرية على الأفارقة فقط ، فقد شملت أيضا مواطنين مغاربة بدرجة كبيرة ، إذ تشير الأرقام إلى أن هناك نحو نصف مليون مهاجر غير شرعي يدخل أوروبا سنويا أغلبهم من المغرب العربي ، فحسب إحصائيات مكتب الهجرة لفرنسا لعام 1997 ، تبين أن هناك 9000 شخص يدخل فرنسا بصفة غير شرعية ، وأن 3300 شخص يدخل فرنسا بصفة شرعية .

وقد أخذت الهجرة غير الشرعية منحنى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة ، فالواضح للعيان أن دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون بشتى الطرق ، و أهم هذه الطرق والوسائل ، وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور إلى الضفة الأخرى بالرغم من المخاطر التي يجابهونها، وعلى رأسها مفاجئات البحر وظروفه وكذا إمكانيات الاعتقال والحبس والعذاب النفسي والجسدي . ([232])

ويقدر عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا حسب ما هو مصرح به في وزارة الخارجية الفرنسية 900.000 مهاجر، أما المهاجرين المغربيين فيقدر عددهم بأكثر من 800 ألف مهاجر، أما المهاجرين التونسيين الشرعيين فيقدر عددهم ما بين 250000 و 300000 مهاجر.

---

[230]- عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، القاهرة :مركز الحضارة العربية،2003 ، ص14

[231]- هاني خلاف وأحمد نافع ، نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل ، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،1998 ، ص232

[232]- غربي محمد، "الدفاع و الأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيو إستراتيجية": في كتب جماعي، **"الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع و آفاق"**، الجزائر مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ص256

مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة في المجتمع الفرنسي ، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الاجتماعية أهمها الفوضى والإجرام الذي يمكن أن ينجم عن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين نتيجة عدم إمكانية اندماجهم في المجتمع الفرنسي لاختلاف الثقافات فيما بينهم . ([233])

2- الجريمة المنظمة:

يعتبر المجتمع الدولي الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها،لأنها تمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للأمم، فقد تجدرت هذه الجريمة من الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها ، فهي في ذلك لا تتوانى في استخدام مختلف الوسائل ، كالتخويف الاختطاف ، الترهيب ، الابتزاز، بالتعاون مع مجموعات أخرى توفر لها وسائل النقل، التسليح والاتصال.
وقد عرفت الشرطة الدولية (الأنتربول) الجريمة المنظمة على أنها ": كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل، هدفها الأول تحقيق أرباح وفوائد دون أي التفات للحدود الوطنية".
كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بأنها ":جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى ." ([234])
ومن أنشطتها المعتادة، نجد جريمة غسيل الأموال غير المشروعة، تهريب المخدرات والأسلحة والمعادن الثمينة والتحف الأثرية والفنية، وحتى الحيوانات النادرة، والسيارات وبطاقات القرض، وتهريب البشر وتجارة الرقيق والسياحة الجنسية...الخ.
و منه يمكن تعريف الجريمة المنظمة على أنها كل فعل غير شرعي يرتكبه أفراد وجماعات، بالمساس بالإنسان نفسه أو ماله أو بالمجتمع و نظامه السياسي والاقتصادي يترتب عنه جزاء، كما أن الجريمة المنظمة هي أيضا عابرة للحدود ولا تستثني في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم.
وما يسجل بكل اندهاش هو أن النشاط غير المشروع قد شكل سنة 1998، كما أن العلاقات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر ما بين 300 و 500 مليار دولار سنويا، وهذا ما يفسر لجوء الجماعات التي تنشط في الخفاء بمختلف توجهاتها وأهدافها إلى الاستفادة من هذه الظاهرة.
إن هذه الجريمة العابرة للحدود تعتبر خطرا أمنيا متصاعدا حيث تشابكت خيوطها على المستوى الدولي ولم يعد من السهل التحكم فيها وهذا ما ينطبق على العلاقات الفرنسية المغاربية نظرا للقرب الجغرافي بينهما، لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة لأن عوائدها تستغل لنشاطات أخرى حيث أوضح تقرير لمنظمة الأمم المتحدة سنة 2004، أن رقم الأعمال العالمي لتجارة المخدرات يقارب حوالي 500 مليار دولار سنويا وهو يمثل نسبة 8 ٪ من التجارة العالمية وبين نفس التقرير أن زراعة المخدرات تمثل الدخل الرئيسي لحوالي 4 ملايين من السكان.

وبسبب انتشارها الواسع والمتزايد ، أصبحت تجارة المخدرات من أكبر العوامل التي لها انعكاسات سلبية على النظم الاقتصادية والسياسية في العالم، وشكلت" عالما جديدا "خارج القانون وقد برزت بشكل كبير خلال سنوات التسعينات على المسرح السياسي الدولي ، فنهاية الحرب الباردة أعطت مجال حرية أكبر للمنظمات الإجرامية التي تعمل في مجال المخدرات ، كما أن انفتاح التجارة الدولية ساعد على سهولة تمرير وتبادل المواد المخدرة.

[233]- Bernard Philipe, **l'immigration**, paris : le monde édition, 1999, p 85.

[234]- غربي محمد، نفس المرجع، ص 275.

لذلك يمثل إنتاج وتجارة المخدرات أحد الأخطار التي تواجه مختلف البلدان المغاربية والأوروبية على حد سواء ، هذا الملف يخص المغرب العربي مباشرة ، والمغرب الأقصى بصفة أدق ، حيث يعتبر المغرب من بين كبار البلدان المنتجة والمصدرة لمختلف أنواع المخدرات ، خاصة نبتة القنب الهندي أو الحشيش وهو يعد إلى جانب لبنان المزود الرئيسي لأوروبا بهذه المادة حيث تقدر صادرات المغرب نحو السوق الأوروبية من هذا المخدر، حوالي 2000 طن سنويا و نجد أن نسبة تتراوح ما بين 60 ٪ إلى80 ٪ من القنب الهندي المضبوط في أوروبا مصدره المغرب .([235])

كما يعتبر المغرب كذلك مصدرا ومعبرا لبعض المخدرات الشديدة المفعول مثل الكوكايين والهيروين الآتية من بلدان أمريكا اللاتينية ، والموجهة إلى السوق الأوروبية على وجه الخصوص والتي تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق، أو عبر الأراضي الجزائرية التي أصبحت تعتبر معبرا أساسيا للتهريب نتيجة تضييق الخناق على شبكات التهريب في مضيق جبل طارق.

والخريطة التالية توضح أهم طرق تهريب المخدرات إلى فرنسا كالتالي:

Principales routes de la drogue vers l'Europe en 2008

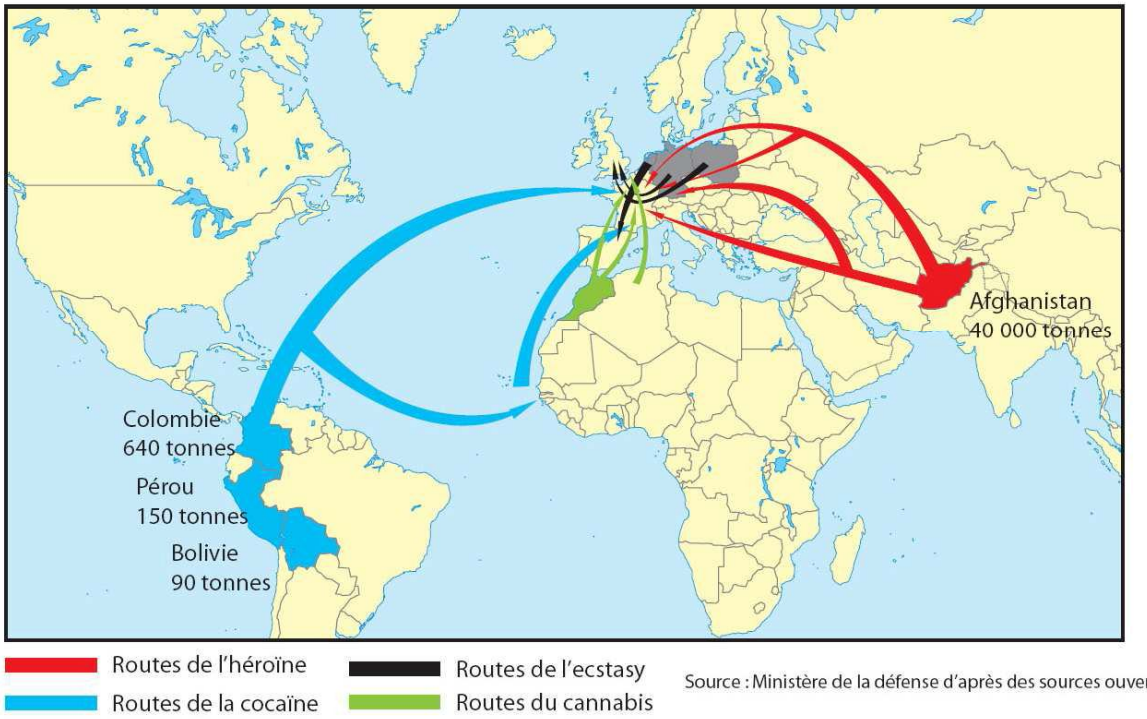

المصدر http://www.defense.gouv.fr/layout/set/popup/content/view/full/130585 :

3- الإرهاب:

تعتبر ظاهرة الإرهاب أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة ومثيرة للتساؤل بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، حيث كانت إشارة انطلاق لتغيير مفهوم الأمن الدولي ، من المفهوم التقليدي إلى مفهوم جديد لم تتحدد معالمه بدقة إلى يومنا هذا، كما لم يحصل هذا المفهوم على اتفاق نهائي بين كل دول العالم بعد، ذلك أنه يتأرجح بين الإيديولوجيات والمصالح وأيضا خضوعه لتكييفات مصلحية غير ثابتة لذا فإن مفهوم الإرهاب خضع لنفس التذبذب في تحديد المعنى الدقيق له ، فالمقاومة المشروعة للشعوب المضطهدة في العديد من مناطق العالم ، كفلسطين والعراق لا يمكن اعتبارها إرهابا بالرغم من تصنيفها كذلك من طرف أمريكا وحلفائها .([236])

---

[235]- غربي محمد، نفس المرجع الذي سبق ذكره، ص276.

236- بن صغير عبد العظيم ، " الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني"، العالم الاستراتيجي ، الجزائر :مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 3 ماي 2008 ، ص 20

وقد عرفت الموسوعة السياسية الإرهاب"على أنه استخدام العنف – غير القانوني –أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية" ، وتأسيسا على ما سبق يمكن تعريف الإرهاب كالتالي":الإرهاب هو استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد، جماعة، دولة أخرى مستخدما في ذلك أساليب متنوعة كخطف الطائرات، احتجاز رهائن، التفجيرات، الاغتيالات ...، ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافا إلى جهة معينة".

وقد اتفقت كل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية كالاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا وتحديا كبيرا للمجتمع الدولي ويجب محاربته، ويحتضن المغرب العربي عمل العديد من الجماعات المتشددة ، ففي الجزائر هناك الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي ركزت على البعد الخارجي بعدما كانت تركز على الأهداف المحلية فقط ، حيث تعتبر اليوم جزء من تنظيم القاعدة بعد تأييدها لأسامة بن لادن .أما في المغرب الأقصى فقد حوكم أكثر من ألف شخص من المطلوبين في تهم تتعلق بالإرهاب خاصة بعد هجمات الدار البيضاء في عام 2003، تلك الهجمات التي كشفت عن وجود جماعتين هما : الجماعة السلفية الجهادية ، الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية .لذلك أصبحت تطلق تسمية " تنظيم القاعدة في المغرب العربي " ، هذا بالإضافة إلى محاذاة المغرب العربي لمنطقة الساحل الإفريقي ، والتي تعتبر من أخطر معاقل الجماعات الإرهابية في العالم ، مما جعل منطقة المغرب تصنف كمنظمة خلفية لأنصار السلفية.

لذلك يعد الإرهاب من الهواجس والمخاوف الأولى لفرنسا، هاته الأخيرة التي لم تكن تتعامل مع ظاهرة الإرهاب بجدية كبيرة في فترة التسعينات أثناء تفاقم المشكلة الجزائرية ، كما أنها لعبت دورا كبيرا وهاما في توسيع دائرة الإرهاب ، حيث تدخلت في بعض الأحيان ولو بشكل بسيط في سياسة هذه الدول وأرادت تقرير مصيرها والتحكم في سياستها الخارجية ، وأيضا تهريب الأسلحة عن طريق أراضيها كما حدث في سنة 1997 ، و لكن بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وضعت الإرهاب في صميم استراتيجياتها الأمنية ، حيث اعتبرت أنه في أي وقت يمكن أن تتعرض لضربات مفاجئة من تنظيم القاعدة في المغرب العربي ، خاصة بعد التفجيرات التي تعرضت لها اسبانيا في 11 مارس 2004، فبعد أن كان الإرهاب داخليا ، صرحت الجماعات السلفية تأييدها لأسامة بن لادن وظهور ما سمي بتنظيم القاعدة في منطقة المغرب العربي .([237])

[237]- -" l’enracinement du terrorisme au Maghreb , une menace majeur pour l’Europe" , dans : http://www.lefigaro.fr/debats.enracinement_du_terrorisme_au_maghreb_une_menace_majeure_pour_l_europe. htm l

المطلب الثاني :الإستراتيجية السياسية و الثقافية في المنطقة

الفرع الأول :الإستراتيجية السياسة الفرنسية

هنا تتم الإجابة عن إشكالية البحث من خلال تحليل المواقف الفرنسية من ملفين سياسية أساسية، والتي شهدتها ولا تزال تشهدها منطقة المغرب العربي منذ نهاية الحرب البادرة ، وهي:

- ملف مشروع التكامل المغاربي.
- ملف التحول نحو الديمقراطية في المغرب العربي.

سياسة فرنسا اتجاه مشروع التكامل المغربي إتحاد المغرب العربي :

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية ، الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28- 4/30/ 1958، والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية .([238])

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي ، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي ، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974 ، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر ، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائرو تونس وموريتانيا عام 1983 ، وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم 1988/6/10، وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي ، إلى أن أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/2/17بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي : المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

وقد نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية([239]):

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

كما أشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي :تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- في الميدان الاقتصادي :تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته ، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية ، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف ، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

غير أن السلطات الفرنسية المتعاقبة لم تأخذ إتحاد المغرب العربي على مأخذ الجد، حيث فضلت فرنسا دوما التعامل مع كل دولة مغربية على حدا ، ذلك لأن مشاريع الإتحاد في الأقطار المغربية تثير قلقها لما يمكن أن يكون لها من أثر سلبي على علاقات هذه الأقطار مع فرنسا.

---

[238]- "اتحاد المغرب العربي الأهداف و الهيكل التنظيمي"، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6DA79546-693A-4BA4-88CA-6C7B58C2AD8E.htm

[239]- "اتحاد المغرب العربي الأهداف و المهام"، في: http://www.maghrebarabe.org/ar/objectifs.cfm

حيث عهدت فرنسا منذ حصول الدول المغربية على استقلالها ، على ربطها بعلاقات ثنائية معها ، حتى يتسنى لها التفاوض مع كل دولة حسب المصالح الفرنسية فيها نظرا لتنوع خصائص الدول المغربية وذلك لمنعها من تحقيق الوحدة والتكامل في إطار كتلة متجانسة ، لأنها تعرف جيدا الإمكانيات التي تملكها هذه الدول ، والتي من الممكن أن تجعل منها تجمعا إقليميا ذو تأثير كبير، خاصة من الناحية الاقتصادية.
وأحسن ما يترجم هذه الرؤية الإستراتيجية الفرنسية هو الطريقة التي تعاملت بها مع قضية الصحراء الغربية كما وضحنا ذلك في بداية هذا المطلب، وذلك بحرصها على الحفاظ دائما على تلك التوترات بين كل من الجزائر والمغرب ، اللتين تشكلان نواة منطقة المغرب العربي ، وحتى بعد إعلان قيام إتحاد المغرب العربي في 1989 ، واصلت فرنسا تلك الإستراتيجية سواء بشكل إنفرادي أو بالاعتماد على الإتحاد الأوروبي، حيث عملت على تحقيق الاستقطاب التجاري للدول المغربية من طرف الإتحاد الأوروبي، وخاصة مع إنطلاق مبادرة الشراكة الأورومتوسطية.
هذا الاستقطاب التجاري الأوروبي الذي كان على حساب التجارة البينية لدول المنطقة ، بالإضافة إلى أنه يستخدم لأغراض سياسية خاصة لما يتعلق الأمر بالمواد الإستراتيجية ، فبالرغم من مشاركة الدول المغاربية في مؤتمر برشلونة 1995 ، المؤسس للشراكة الأورومتوسطية تحت إطار المغرب العربي إلا أن الاتحاد الأوروبي فضل التعامل مع الدول المغاربية بصفة منفردة ، وذلك بين الإتحاد الأوروبي ككتلة موحد ة، وبين كل دولة مغاربية منفردة.
إذن ففكرة اتحاد المغرب العربي لا تجد صدى لدى فرنسا أو الاتحاد الأوروبي ، التي تريد توحيد المنطقة المغاربية كسوق وليس كثقافة وشعب و توجه سياسي موحد، لذلك فهي تفضل التعامل مع كل دولة على حدا، بالرغم من أن اتحادها يعود بالكثير من النتائج الايجابية على فرنسا .
المنظور الفرنسي نحو دعم التحول الديموقراطي في المنطقة المغاربية:
منذ نهاية الحرب الباردة أضحت فرنسا تدعم الحكومات الديمقراطية ونبذ الأنظمة الشمولية، من هنا كان تشجيعها للأنظمة الحاكمة في المغرب العربي على التوجه نحو الإصلاحات السياسية و الاقتصادية، وذلك تنفيذا لمسار اتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي والمتمثل في الانفتاح السياسي ودعم سيادة القانون والحكم الراشد مع إعطاء أهمية خاصة لاحترام حقوق الإنسان.
وقد ركزت على ذلك من خلال المدخل الاقتصادي سواء منفردة أو بالتعاون مع قوى دولية، على ربط المساعدات الاقتصادية بمدى التقدم على مستوى الإصلاحات سواء الاقتصادية أو السياسية المطبقة.
بل أن تقييم سلوك الدول في المجال السياسي هو من تقدير فرنسا، وهذا يظهر من خلال دعم الأنظمة الموالية لها في المغرب العربي، ما يتضح جليا من خلال دعمها الواضح والصريح للنظام الملكي في المغرب الأقصى.
انطلاق من هذا الأساس كان اختراق فرنسا والاتحاد الأوروبي للدول المغاربية ، والتي باتت تستخدم هذه الآليات لتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية في السيطرة على المنطقة المغاربية.

الفرع الثاني :الإستراتيجية الثقافية الفرنسية في المغرب العربي
تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة سياستها الخارجية خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتابعة عبر السنوات والعقود ، بضرورة حفاظها على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا ، وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي في المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب)، مما سوف يعزز رسالتها الكونية والمرتبطة بضرورة نشر نمط لحياة والتنظيم ، الذي أسسته فرنسا لنفسها والقائم على اللاكئية ، الدولة الحقوقية وحقوق المواطنة.
ومن أجل تكريس تواجدها الثقافي غداة استقلال الدول المغاربية الثلاثة ، عمدت فرنسا إلى الحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدات الاستقلال والنصوص المرافقة لها.

فالمعاهدة الفرنسية التونسية في 3 جوان 1955 ، تعترف لفرنسا في مادتها الأولى ":بالحق في الضمان لفرنسا وبكل حرية السير الحسن للتعليم بكل مستوياته في المؤسسات الفرنسية الحالية والمستقبلية ".([240])
كما تنازلت تونس لفرنسا عن حقوق الملكية لعدد من المؤسسات التعليمية الابتدائية ، والثانوية والتقنية والمهنية . فوصل عدد المؤسسات التعليمية والتكوينية في تونس غداة الاستقلال إلى 704 مؤسسة ، والتي تم التأكيد عليها بمقتضى البروتوكولات الإضافية للتعاون الثقافي والتقني بين فرنسا وتونس في 15 أفريل 1959 .و 14 فيفري 1969 ، و 05 جويلية1969 كما اعترفت اتفاقية التعاون الثقافي بين فرنسا والمغرب في 05 أكتوبر 1957، على حق فرنسا في فتح مؤسسات تعليمية وتكوينية أينما تراه مناسبا وعلى كل الأراضي المغربية وعلى كل المستويات
التعليمية ، وبإتباع المقررات والمناهج البيداغوجية الفرنسية . كما تحصلت فرنسا بمقتضي المادة الخامسة من هذه الاتفاقية على 1031 مؤسسة تعليمية في المغرب على المستويين الابتدائي والثانوي ، والتي تكون الفرنسية فيها هي لغة التدريس ، حيث تتم عملية فرنسة الطبقة البرجوازية وإعداد أبنائها للمراكز القيادية المناصب العليا ، ومحاولة ربط إنتمائهم بفرنسا مجتمع الحضارة ، والتنكر للعربية لأنها لم تقدم لهم الحضارة ولأنها لغة عامة الناس، هذا بالإضافة إلى تشجيع ودعم اللغة الفرنسية بمدارس التعليم الرسمي حيث أقامت مراكز تدريس فرنسية للطلبة مجانا وعقد المسابقات في الرواية والقصص القصيرة والمسرح والترجمة ، لتقوية ربط الطالب بالفرنسية التي هي " وعاء ثقافة فرنسا."
ونفس ما يحدث في المغرب الأقصى يحدث في الجزائر فقد تحصلت فرنسا بحكم إعلان المبادئ حول التعاون الثقافي المرفق باتفاقيات إيفيان للاستقلال ، فبحكم المادة الثانية منها لفرنسا الحق في ملكية 05 مراكز بحوث 18 ثانوية ، 2430 مؤسسة تعليم ابتدائي موزعة عبر كل التراب الجزائري ، هذا بعد أن كانت و لمدة 132 سنة تعرقل من تعلم الجزائريين بأية لغة كانت ، وكان التعليم وظيفة تحضيرية للنخب الأهلية " العملية " للإدارة الاستعمارية، فبالإضافة إلى رغبة فرنسا في الحفاظ على تحكمها في الأنساق التربوية المغاربية ، فإن إلحاحها أيضا كان على إبقاء اللغة الفرنسية كلغة علم إدارة وسياسة وفي أسوء الحالات تطوير ازدواجية لغوية ، مع صدارة وظيفية وفعلية للفرنسية ، وهذا اعتبارا أن اللغة هي ناقلة لقيم وأفكار وأذواق ونمط حياتي وتنظيمي بصفة تبقي من خلالها فرنسا دول المغرب العربي في فلكها، كما أن اللغة الفرنسية هي أداة استثمارية مساعدة على جيلنة التبعية بأشكالها ، خاصة وأن " تحرير العقول والأنفس هي بالضرورة أصعب وأقل سرعة من استرجاع الممتلكات المادية والرموز السياسية ." ([241])

إذن تقوم السياسة الثقافية الفرنسية على تكريس التبعية الثقافية للمغرب العربي و تغذيتها، وذلك منذ الاستقلال مباشرة، اعتمادا على مجموعة من الوسائل والآليات والتي نجد من أهمها ما يلي:
1- التأطير البشري والمادي للسياسة الثقافية في المغرب العربي ، خاصة في مجال التربية والتعليم، إذ أنها جندت 25361 أستاذ التعليم الابتدائي والثانوي في دول المغرب سنة 1963 ، مقابل 21420 سنة 1967 و 20848 سنة 1968 و قد عرف هذا العدد انخفاضا في نهاية الستينيات من القرن الماضي وذلك بتحويل التعاون مع فرنسا أكثر للتكوين ، مثلا عن طريق منح دراسات ما بعد التدرج بعد إنهاء التعاون التعويضي في الأساتذة ، نظرا لظهور جيل جديد من المغاربة الذي استطاع سد ذلك العجز على مستوى الأساتذة في المغرب العربي.
2- دعم مشاريع الإدماج اللغوي الفرنسي في المنظومة الرسمية ، وذلك بدعم التقارب الفرنسي المغاربي من خلال المنظمة الفرنكوفونية ، وهي عبارة عن حركة فكرية تهدف إلى دعم وجود وبقاء القيم الفرنسية في دول العالم ، وبخاصة في الدول التي كانت مستعمرة فرنسية ثم انسحبت منها فرنسا) حالة دول المغرب العربي (، وذلك من خلال دعم الوجود اللغوي الفرنسي ومدافعة التيارات اللغوية الأخرى، الذي

[240]- سالم برقوق ،"الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، العالم الإستراتيجي، الجزائر :مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 3 ماي 2008 ، ص3
[241]- نفس المرجع، ص 04

وضعه ، onesime reclus "ويعود مصطلح الفرنكوفونية إلى عالم الجغرافيا الفرنسي " أونزيم ركلو في أواخر القرن التاسع عشر 1880 ، للدلالة على الدول التي تستعمل اللغة الفرنسية ، ثم صار فيما بعد دالا على مجموع المستعمرات الفرنسية التي انسحبت منها فرنسا وتتحدث هذه المستعمرات – كليا أو جزئيا- اللغة الفرنسية.

وفي عام 1906 تم تأسيس الجمعية العالمية لل ُ كتاب باللغة الفرنسية، ثم توالى تأسيس الجمعيات والاتحادات حتى جاء عام 1962 ، عندما نشرت مجلة " الفكر " الفرنسية عددا خاصا عن" اللغة الفرنسية لغة حية" ، وكان بمثابة البيان الأول للفرانكوفونية، ثم توالي تأسيس الجمعيات والاتحادات للدفاع عن اللغة الفرنسية ([242]).

وفي 1970 تأسست الفراكوفونية بمفهومها الجديد باسم" وكالة التعاون الثقافي والفني للتبادل الثقافي مع الحكومات" ، وأعتبر تاريخ تأسيسها الموافق ل 20 مارس بمثابة اليوم العالمي للفرنكوفونية ، وقد ضمت المنظمة الفركوفونية 12 دولة ،وهي تضم حاليا، 56 بلدا وحكومة كأعضاء، و 14 كمراقبين عبر أنحاء العالم .

وتعتبر تونس من بين أهم الدول الأعضاء في المنظمة الفرنكوفونية منذ تأسيسها في مارس 1970 حيث يعتبر الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة أحد المتحمسين والمؤسسين للمنظمة ، فقد تحدث عن ذلك مفتخرا في معرض حديثه عن تاريخ ومسيرته الشخصية ، فقال في لقاء صحفي مع إحدى الصحف الفرنسية" :إن مستقبلنا مرتبط بمستقبل الغرب عموما ، ومتضامن مع مستقبل فرنسا خاصة ...ونحن نتجه اليوم من جديد إلى فرنسا ، إنني أنا الذي تزعمت الحركة المنادية بالفرنكوفونية ، فالرابطة اللغوية التي تجمع بين مختلف الأقطار الإفريقية أمتن من روابط المناخ أو الجغرافيا ."([243])

كما تعد دولة المغرب الأقصى عضوا أيضا في المنظمة منذ ديسمبر 1981 ، أما الجزائر فهي حتى الآن لم تنضم إلى المنظمة الفرنكوفونية بسبب الحساسيات التاريخية مع فرنسا ، لكن ومع ذلك فإن الرئيس الجزائري يشارك في قمم المنظمة بصفة مدعو خاص من طرف فرنسا ، وذلك منذ قمة بيروت 2002 وقمة واغادوغو 2004، ثم قمة كيبيك في أكتوبر 2008 ، وذلك في محاولة فرنسية لاستدراج الجزائر إلى العضوية في المنظمة ولو بصفة غير مباشرة.

وللمنظمة الفرنكوفونية نشاطات عدة ، فبالإضافة إلى نشر وتعزيز اللغة الفرنسية في العالم ، فإنها تعلن وصايتها على الشأن السياسي بالنسبة للدول الأعضاء ، وتخصص ميزانية للعون والمشورة للحكومات الفرنكوفونية لمساعدتها على تنظيم الانتخابات ، واستيعاب بعض مشاريع التنمية الاقتصادية كل ذلك طبعا مع الشروط الفرنكوفونية السياسية والثقافية واللغوية([244]) .

ومن الناحية السياسية تهدف فرنسا إلى تحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية لإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا ، له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية ، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوسكسوني -الأمريكي ، تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية.

وعلى الصعيد الدولي قد شاركت المنظمة الفرنكوفونية في مؤتمر السكان بالقاهرة سنة 1995 م و في القمة الدولية من أجل التنمية 1995 وكذلك في المؤتمر الدولي الرابع حول حقوق المرأة ، و التنمية في بكين و في مؤتمر الأمم المتحدة حول الإنسان 1996 ، و ما زالت تعقد مؤتمرات للوزراء متخصصة عن الثقافة والاقتصاد والعدل والأطفال منذ سنة 1990 إلى اليوم.

3- دعم الأدوات الإعلامية الخاصة أو تغذية" المنظومة الثقافية المغاربية "بالبرامج الإذاعية التلفزيونية الإعلامية المسرحية والموسيقية الفرنسية ، " لتطعيم الحس الثقافي الفرنسي "عند سكان المغرب العربي بصفة تعطي مصداقية أكبر للمشروع الثقافي والحضاري الذي تدافع عنه النخبة السياسية الحاكمة (التي تعاني من الاغتراب الثقافي في مجتمعاها) ، مما سوف يدعم بالضرورة خطوط نجاح المشروع الثقافي الفرنسي في المغرب العربي، والذي لا يفصل حتما بين كسر اللغة العربية والتحطيم النفسي

[242]- "ما هي الفرنكوفونية"، في: http://www.frenchischic.com/ar/francophonie

[243]- " الفرنكوفونية استعمار أم استخراب؟"، في: http://bayn.online.fr/vb/showthread.php?t= : 41463

[244]- " الفرنكوفونية في سطور؟"، في: http://majles.alukah.net/showthread.php?t= : 9554

للمغاربة اتجاه حضارتهم ودينهم ومن بين أهم تلك القنوات نجد القناة التلفزيونية TV5 والراديو الناطق باللغة الفرنسية France Maghreb، والذي يعد دليل واضح على نشر الثقافة الفرنسية و نمط الحياة السائد في باريس ([245]).

فعلى الرغم من أن الدول المغاربية قد نالت استقلالها السياسي و حضيت بالفكاك التام عن السيطرة الاستعمارية الفرنسية ، إلا أن المتأمل في المشهد الثقافي والسياسي والاقتصادي والحضاري بشكل عام يدرك أن الحركات الاستقلالية في المغرب العربي لم تحقق أهدافها الكبرى والمركزية ، خصوصا إذا علمنا أن اللغة الفرنسية مازالت سيدة الموقف في دول المغرب العربي ، وأن كبريات الصحف المؤثرة ناطقة باللغة الفرنسية ، وعدد مشاهدي القنوات الفرنسية من خلال الهوائي المقعر من سكان المغرب العربي تجاوز % 70 ، حسب ما تذهب إليه دراسة فرنسية والتي أوصت بوضع خطة ميدانية لربط سكان المغرب العربي بوسائل الإعلام المرئية منها على وجه الخصوص .([246])

4- عن طريق الآليات الجديدة التي ابتكرتها فرنسا مؤخرا والتي تعرف " بعمليات التوأمة " وذلك بين المدن المغاربية والمدن الفرنسية، وتشتمل على المجال القضائي، الصحي وخاصة الثقافي عن طريق " التبادل بين صغار وشباب هده المدن " في مختلف النشاطات المسرحية الرياضية الثقافية ، عن طريق تبادل الزيارات فيما بينهم.

5-تعتبر المراكز الثقافية الفرنسية في المغرب العربي من أنشط المراكز في الترويج للثقافة الفرنسية واللغة الفرنسية ، والقيم الفرنسية ، والتغذية الفعلية للتواجد الفرنسي في هذه الدول ، حيث توجد 6 مراكز في الجزائر و 2 في تونس و 7 في المغرب الأقصى.

هذا بالإضافة للمدارس الفرنسية في الجزائر المقدرة ب 02 و في تونس 08 مدارس، أما المغرب فيبلغ عدد المدارس فيها 15 ،لتوفير التعليم الفرنسي للفرنسيين ولأبناء النخبة الحاكمة في هده البلدان.

6- ستخدم فرنسا النخب الحاكمة التي تكونت باللغة الفرنسية كأداة اتصالية خطابية وإدارية تقوم على تطوير الآليات الكفيلة بضمان استمرار هذه الأنساق الثقافية واللغوية " الاغترابية " ، مع خلق كل العراقيل "الذكية "لإفشال مشاريع الأصالة الحضارية والثقافية واللغوية ، التي تنادي بها الشرائح الاجتماعية" غير الحاكمة "والنخب" المعبرة "، التي تهمش بكل الوسائل المؤسساتية والإجرائية من عملية التجديد النخبوي السياسي.

وهكذا تظهر لنا مجموعة من الحقائق فيِ تأَثُّر اللغة بالسياسة :

- إن ضياع اللغة أو ضعفها ضياع للقومية أو إضعاف لها.

- إن اللغة من أقوى عوامل المحافظة على الهوية والقومية، ومن الخطورة بمكان أن يفرط الإنسان في لغته، لأن معنى هذا أنه يفرط في ذاته وتراثه وأصالته، ومصيره الذوبان في الآخر والتلاشي من الحياة.

من خلال كل هذا يمكن استخلاص أهداف الإستراتيجية الثقافية الفرنسية في المغرب العربي، المتمثلة في محو اللغة العربية ، ومحو الهوية الثقافية لهذه الشعوب والسعي إلى إلحاقها ثقافيا وحضاريا بالحضارة الفرنسية تمهيدا لتحقيق المصالح الاقتصادية والجيو سياسية لفرنسا في هذه المنطقة ، بل إن فرنسا والغرب عموما لا يعترفون إلا بحضارة الرجل الأبيض الذي ينبغي أن يقود العالم ويخضعه لمصلحته الشخصية، ولا يمكن الاعتراف بالآخر المغاير، وبثقافته وحضارته إلا في هذه الحدود، أي حدود التبعية والإلحاق الثقافي والحضاري.

إذن ففرنسا تركز على البعد الثقافي في سياستها الخارجية اتجاه المغرب العربي و ذلك لأنه يسهل عمليات قولبة الأذواق و العلاقات بما يتماشى والمخططات الفرنسية في المغرب العربي على المستويات الثقافية (شكليا) وسياسيا و اقتصاديا، لأنه في النهاية لا يمكن الفصل بين كل أبعاد السياسة الخارجية

وكخلاصة لهذا الفصل ، وفي إطار دراستنا لطبيعة العلاقات الفرنسية المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، نجدها علاقات متشابكة ومتداخلة ، قائمة على أساس علاقة هندسية متعددة الأبعاد ، سواء كانت

---

[245]- سالم برقوق ،"الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[246]- يحي أبو زكرياء، الغارة الفرنكوفونية على المغرب العربي، في:
http://www.ofouq.com/today/modules.php?name=News&file=article&sid=456

هذه الأبعاد متعلقة بفرنسا في حد ذاتها من خلال إصرارها وتأكيدها على ضرورة الحفاظ على تلك العلاقات التي لطالما ربطتها بدول المنطقة ، نظرا لأولوية المغرب العربي في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية ، ولأهمية ذلك في دعم وزيادة ثقة فرنسا بنفسها ، فحسب الزعماء الفرنسيين فإن فرنسا لن يسبق لها في تاريخها أن انسحبت من السياسة الدولية ، وكانت لها دائما سياسة خارجية نشطة وفعالة ، فإن لم تقم بذلك فسوف تضيع من كبريائها وتقضي على طموحاتها، أو تلك الأبعاد الجيوبوليتيكية ، الاقتصادية الأمنية ، المتعلقة بمنطقة المغرب العربي في حد ذاتها ، سواء الايجابية منها أو السلبية.

وأخيرا تلك الأبعاد المتعلقة بالبيئة الدولية ، وقد ركزنا هنا على الدور الذي لعبته وتلعبه المنافسة الدولية لفرنسا في المنطقة ، كبعد أساسي في تركيز اهتمام السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي أكثر ، لما تشكله هذه المنافسة من تحفيز وتحدي في نفس الوقت بالنسبة لفرنسا، وقد ركزنا في هذا الفصل على تلك الأبعاد الخاصة بمنطقة المغرب العربي وفرنسا ، تاركين البعد الدولي للفصل الثالث من هذه الدراسة.

ففيما يخص تلك الأبعاد المتعلقة بمنطقة المغرب العربي، والتي يعود بعضها إلى فترة ما قبل الحرب الباردة ، أهمها البعد الجيوبوليتيكي والتاريخي ، ومنها ما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب الباردة وخصوصا البعد الأمني .وبناءا عليها تبنت فرنسا مجموعة من الاستراتيجيات على كل المستويات، مركزة في ذلك على مقاربة الأمن اللين ، مستعينة في ذلك بالاتحاد الأوروبي ، الذي لا نراه يشكل تهديدا على المصالح الفرنسية في المنطقة ، بل بالعكس يخدمها ويعزز موقعها في المنطقة المغاربية وحتى داخل الاتحاد الأوروبي في حد ذاته مع عدم استبعاد إمكانية اللجوء إلى الأمن الصلب ، إذا ما استدعت الظروف لذلك.

وتسعى فرنسا من خلال هذه الإستراتيجية إلى تحقيق ما يلي:

- تحقيق المزيد من التعاون والتكامل في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، من أجل تطوير حوض المتوسط إلى منطقة للتعاون ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل.

- العمل على توفير عوامل الاستقرار في دول جنوب المتوسط ، من خلال العمل على إحداث نمو متواصل ورفع مستويات المعيشة فيها ، من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي ، وبما يعمل على التقليل من الهجرة إلى شمال حوض المتوسط ، عن طريق احتواء ظاهرة التزايد السكاني ، وسرعة الانطلاق الاقتصادي وتبني سياسات سكانية مناسبة.

- دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي ، وتطبيق ما اصطلح عليه تسمية الحكم الراشد ، وذلك كوسائل لكبح جماح التطرف والإرهاب.

- العمل على تحقيق واستمرار التوازن الإقليمي بين دول المغرب العربي ، وخاصة الجزائر والمغرب للحيلولة دون وصول هذه الدول إلى حالة من التكامل الجاد ، يمكن أن تؤثر على المصالح الفرنسية في المنطقة.

- التركيز على البعد الثقافي والقيمي واللغوي ، الذي تعتبره بمثابة الأداة الفاصلة وغير المباشرة في بسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة المغاربية.

إذن فكل المؤشرات تؤكد على تواتر واستمرار دوافع التعاون كخيار محوري في السياسة الخارجية الفرنسية ، ولكن هذا التعاون لا يشكل استبدالا لتلك العلاقات الاستعمارية والاستغلالية السابقة ، وبالتالي لا يمكن فهم العلاقات الفرنسية المغاربية ، إلا بعد وضعها في إطار السياق التاريخي الاستعماري الذي نشأت فيه ، كما أنها تشكل الضمانة الفعلية لاستمرار العلاقات غير المتوازنة بين فرنسا ودول المغرب العربي.

خاتمة الفصل:

بعد التعرض لمختلف جوانب السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه منطقة المغرب العربي تضحت لنا بعض الأهداف و الأبعاد التي تضرب بجذورها في تاريخ الثورة الفرنسية، و ما امتد عنها بعد الحرب الباردة إذ أضحى البعد الجيوبوليتيكي والأمني في طليعة الاهتمامات بالمنطقة من خلال تبني استراتيجيات على جميع المستويات.

وتسعى فرنسا من خلال ذلك إلى تحقيق ما يلي:

التعاون والتكامل في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، من أجل الحفاظ على السلم و الأمن بالمنطقة.

- العمل على إحداث آليات للرفع من مستويات المعيشة، من خلال الدعم و التشجيع للإصلاحات الاقتصادية لدول المنطقة، بالعمل على التقليل و الحد من التهديدات الأمنية (الهجرة، الجريمة المنظمة، الإرهاب ....الخ.

- دعم وتشجيع الإصلاحات السياسية واحترام حقوق الإنسان، والعمل على تجسيد الحكم الراشد.

- العمل على تحقيق توازن إقليمي بين دول المغرب العربي، وبالأخص الجزائر والمغرب للحيلولة دون وصول هذه الدول إلى حالة من التكامل الجاد ، يمكن أن تؤثر على المصالح الفرنسية في المنطقة.

- التركيز على الفرنكوفونية، و خلق بعض النزاعات القبلية و الاثنية التي تعتبر من الأدوات غير المباشرة في بسط النفوذ الفرنسي على المنطقة.

على العموم يبقى ذلك الطابع المحوري يغلب على السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة، من خلال التعاون الذي يعتبر امتدادا لتلك العلاقات الاستعمارية السابقة ، ما يصعب من خلاله فهم العلاقات الفرنسية المغاربية التي تتسم بعدم الاتزان خاصة من خلال تلك الفجوى و التفاوت بين الضفتين.

الفصل الثالث

التحديات التي تواجه فرنسا، آفاقها و موقفها حيال بعض القضايا

الفصل الثالث: التحديات التي تواجه فرنسا، آفاقها و موقفها حيال بعض القضايا

تمهيد:

يبقى الرهان الفرنسي قائم على منطقة المغرب العربي في إطار العلاقات الدولية الراهنة و التنافس الدولي على المنطقة بالأخص بعد نهاية الحرب الباردة، فمنذ حرب الخليج الأولى بدأت تظهر أبعاد السياسة الأمريكية اتجاه العالم (القطبية الأحادية) و التي تحدث بشأنها الرئيس الراحل **"ياسر عرفات"** في مقولة له آنذاك **"الأمريكان كالإخطبوط، رأسه في طهران، بطنه في الظهران و ذيله في وهران".**

و لمعرفة الآليات و الفرص المتاحة للإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، سنحاول من خلال هذا الفصل النظر في العلاقات الفرنسية المغاربية في ظل تلك الرهانات الجديدة و التحديات الدولية و ما هو مستقبل تلك العلاقات، التي تتوقف على بعض المتغيرات الجديدة على صعيد محدداتها السابقة والحالية وذلك بالنظر إلى مدى تمكن فرنسا من التحكم و تحسين سياستها الخارجية مع دول المنطقة التي تتسابق بشأنها دول أوربية و آسيوية و في ظل غياب سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي و تنامي الصراع الدولي على المنطقة، كما سنحاول بجهد منا و على ضوء دراسات سابقة و أدبيات في هذا السياق إلى حوصلة بعض المواقف العربية المغاربية بالخصوص إزاء هذه السياسة الخارجية الفرنسية التي ما زالت تتجسد بطرق مباشرة و أخرى غير مباشرة لاحتكار النفوذ الفرنسي بالمنطقة من خلال الترسيخ الثقافي و الاقتصادي بالخصوص إلى جانب المجالات الأخرى.

المبحث الأول: التحدي في الإطار الأوربي

أدت نهاية الحرب العالمية الثانية وتدمير معظم إمكانيات أوروبا وانتقال مركز التأثير العالمي بعيدا عنها إلى خلق نوع من التفاهم بين الأمم الأوروبية على ضرورة نبذ الحروب والصراعات، والبحث عن طرق جديدة للتعاون فيما بينها ، خاصة بين قطبي أوروبا فرنسا وألمانيا، حيث شهدت العلاقات بينهما تطورا على عدة مستويات بالرغم من العداء التاريخي بينهما، أدى بهما إلى تبني طرح جديد في محاولة لخلق هوية أوروبية موحدة ومستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما تجسد في قيام الاتحاد الأوروبي.

من المؤكد أن الاتحاد الأوروبي يشكل تجربة فريدة من نوعها على صعيد التشارك في السيادة وخلق منطقة تنعم بالسلام تمتد حاليا من بريطانيا إلى إقليم البلقان .ويعد الاتحاد المؤلف من 27 دولة أبرز تكتل اقتصادي على مستوى العالم، حيث يضم 491 مليون نسمة داخل سوق موحدة يزيد إنتاجها عن نظيرتها الأميركية بمقدار الثلث تقريبا، لكن الملاحظ وجود اختلاف حاد بين الزعماء الأوروبيين، اللذين يولي كل منهم اهتمامه الرئيسي للصعيد السياسي الداخلي، ويحاول توجيه الاتحاد الأوروبي نحو القضايا الخارجية التي تهم كل طرف لوحده.

فغالبا ما تركز التوتر الرئيسي داخل الاتحاد الأوروبي بين الأولويات الوطنية والمصالح الجماعية حيث تتفوق الاعتبارات السياسية الوطنية على المصالح المشتركة، إذ تتحرك القيادات لحماية مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى، وهذا ما تجسده العلاقات الفرنسية الألمانية، في إطار رغبة فرنسا في الحفاظ على وجودها المتميز في منطقة المغرب العربي ، ولكن هته الأخيرة وجدت صعوبات كبيرة ، نظرا للتحدي الذي تشكله ألمانيا لها في إطار الاتحاد الأوروبي ، بحكم ارتباطهما بهذا الكيان الإقليمي.

المطلب الأول: العلاقات الفرنسية الألمانية

شهدت العلاقات بين فرنسا وألمانيا تطورا على عدة مستويات ، فبالرغم من العداء التاريخي بينهما، إلا أنهما سعيا إلى تبني تصور مشترك في محاولة لخلق هوية أوروبية مشتركة، قادرة على تجاوز الخلافات التاريخية بينهما ومستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

فبعد نهاية الحرب الباردة وجدت ألمانيا نفسها مقسمة إلى قسمين:

- القسم الغربي المستقل والمعروف بألمانيا الغربية.
- القسم الشرقي والمعروف بألمانيا الشرقية تحت إدارة الإتحاد السوفيتي سابقا.

كما حظيت فرنسا بالسيطرة التامة على إقليم السار الألماني، وذلك وفق مؤتمر يالطا في 04-11 فيفري 1945 لتقرير مصير ألمانيا .([247])

فبقيت العلاقات متوترة بين الطرفين خلال الفترة 1945- 1949، لذلك بدأت فرنسا في البحث عن سبل كفيلة لإيجاد حل لضمان أمن فرنسا من الخطر الألماني.

وبوصول روبير شومان إلى رئاسة وزارة الخارجية الفرنسية، جاء بفكرة مشروع التجمع الفرنسي–الألماني لإنتاج الفحم والصلب سنة 1950 ، وبذلك بدأت العلاقات بالانفراج بين الطرفين حيث استطاعا التوصل إلى إنشاء منظمة الفحم والصلب في 18 أفريل1951 وقد كان هذا الإنجاز نتيجة الجهود الألمانية بقيادة إزنهاور، والفرنسية بواسطة وزير الخارجية روبير شومان، ثم بعدها توالت الاتفاقات المعززة للتقارب والمصالحة بين الطرفين نذكر منها : اتفاق باريس حول تكوين الجماعة الأوروبية للدفاع ، اتفاق إعادة تسليح ألمانيا سنة 1954 ، بعدما كانت فرنسا تعارض هذا المشروع وبعدها تم دخول ألمانيا الحلف الأطلسي سنة 1956 ، ثم الاتفاق بين ألمانيا وفرنسا على عودة المسار إلى ألمانيا في نفس السنة أيضا .([248])

أما نقطة التحول في العلاقات الألمانية – الفرنسية، والتي جعلت كل طرف منها يعيد النظر في العلاقة التي تربطه بالطرف الآخر، هي اتفاق روما 1957 الذي انبثق عنه تكوين كل من :الجماعة الأوروبية الاقتصادية ([249*]) والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

وعند وصول ديغول إلى السلطة في فرنسا والمعروف بنهجه العدائي لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا، فإنه عمل على دفع العلاقات الفرنسية–الألمانية إلى أخذ منحى آخر في الميدان الأمني الأوروبي ، حيث وقع ديجول مع إيدنهار المستشار الألماني اتفاقية الإليزيه للتعاون يوم 22 جانفي عام 1963([250*])، والتي سبقها بناء حائط برلين الذي زاد التوتر بين ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية وهو العامل الذي أدى إلى توجه ألمانيا نحو فرنسا بسبب غضب إيدنهاور من سياسة كندي اتجاه بلاده.

إن عهد ديجول – إدنهاور كان له هدفا كبيرا تمثل في بناء علاقات سياسية ، ثقافية ، اقتصادية، أمنية جديدة بين فرنسا وألمانيا ، لم يكن أي فرد أوروبي أو حتى فرنسي أو ألماني يتصور أنهما سيكونان محور ثنائي متعاون ومحرك لأوروبا وإنمائها وتطورها في كل الميادين ، لكن كانت الإرادة السياسية لديغول و إدنهاور كبيرة في دفع العلاقات الفرنسية – الألمانية نحو الأمام و جعلها علاقات متميزة .([251])

---

[247]- Daniel Colard, « l'Allemagne unie et les nouvelles relations franco-allemandes dans la nouvelle Europe 1990-2006 » AFRI, Paris : publié par le centre Thucydide, volume VIII, 2007,p 396

[248]- leblond Laurent, le couple franco-allemenddepuis 1945: chronique d'une relation exemplaire, France : le monde edition; 1997, p 50-52.

[*] و التي تكونت آنذاك من 6 دول و هي: فرنسا، ألمانيا، لكسمبورغ، هولندا، بلجيكا و إيطاليا، ثم بعدها بدأت المجموعة بالزيادة، بانضمام بريطانيا و الدانمارك و ايرلندا الجنوبية في 1973، ثم اليونان في 1981، و كل من إسبانيا و البرتغال في 1986.

[*] اتفاقية الإيليزي اتفاقية الصداقة و التعاون بين فرنسا و ألمانيا في المجالات الدبلوماسية و الدفاع و الأمن و التعليم و الشباب...الخ.

[251]- leblond Laurent, le couple franco-allemend depuis 1945: chronique d'une relation exemplaire, op.cit, p 92.

غير أن هذا لم يقضي على كل التوترات الموجودة بين البلدين ، و لكن ليس التوتر السابق الذي كان يتمثل في الجانب الأمني ، وإنما طغى طابع آخر وهو الطابع التنافسي حول من يقود أوروبا، أو من يستفيد أكثر من الطرف الآخر، لأن هذه المرحلة كانت قد حفزت الطرفان على العمل المشترك المتواصل في إطار السوق الأوروبية المشتركة ، التي تبعها تكوين عدة منظمات أخرى تابعة لها.

إذن فالخلافات التي برزت بين الدولتين كانت على وجه الخصوص في الجانب الاقتصادي ، حيث أصبح الاقتصاد الألماني متفوقا على الاقتصاد الفرنسي، وأصبحت بذلك ألمانيا دولة مصنعة أكثر من فرنسا([252])

غير أنه يمكن القول في إطار السوق الأوروبية المشتركة المكونة من 6 أعضاء عام 1951 ثم من 9 أعضاء عام 1973 ، إلى 12 عضو في 1986 ، فقد عمل الثنائي الفرنسي الألماني بصفة جيدة عموما وأثبتا صحة التوجه التعاوني بينهما ، وذلك مع كل من " ديجول – إيدنهاور "ثم " جيسكار ديستان و شميث schmidt وبعدها " فرانسوا ميتران و كول" kohl " و لكن العلاقات كانت غير متوازنة ومتفاوتة جدا بينهما خاصة على المستوى الدولي ، فدبلوماسية الرتبة و العظمة ، التي مارسها مؤسس الجمهورية الخامسة الفرنسية ، لا يمكن أن تقارن بتلك التي تنتهجها ألمانيا الغربية العملاق الاقتصادي و لكنها قزم سياسي ، نظر لامتلاك فرنسا للسلاح النووي ، بالإضافة إلى مقعدها الدائم في مجلس الأمن . ([253])

غير أن سقوط جدار برلين في 9 نوفمبر 1989 ، شكل هزة قوية في العالم أدت إلى تغيرات كبيرة على مستوى أوروبا وحتى العالم ككل، حيث كانت بمثابة إشارة قوية لانهيار نظام الثنائية القطبية الذي كان سائدا في فترة الحرب الباردة.

فإتحاد ألمانيا الشرقية والغربية تحت اسم دولة ألمانية واحدة ، أحدث صدى كبير في أوروبا وخاصة بالنسبة لفرنسا التي سرعان ما طرحت العديد من الأسئلة المحيرة ، عن وضع ألمانيا الجديد ، ذلك العدو التاريخي الذي لطالما شكل خطر كبير على فرنسا ، فظهور ألمانيا الجديدة بأكثر من 80 مليون نسمة في قلب الجماعة الأوروبية ، لا يمكن إلا أن يغير البناء كله.

فبعد اقل من عام من سقوط جدار برلين في 9 نوفمبر1989 ، جاءت معاهدة موسكو في 12 سبتمبر 1990 لتكريس ذلك بإعلان اتحاد ألمانيا الشرقية والغربية ، حيث أعلن على إثرها يوم 3 أكتوبر من كل سنة بمثابة العيد الوطني الألماني.

إذن فالسؤال المركزي الذي طرح هنا: ما هو مصير أوروبا والعلاقات الفرنسية الألمانية بعد إتحاد ألمانيا و استرجاعها لقوتها السابقة ؟ هل ستكون " ألمانيا الأوروبية" أم "أوروبا الألمانية" ؟

وانطلاقا من هذا الحدث الهام قررت فرنسا تعميق العلاقات مع ألمانيا، كي يتسنى لها معرفة كل مخططاتها وتوجهاتها ، عن طريق ربط علاقات أوثق خاصة في المجال الاقتصادي و الأمني ، أين يصبح من الصعب كثيرا عليها التراجع عن المرحلة التي توصلوا إليها ، لأن ذلك قد يكلفها خسائر كبيرة.

لذلك اتفق الثنائي " ميتران و كول " على اتفاق أساس ، حيث أخذوا زمام المبادرة من خلال معاهدة ماستريخت 1992 ، من أجل تعزيز التعاون فيما بينهما . ([254])

[252] George François, les relations franco-allemandes, Paris : le monde édition, 1998, p214

[253] Daniel Colard, « l'Allemagne unie et les nouvelles relations franco-allemandes dans la nouvelle Europe 1990-2006 », op.cit p 397

[254]- Colette Mazzucelli , FRANCE AND GERMANY AT MAASTRICHT: Politics and Negotiations to Create the European Union , new York : garland publishing , 1997 , p 25.

فبدلا من السوق الأوروبية المشتركة، كما تم الاتفاق عليه في روما عام1957 ، فإنه يتم تعويضها "بالإتحاد الأوروبي" إتحاد سياسي، اقتصادي، أمني، وإتحاد بين الشعوب الأوروبية تحت لواء قيم مشتركة ومصير مشترك.

بمعنى إصلاح أو إعادة هيكلة السوق الأوروبية المشتركة لتصبح " الإتحاد الأوروبي " ، هذا المفهوم الأخير ، مغري وجذاب، غير أن معالمه النهائية لم تتضح بعد حتى يومنا هذا ، نظرا لأن كل دولة تتصرف وفق منطقها ومصالحها الخاصة.

وقد ركزت معاهدة ماستريخت على ثلاثة ركائز أساسية وهي :

1- إنشاء إتحاد اقتصادي ونقدي بإنشاء عملة موحدة (اليورو - l'euro) في 2002

2- السياسة الخارجية والأمنية المشتركة

3- التعاون القضائي والقانوني، و كذلك التنسيق في مجال الشرطة.

وقد ظهرت في هذه الفترة مجموعة من المبادرات التي توحي بمدى التقارب بين كل من فرنسا و ألمانيا و هي :([255])

أولا: عقد قمة لاروشيل la rochelle في 22 ماي 1992 ، والتي تم من خلالها إقرار إنشاء Eurocorps القوات الأوروبية المشتركة ومقرها ستراسبورغ، و التي تعتبر نواة لجيش أوروبي على المدى الطويل وهي تضم جيوش كل من فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، بلجيكا لكسمبورغ والتي تضم 60000 جندي.

ثانيا : في 30 ماي 1992 بدأ البث التلفزيوني للقناة الفرنسية - الألمانية ARTE، قناة ثقافية فريدة من نوعها في أوروبا على الرغم من جمهورها الصغير، فهي تبث برامج ثقافية في مجالات متعددة.

ثالثا : و لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، سار الجنود الألمان ضمن l'Eurocorps في شارع الشانزلزيه الفرنسي دون وقوع أي حادث.

و بالموازاة وافقت المحكمة الدستورية الألمانية على المشاركة الألمانية في بعثات حفظ السلام في إطار منظمات دولية مثل :

- منظمة الأمم المتحدة.
- الإتحاد الأوروبي.
- منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

وذلك إثر الأزمة اليوغوسلافية ، وبموجب القرار الصادر في 12 يوليو1994

كما تم إطلاق سابقة عالمية فريدة من نوعها وهي "كتاب تاريخي مدرسي فرنسي – ألماني " في أكتوبر 2006، قامت فيه الدولتين بكتابة التاريخ مجتمعتين لتقديم رؤية متقاطعة لتاريخيهما، مركزتين بذلك على قوة علاقاتهم وعلى أهميتها في بناء أوروبا المدعوة لتشكل مستقبلها.

إذن فقد اعتمد في البلدين لأول مرة " كتاب تاريخي مدرسي فرنسي، ألماني " يتناول " أوروبا والعالم منذ " 1945 في نسختين متماثلتين فرنسية وألمانية، في الصف النهائي للمرحلة الثانوية بكالوريا مع وضع كتاب آخر للمرحلة الابتدائية في بداية 2009 ، ويتناول التاريخ الأوروبي من1815 إلى 1945 ، كما أنه من المعتزم إنشاء كتاب آخر للمرحلة المتوسطة مع نهاية عام2009 ويتيح هذا الكتاب حسب تصريح وزير التربية الوطنية في فرنسا "جيل دو روبيان ""بناء رؤيتنا للمستقبل على قاعدة من الوعي الواضح لماضينا"([256]).

---

[255]- Ibid., p 99.

[256]- "le manuel d'histoire franco-allemand " , dans :
http://www.elysee.fr/elysee/elysee.fr/francais/actualites/deplacements_a_l_etranger/2006/mars/fiches/conseil_franco-allemand/manuel_d_histoire_franco-allemand.43946.html

إذن فقد تحقق الأمر الذي لطالما كان بعيدا عن التصور، ألا وهو التقارب الفرنسي –الألماني الذي عجل في بروز قوة جديدة على الصعيد الأوروبي والعالمي ، تتشكل من فرنسا وألمانيا حيث كونا مع مرور الزمن محور ثنائيا ذو قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية.

فالعامل الذي زاد في هذا التقارب، هو التوازن بين هاتين الدولتين في بعض المجالات، والتخصص في البعض الآخر، فألمانيا تعد القوة الاقتصادية الصناعية الأولى في أوروبا والثالثة على المستوى الدولي سنة 2000 ، إذ تعد بذلك من الدول الرئيسية الكبرى ذات القدرة التنافسية العالية في مجال التجارة العالمية وقد انعكست هذه القوة الاقتصادية على حجمها السياسي في النظام الدولي.

فعلى الرغم من أن الاتفاقيات الدولية منعت ألمانيا من صنع الأسلحة النووية، إلا أنها تمكنت من تطوير أسلحة تقليدية، ذات درجة تكنولوجية كبيرة، حيث أصبحت في المرتبة الثالثة عالميا في صنع الأسلحة وكذا من حيث المبيعات بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا سنة 1998 . ([257])

بينما فرنسا تدرج من بين الدول القوية في الميدان العسكري، بالإضافة إلى إمكانياتها في المجال الزراعي والصناعي ، وهذا ما جعل الثنائي الفرنسي -الألماني ، يلعب دور المحرك الرئيسي للسوق الأوروبية المشتركة ، ثم بعدها الاتحاد الأوروبي ، وأوروبا عموما ، باعتبار أن قوتهما لم تأت لمجرد امتلاك عناصر القوة المادية الظاهرة فقط ، وإنما على تحديد العلاقة بين هذه العناصر والعناصر المعنوية (الكامنة) وتفاعلها، والتي تشكل الوعاء الذي تتحرك فيه هذه العناصر لتحقيق مصالح معينة، وتشمل هذه بدورها على الإرادة السياسية لفرنسا وألمانيا ، وأهدافها الإستراتيجية ، والتي أدت إلى بروز القدرة الفرنسية الألمانية في عدة ميادين مختلفة وحساسة لبناء المقدرة المنشودة ، حيث صرح شيراك في مارس 1994 في خطاب له لتحديد توجهات سياسته الخارجية أثناء حملته الانتخابية بأن:

"التحالف الفرنسي - الألماني لا مثيل له، لأنه يشكل أساس السلام والرخاء للقارة الأوروبية"([258])، وهذا ما أكد عليه كل الرؤساء الفرنسيين الذين سبقوا شيراك أو حتى نيكولا ساركوزي الذي جاء بعده.

كما يرجع ذلك إلى كون كل من فرنسا ألمانيا من الدول القلائل في أوروبا والعالم التي يسودها استقرار سياسي بعيدا عن الأزمات الخانقة، حيث يحترم فيها مبدأ التداول على السلطة، واحترام قواعد اللعبة السياسية.

لكن ورغم هذه الخصوصية في العلاقات الفرنسية الألمانية، فإن علاقة الدولتين كان من الطبيعي أن تتواجد فيها نقاط تقارب و تعاون، و نقاط تخوف وتنافس واختلاف، وذلك حول كل من القضايا الأوروبية أو الدولية.

ومن بين أهم القضايا التي يتفق حولها الثنائي الفرنسي -الألماني ، هي ضرورة ضبط علاقاتهما مع روسيا وذلك تخوفا من دور روسي جديد في أوروبا الشرقية ، نظرا للترسانة العسكرية الكبيرة التي تمتلكها وعلى رأسها السلاح النووي ، بالإضافة إلى امتلاكها لقوة اقتصادية معتبرة مدعمة بامتلاكها لمواد طاقوية مهمة كالغاز والبترول، وهذا ما جعل تصورات الثنائي الفرنسي -الألماني تتقارب من بعضها نوعا ما ، وذلك بوضع سياسة موحدة في إطار الإتحاد الأوروبي ، لاستبعاد الخطر الروسي وضمان أوروبا الشرقية كسوق ومجال حيوي لأوروبا وخاصة ألمانيا([259]) .

---

[257]- شادي خالدة ، "ألمانيا القوة الصاعدة " ، الفكر الاستراتيجي العربي ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، العدد 40 ، جويلية1995

[258]- de dieguez manuel, " universalité de la France", **revue politique et parlementaire** , paris : Presses Universitaires de France, N951,février 1992 , p25 .

[259]- تغير الوضع في روسيا و الاتحاد الأوربي يتطلب توزقيع اتفاقية جديدة للتعاون"، في:
http://arabic.euronews.net/2009/09/14/eu-russian-relations-zapatero-s-top-priority

وهذا ما أدى إلى إدخال روسيا في اتفاق سنة 1995 مع الإتحاد الأوروبي ، في مجال الشراكة التجارية والسياسية ، لضمان مراقبة السلوك الروسي اتجاه دول أوروبا الشرقية ، كما تم عقد سنة 1994، وقبل الاتفاق السابق ، شراكة من أجل الأمن لتطوير التعاون العسكري بينهما ، ولكن الهدف الأوروبي من ذلك ، هو تقييد روسيا باتفاقيات تجعلها بعيدة على اتخاذ إجراءات لا تتماشى والسياسة الفرنسية -الألمانية تجاه أوروبا الشرقية.

كذلك نجد قضايا : الأقليات ، والهجرة ، والإرهاب واللاجئين ، والتي شكلت إحدى أهم القضايا التي يتفق كل من فرنسا وألمانيا على الوقاية منها أو الحد منها ، خاصة وأن أوروبا تعرف الكثير من الأقليات التي تطالب بالاستقلال ، مثل " إقليم الباسك " في إسبانيا ، إقليم " سنجاك " الألباني في "مقدونيا ... " إلخ هذه الأقليات العرقية والدينية التي تشكل خطر كبير على أمن أوروبا.

هذا بالإضافة إلى خطر الهجرة واللاجئين، ويمكن تصنيف المناطق التي تأتي منها إلى ثلاثة مناطق رئيسية وهي :

1-أوروبا الشرقية خاصة : البوسنة ، بولونيا ...إلخ.

2-إفريقيا وخاصة : مالي ، النيجر ، السنغال ..إلخ.

3-دول ضفة جنوب المتوسط خاصة : الجزائر، تونس، المغرب.

فعلى الرغم من ترجيح الخيار الأوروبي بالنسبة للثنائي الفرنسي الألماني ، غير أن هذا لا يخفي حقيقة وجود مظاهر الاختلاف بينهما ، و ذلك نظرا لاختلاف الغايات الإستراتيجية لكل طرف منهما.

فكما هو معروف دائما عن سلوكات الدول الكبرى في النظام الدولي ، فإنه بالرغم من ارتباط هذه القوى سواء بأحلاف أو اتفاقيات دولية وإقليمية ، تبقى الدولة دائما لها مجال مفتوح في النظام الدولي، وذلك لكي تتحرك فيه لتطبيق سياستها الخاصة بها ، تنفيذ إستراتيجيتها بعيدا عن التحالفات والاتفاقيات التي تربطها مع الدول الحليفة لها.

وتكون هذه السلوكات المستقلة، بمثابة المتنفس للبحث عن مصالح تكون أكثر حيوية من المصالح التي قد تستفيد منها داخل إطار الحلف أو أي اتفاق ثنائي مع طرف آخر.

وهذا ما ينطبق على العلاقات الفرنسية الألمانية في إطار الإتحاد الأوروبي ، باعتبار كل

واحدة منها بمثابة دولة كبرى ، سواء كقوة إقليمية في منطقة أوروبا، أو بصفتها قوة كبرى في إطار النظام الدولي، ومن بين أهم قضايا الخلاف بين فرنسا وألمانيا حاليا في الإتحاد الأوروبي هي الإستراتيجيات المتناقضة بين فرنسا وألمانيا حول مناطق النفوذ.

فمن الملاحظ أن الاختلاف بين فرنسا وألمانيا سببه المصالح المختلفة والاهتمامات المتباعدة لكل منهما فألمانيا تفضل الاهتمام بأوروبا الشرقية التي تعتبرها منطقة نفوذ خاصة بها ، وتريد توسيع الإتحاد الأوروبي بانضمام هذه الدول إليه.

وعلى عكس ذلك ، فإن تعاملات فرنسا مكثفة مع الضفة الجنوبية للمتوسط ولا سيما منطقة المغرب العربي وبهذا وقعت فرنسا وألمانيا في لعبة شد الحبل ، كل واحدة تريد توجيه الإتحاد الأوروبي لخدمة مصالحها بشكل إنفرادي في منطقة نفوذها الرئيسية.

المطلب الثاني: الإتحاد الأوربي و عدم وجود سياسة خارجية موحدة.

لعل منطقة المغرب العربي تمثل أهم منطقة نفوذ بالنسبة لفرنسا ، حيث عملت على الحفاظ على دورها الريادي الانفرادي فيها ، حتى في إطار وجودها في قلب الإتحاد الأوروبي.

هذا الأمر الذي لقيت فيه فرنسا صعوبات كبيرة ، خاصة من قبل المعارضة الألمانية المستمرة لهذا التوجه الانفرادي ، و تأكيدها على ضرورة إشراك كل دول الإتحاد الأوروبي في كل المبادرات الفرنسية في المغرب العربي أو منطقة المتوسط ككل . هذا بالإضافة إلى محاولة ألمانيا هي الأخرى تحييد اهتمام الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية، تلك المنطقة التي ترى فيها منطقة نفوذها الخاصة.

مما ترجم عدم وجود سياسة خارجية مشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي ، بالرغم من الجهود المعلنة من قبل هذه الدول، والتي تطالب وتركز على ضرورة توحيد الرؤى والتوجهات الأوروبية الخارجية.

غير أن المصالح الذاتية لكل دولة أوروبية منفردة طغت على الروح الجماعية الأوروبية، وهذا ما تفسره العلاقات الفرنسية الألمانية ، التي وصلت إلى مراحل متقدمة من التوتر.

حيث توقفت ألمانيا عن ممارسة " سياسة ضبط النفس " " la politique de la retenue " التي اتسمت بها الحكومات الألمانية في فترة الحرب الباردة([260]).

فألمانيا المتحدة بدأت تقول "لا" و تدافع عن مصالحها، حيث بدأت تتصرف مثل كل الفواعل الدولية الكبرى الأخرى، خاصة مع استرجاع التجارب النووية الفرنسية في 1996 و المواقف الفرنسية بشأن منطقة جنوب المتوسط و خاصة المغرب العربي.

وقد وصلت التوترات بين فرنسا وألمانيا ذروتها بشأن علاقاتها مع الضفة الجنوبية للمتوسط (وخاصة المغرب العربي)، بعد إطلاق الرئيس الفرنسي الحالي نيكولا ساركوزي لمبادرته الجديدة والمتمثلة في " الإتحاد من أجل المتوسط " سنة 2007 .

وقبل الخوض في تلك التناقضات بين فرنسا وألمانيا لابد من الإحاطة أولا بخلفيات قيام الإتحاد من أجل المتوسط ، للوصول بعدها إلى الصيغة النهائية التي تم الاتفاق عليها بعد المعارضة الشديدة التي لقيها من طرف ألمانيا ، والتي وصلت إلى حد التهديد بتفكيك الإتحاد الأوروبي.

فرغم اتفاقهما نوعا ما من قبل من خلال الشراكة الاورومتوسطية ، على ضرورة الحد من التهديدات القادمة من جنوب المتوسط والوقاية منها، نظرا لقناعتهما بأهمية هذه التهديدات والمخاطر، وتطويرهما لبعض الآليات المشتركة في إطار الإتحاد الأوربي، كما هو موضح في الفصل الثاني من هذه الدراسة، إلا أن العلاقات رجعت وتأزمت مع مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط التي طرحها نيكولا ساركوزي.

1 - الطرح الفرنسي للإتحاد المتوسطي:

لقد تعددت المبادرات الفرنسية في المتوسط منذ عهد طويل سابق ، ورغم فشل بعض هذه المحاولات وتعثر بعضها الآخر ، لكن الدبلوماسية الفرنسية تواصلت ، حيث برزت مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي و مبادرته الإتحاد المتوسطي.

ويعود اهتمام الرئيس الفرنسي بالمتوسط إلى ما قبل وصوله إلى قصر الإليزيه، حيث طرح فكرة مشروع إنشاء " إتحاد متوسطي " في خطابه في مدينة " تولون " الفرنسية قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية و بعد فوزه في الانتخابات في ماي 2007 ، عاد ليؤكد هذا المشروع كهدف من الأهداف ذات الألوية التي يسعى لتحقيقها ، وقد ركز منذ البداية على منطقة المغرب العربي ، لما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية كبيرة لدى القادة الفرنسيين من ديجول إلى ساركوزي ، و هذا ما أكد عليه هذا الأخير في خطابه في مدينة

[260]- Daniel colard , "l'Allemagne unie et les nouvelles relations franco-allemandes dans la nouvelle Europe 1990-2006", op.cit , p 401.

طنجة المغربية في أكتوبر 2007 ، و الذي جاء فيه " : أدعو رؤساء الدول والحكومات لدول حوض البحر الأبيض المتوسط للاجتماع في فرنسا خلال جويلية 2008، لوضع لبنات إتحاد سياسي ، اقتصادي ثقافي ، قائم على المساواة بين الأمم ، أدعو جميع الدول التي ليست طرفا في الحوض المتوسطي، و لكنها مهتمة لما يحدث فيه أن تشارك كملاحظة في القمة الأولى وتساهم في نجاحه ، مستقبل أوروبا يوجد في الجنوب، بإدارتها الظهر للمتوسط تقطع ليس فقط منبعا ثقافيا وروحيا ... مستقبل أوروبا يكمن في الجنوب ، و مستقبل إفريقيا يكمن في الشمال، أوجه نداء لكل من يستطيع التجند من أجل إتحاد البحر الأبيض المتوسط باعتباره محور المنطقة الأورو إفريقية ".([261])

ويعد هذا الاتحاد ضروريا حسب ساركوزي لعدة أسباب موضوعية أهمها:

- فشل الحوار الاورومتوسطي ، الذي انطلق ببرشلونة في سنة 1995 ، في تحقيق أهدافه بسبب تركيز صانعوا القرار في أوروبا على أولوية الاتجاه نحو تعزيز البيت الأوروبي المشترك، وضم الدول الأوروبية التي كانت في الكتلة الاشتراكية سابقا.

- كما اقتصر التعاون الاورومتوسطي على التجارة مهملا كل المجالات الأخرى.

- وكان الفشل متوقعا حسب ساركوزي لأن مسار برشلونة أخذ طابع الحوار شمال -جنوب، وهو ما عمق من التباينات والتناقضات بين الضفتين في شمال المتوسط وجنوبه.

وللخروج من هذه الدوامة السياسية اقترح ساركوزي على البلدان المتوسطية أن تحدد مصيرها في منطقة جغرافية مشتركة من خلال مشروعه السياسي ، الذي يجب أن يقوم على مبدأ المساواة بين أعضائه متجنبا تكرار التجربة السابقة الغير متوازنة للشراكة الاورومتوسطية . ([262])

وقد ارتكزت فكرة ساركوزي على إنشاء إتحاد إقليمي يكون مقصورا على البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، يستثني البلدان الأوروبية الشمالية ، يكون له إطار مؤسسي أقوى من إطار عملية برشلونة ([263])

إن هذه الرؤية الفرنسية لأهمية إنشاء هذا التجمع الإقليمي الجديد تنطلق من اعتبارات أهمها:

- الرغبة الفرنسية في القيام بدور المهيمن الإقليمي داخل حوض المتوسط ، هذا إلى جانب السعي لاستعادة الحضور في منطقة المغرب العربي بعد سنوات من التراجع أو التباعد، حيث حصرت السياسة الخارجية الفرنسية تركيزها خلال الفترة الأخيرة من ولاية الرئيس جاك شيراك بقضايا الشرق الأوسط – القرار 1559 وأزمة لبنان على حساب مصالحها في المغرب العربي، وأيضا رغبة فرنسا في استعادة موقعها و مكانتها داخل البنية العسكرية للحلف الأطلسي، ولا يعني هذا التسليم بطموحات الهيمنة الأمريكية و إنما المساعدة في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تلعب فيه أوروبا - بقيادة فرنسا – دور الشريك للولايات المتحدة الأمريكية، وليس التابع، بالإضافة إلى التحديات يمثلها النظام الدولي الراهن الأحادي القطبية إضافة إلى ذلك، هناك تحدي آخر من داخل أوروبا نفسها قد دفع فرنسا إلى إطلاق مشروع "الاتحاد المتوسطي"، ألا وهو النفوذ الألماني المتزايد والمتسع نطاقا بعد إعادة توحيد ألمانيا ، وبعد وراثتها النفوذ السوفيتي في معظم دول أوروبا الشرقية، وما كان لفرنسا بالطبع أن تحافظ على الحد الأدنى من قوتها الإقليمية داخل أوروبا عن طريق مزاحمة ألمانيا في منطقة نفوذها الجديدة، وإنما فقط من خلال صلتها بمنطقة نفوذها السابقة في المتوسط.

---

[261]- مصطفى صالح ، " الاتحاد المتوسطي خلفيات وسيناريوهات " ، العالم الاستراتيجي ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 1 ، مارس 2008، ص 09

[262]- نفس المرجع السابق، ص 11

[263]- سامية بيبرس ، " الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الاورومتوسطية " ، السياسة الدولية ، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 174، أكتوبر 2008، ص131

- إغلاق الباب أمام الهجرة غير الشرعية، وفتحه أمام هجرة منتقاة للكفاءات تتناسب واحتياجات فرنسا الديمغرافية والاقتصادية، بالإضافة إلى إعادة تأهيل، ودمج الأجانب المقيمين في فرنسا للتأقلم مع أنماط القيم السائدة في المجتمع الفرنسي.

- مواجهة تنامي النفوذ الأمريكي والصيني في منطقة المغرب العربي، والمتجسدة في المشاريع و الاستثمارات الأمريكية والصينية .([264])

ويشمل هذا الإتحاد المتوسطي حسب ساركوزي 22 دولة متوسطية *، 13 منها شمال المتوسط و 9 دول جنوب المتوسط مع إمكانية ضم الأردن ، موريتانيا و البرتغال.

ويقوم الإتحاد المتوسطي على أساس وظيفي نفعي ، من خلال تعاون مشترك وتسيير مشترك لقضايا الطاقة البيئة والهجرة ، بالإضافة إلى تجسيد التعاون في الفضاء القضائي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب .

ووفق رؤية الرئيس الفرنسي يقوم الإتحاد المتوسطي على مبدأين أساسيين : ([265])

- يتمثل الأول في الندية في التعاون بين مختلف الأطراف ، حيث تقدم مشاريع التعاون بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط ودول شماله.

- و يتمثل المبدأ الثاني في الهندسة المتغيرة، بمعني أن تنفيذ أي مشروع يكون بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه.

وقد أطلق مشروع " الإتحاد المتوسطي " خلال مؤتمر روما الثلاثي الذي عقده زعماء كل من فرنسا (نيكولا ساركوزي (، إيطاليا) رومانو برودي (وإسبانيا) خوسيه لويز زاباتيرو (في20 ديسمبر 2007 وصدر عن هذا المؤتمر " نداء روما " الذي دعا زعماء الدول المطلة على البحر المتوسط إلى مؤتمر يتم عقده في باريس في جويلية 2008 ، لطرح الرؤية الشاملة حول الإتحاد المتوسطي .([266])

وفيما يخص علاقة الإتحاد المتوسطي بالإتحاد الأوروبي ، فإن رؤية ساركوزي كانت واضحة تتمثل في العمل مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي بانسجام وتنسيق كاملين في بناء السلام في البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل منطقة حيوية للأوروبيين ، إدراكا منه لحجم المعارضة الأوروبية لهذه المبادرة التي تهدد مسار برشلونة والشراكة الأورومتوسطية ، وبالأخص المعارضة القوية من قبل ألمانيا.

ولمواجهة هذه المعارضة داخل الإتحاد الأوروبي ، قدم الرئيس الفرنسي بعض الضمانات لنظرائه في الاتحاد الأوربي بقوله " : لا يعد الاتحاد المتوسطي في رؤية فرنسا تعويضا لكل المبادرات والمشاريع القائمة ، ولكن يهدف إلى إعطائها نفسا وانطلاقة جديدين وأيضا ينحو إلى نفس الهدف وتجميع كل الأفكار والطاقات والإمكانيات "

ففي كل مرة يردد الرئيس الفرنسي بأن مشروع الإتحاد المتوسطي ليس بديلا لمسار برشلونة ، كما أنه لا يعد تكتلا متوسطيا ضد أوروبا أو ضد إفريقيا ، وهو ما جعله يقترح إشراك المفوضية الأوروبية في الإتحاد المتوسطي.

---

[264]- يحي اليحياوي، "مشروع الاتحاد المتوسطي"، في: www.elyahyaoui.org/med-Sarkozy.htm

*- الدول هي: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال،، مالطا، اليونان،سلوفينيا، موناكو، كرواتيا، البوسنة و الهرسك، الجبل الأسود، ألبانيا، تركيا و قبرص، الجزائر، تونس، المغرب، مصر، ليبيا، إسرائيل، فلسطين، لبنان، سوريا.

[265]- سامية بيبرس ، نفس المرجع، ص194.

[266]- jean Pierre jonyet , " forum de paris consacré à l'union pour la méditerranée " , paris 30 mars 2008 , dans : www.ambafrance-dz.org/article.php3 ?id-article=19778

وفي هذا الإطار يعتقد ساركوزي بأن الإتحاد الأوروبي، لا يمكنه أن يتوسع أكثر ويمتد خارج حدوده الحضارية ، وهو ما يحسمه في مسألة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي التي يقترح دمجها في الاتحاد المتوسطي ، لأنه الحيز الجغرافي والطبيعي لها وذلك بقوله " :إذا أرادت أوروبا أن تكون لها هوية يجب أن تكون لها حدود ، وإذا أرادت أوروبا أن تكون لها القوة لا يجب عليها أن تتمدد بدون نهاية ، وتركيا ليست لها مكانة في الإتحاد الأوروبي لأنها ليست بلدا أوروبيا ، لكنها بالمقابل بلد متوسطي كبير وسأعرض عليها الانضمام للإتحاد المتوسطي. "

لذا ولإزالة أي التباس يقترح ساركوزي توقيع " شرعة شراكة " بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد المتوسطي تتضمن الآتي :

- العضوية الحكمية والدائمة للاتحاد الأوروبي في الاتحاد المتوسطي.
- احترام الاتحاد المتوسطي لمنجزات مسار برشلونة.
- آلية مشاركة الاتحاد الأوروبي في تمويل مشاريع الاتحاد المتوسطي.

إذن ففرنسا ورغم وصولها إلى مرحلة متقدمة من الاندماج مع الدول الأوروبية في إطار الإتحاد الأوروبي ورغم وجود إطار جماعي للشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط المغربي العربي خاصة إلا أنها لم تتخلى عن المبادرات التي تمنحها الأفضلية والريادة في هذه المنطقة ، والتي تريد من خلالها إبراز النفوذ الفرنسي المتفوق فيها، بالإضافة إلى ذلك وكأنها في كل مرة ترغب في التأكيد على وجودها كقوة فاعلة قادرة على اتخاذ القرارات بمفردها في إطار الإتحاد الأوروبي، من خلال هذه المبادرات الانفرادية في منطقة المغرب العربي خاصة والمتوسط بصفة عامة ، نظرا للعلاقات الفرنسية المكثفة مع دول غرب المتوسط بالتحديد.

فهل يا ترى استطاعت فرنسا تحقيق ذلك ؟

2- الإقرار الأوروبي للإتحاد من أجل المتوسط تحت ضغوطات ألمانية كبيرة:

بالرغم من الشكوك التي أثارتها العديد من دول جنوب المتوسط ، إلا أنه لوحظ أن المعارضة الرئيسية للمشروع قد جاءت من قبل الدول الأوروبية ، حيث تزعمت ألمانيا حملة المعارضة وانضمت إليها هولندا و بلدان أوروبا الشرقية.

فقد وجهت المستشارة الألمانية " أنجيلا ميركل" انتقادات حادة " لمشروع ساركوزي "، معربة عن مخاوفها من أن يؤدي إلى تفكيك كيان الإتحاد الأوروبي ، قائلة في ذلك " إنني أنظر بعين الشك إلى هذه الأفكار – المشروع المتوسطي – لأنها من الممكن أن تشكل تهديدا لكيان الإتحاد الأوروبي على المدى الطويل...مما يؤدي إلى تفكيك الإتحاد الأوروبي " ([267])

مؤكدة بذلك على ضرورة أن يكون التعاون المشترك لبعض دول الإتحاد مفتوحا للجميع ، وأن يحظى بموافقة الجميع ، وبذلك انتقدت على وجه التحديد مسألة مشاركة دول قليلة من الإتحاد الأوروبي ، دون باقي الدول في " الإتحاد المتوسطي " ([268])

ويمكن تلخيص وجهة نظر ألمانيا في النقاط التالية:

- ترى ألمانيا أن مشروع الرئيس ساركوزي يخفي رغبة في استخدام العنوان المتوسطي ، كمطية لتمويل طموح فرنسا وتوسيع نفوذها في هذه المنطقة، من خلال الإفلات من مؤسسات وسياسات الإتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

---

[267]- مصطفى صالح ، " الاتحاد المتوسطي خلفيات وسيناريوهات " ، العالم الاستراتيجي ، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 1 ، مارس 2008، ص 09.

[268]- سامية بيبرس ، " الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الاورومتوسطية"، مرجع سابق الذكرن ص 133.

- تعتقد ألمانيا أن الرئيس الفرنسي يهدف من خلال المشروع إلى إنعاش الاقتصاد الفرنسي الذي عرف ركودا في هذه الفترة ، عبر تأمين عقود مربحة للشركات الفرنسية في منطقة المتوسط، والتي ركزت فيها على منطقة المغرب العربي من خلال الزيارات التي قام بها ساركوزي بعد وصوله للحكم مباشرة في 2007 لكل من الجزائر ، المغرب و تونس ، حيث رجع بعدها إلى فرنسا بصفقات تجارية كثيرة ومربحة.

- تعتبر المستشارة الألمانية ميركل أن المشروع بصيغته المطروحة ، ينطوي على تفرد من شأنه أن يتسبب في انقسامات داخل الإتحاد الأوروبي ، حيث يصبحلكلٍّ سياسُته.

- تؤكد ألمانيا على أن منطقة المتوسط هي مسؤولية أوروبية مشتركة ، وليست محصورة بالدول المطلة على المتوسط ، فكما هذه الأخيرة معنية بمستقبل حدود أوروبا مع أوكرانيا وروسيا، كذلك الأمر بالنسبة إلى الدول الشمالية التي يجب أن يؤخذ برأيها حول مصالح الإتحاد الأوروبي جنوب المتوسط.

لذا ترفض ألمانيا مشروع " الإتحاد المتوسطي " بشكله الذي قدمه ساركوزي ، محبذة الاستعاضة عنه بالتحرك جنوبا ضمن مؤسسات الإتحاد الأوروبي ، أي من خلال تفعيل و تعزيز مسار برشلونة المتعدد الأطراف ، حيث يصبح بالإمكان تحديد المشاريع التي من شأنها أن تحقق المصلحة المشتركة.

إذن فقد عبر هذا المشروع عن ذلك التباين الإستراتيجي داخل الإتحاد الأوروبي بين محورين:

الأول تقوده فرنسا المشدودة جنوبا نحو معاقلها الفرنكوفونية القديمة وخاصة في المغرب العربي ، بينما تحظى الحدود الشرقية لأوروبا باهتمام المحور الألماني.

نتيجة لذاك لم تقدم المبادرة إلى المجلس الأوروبي لإقرارها، إلا بعد التقاء الرئيس الفرنسي ساركوزي مع المستشارة الألمانية ميركل لحل الخلافات بينهما في هانوفر مارس 2008 ، وقد تمخض اللقاء عن تعديل اسم المبادرة لتصبح " عملية برشلونة : الإتحاد من أجل المتوسط" ، مع ضمان مراعاة بعض جوانبها خاصة ما تعلق منها بالرئاسة المشتركة للمعاهدات والاتفاقات الأوروبية لاسيما الأطر القائمة لعملية برشلونة، و أداة سياسة الجوار الأوروبية ، وذلك إشارة إلى أن هذا الإتحاد جزء من عملية برشلونة وأنه لن يكون بديلا عنها وإنما مكملا لها .([269])

إذن فقد وضعت ألمانيا المشروع بكامله تحت إشراف الإتحاد الأوروبي بكامل أعضائه ، حيث تم التوصل إلى حل وسط واضطر الرئيس الفرنسي إلى تقديم تنازلات بهدف الفوز بالموافقة الأوروبية على مشروعه، الذي صار"اتحاد من أجل المتوسط"، الذي قد أقره الإتحاد الأوروبي خلال اجتماع 14 مارس 2008 ببروكسل، إلى أن تم إطلاق المشروع رسميا في قمة المجلس الأوروبي بباريس يوم 13 جويلية 2008 بحضور قادة وممثلي 43 دولة، برئاسة الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي" و "الرئيس المصري " حسني مبارك ." ([270])

و قد أصدرت القمة بيانا ختاميا، تم فيه توضيح الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المبادرة في ([271]):

- مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورومتوسطية والمتمثلة أساسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي ، تدهور الوضع البيئي، الطاقة الهجرة، مكافحة الإرهاب والتطرف، الارتقاء بالحوار بين الثقافات.

-التأكيد على أهمية المشاركة النشطة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ المبادرة الجديدة.

---

[269]- عبد العزيز محمود، "ساركوزي و حلم الاتحاد المتوسطي"، في: www.saudiinfocus.com/abdelaziz

[270]- "الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط"، في: www.ambafrance-dz.org/IMG/Declaration.commune-sommet-de-Paris

[271]- "الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط"، مرجع سبق ذكره

- تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال توسيع المشاركة في الحياة السياسية والالتزام بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية.

هكذا يبقى إعلان برشلونة وأهدافه ومجالات التعاون التي نص عليها قائما وفق الفصول الثلاثة التي نص عليها التعاون : الحوار السياسي ، التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة ، الحوار الإنساني والاجتماعي والثقافي.

كما تبقى الأهداف من خلال الإتحاد من أجل المتوسط ، تكملة العلاقات الثنائية القائمة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الجنوبية ، اتفاقيات الشراكة وخطط العمل ، كون الإتحاد من أجل المتوسط يبقى مشروع شراكة لزيادة التقارب الإقليمي ، من خلال التركيز على المشروعات الإقليمية عبر الوطنية ، وليس إتحادا حقيقيا تحكمه دساتير وقوانين وأنظمة وعلاقات مؤسسية بالمعنى المتعارف عليه .([272])

إذن و بالرغم من فشل محاولة الإنفراد الفرنسي بمنطقة المتوسط عامة والمغرب العربي خاصة، بشكل جزئي أو ظاهري ، نظرا للتحدي الذي تشكله ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي إلا أن فرنسا تعمل على بذل جهود كبيرة في إطار علاقاتها الثنائية مع هذه الدول و كذا في إطار علاقاتها ضمن الإتحاد الأوروبي مع دول المنطقة لتحقيق سلطتها ونفوذها المطلق.

[272]- نفس المرجع.

المبحث الثاني: التحديات الدولية.

يعتبر التنافس سمة لازمة لحياة البشر علىمرّ العصور، فمن التنافس على الطرائد إلى التنافس على المراعي ثم الأرض الزراعية، إلى التنافس على موارد المواد الأولية في الثورة الصناعية، وبظهور الحضارة الغربية المادية، الذي تزامن مع بروز فكرة الدولة، ازداد التنافس على مناطق النفوذ الحيوي، التي قسّمت العالم خصوصا الجنوبي منه إلى مستعمرات، وما كاد ينتهي هذا التنافس الاستعماري، حتى بزغ للوجود تنافس إيديولوجي تزعّمه كل من الاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وهو نوع جديد من الاستعمار لكن هاته المرة للأيديولوجيات والمعتقدات،والغرض واحد هو بسط النفوذ دائما على أكبر قدر من موارد الدول الضعيفة.

وما إن سقط المعسكر الشرقي في نهاية القرن الماضي، حتى تحول التنافس بين الدول الحليفة نفسها في المعسكر الغربي وغيرها، غير أن التنافس في هذه المرة في المجال الاقتصادي، ذلك أن الرأسمالية التي هي أيضا تجسيد للبقاء للأقوى، لاتؤمن بالصديق والعدو في ميزان التنافس على المصالح، وتحولت مناطق النفوذ العسكري والإيديولوجي إلى مناطق نفوذ اقتصادي، وتحولت تسمية الاستعمار إلى الإعمار والشراكة، التي تكون فيها الكفة دائما مرجحة للدولة الأقوى اقتصاديا وتكنولوجيا.

غير أن الملاحظ على هذا التنافس عموما هو رجحان الكفة الأمريكية على باقي القوى، حيث راحت أمريكا تعولم العالم و"تأمركه "حسب احتياجاتها وبما يحقق مصلحتها، وباتت كل مناطق النفوذ التقليدية لحلفائها مصدرا لأطماعها، وبذلك برز للسطح التنافس على المنطقة المغاربية، التي عرفت العديد من التقلبات السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الثقافية، التي جعلت منها دولا تابعة منذ استقلالها، وزاد الاهتمام بهذه المنطقة بعد أحداث سبتمبر /أيلول 1122 ، في إطار الحرب على الإرهاب ومكافحة القاعدة المنتشرة في بلاد المغرب العربي.

إلا أن التقلبات الأخيرة في المعادلة السياسية في المنطقة، بعد سقوط نظام بن علي و القذافي، في إطار ما يسمى بالربيع العربي، قد اختلطت الكثير من الأوراق في الحسابات السياسية والأمنية والاقتصادية وهو ما دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع، الذي نتقصى فيه حقيقة التنافس الدولي في المنطقة المغاربية بعد الحركات الثورة والإصلاحية الكبيرة في هاته المنطقة، وذلك من خلال التطرق لأسباب التنافس الدولي على المنطقة، ثم التعريج على القوى الفاعلة في النظام الدولي الجديد، لنصل في الأخير إلى المجالات المتنافس عليها في الدول المغاربية.

أسباب التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي

قبل التطرق للتنافس الدولي على المنطقة المغاربية، لابد من التطرق إلى أسباب الجذب والدفع لهذا التنافس، ونتطرق إلى الأسباب العامة للتنافس الدولي، وهي عوامل دفع متعلقة بالقوى الغربية والوضع العالمي بعد الحرب الباردة، ثم ننتقل إلى أسباب جذب هذا التنافس،

والمتعلقة أساسا بالمنطقة المغربية، والتي تدور بين موقعها الاستراتيجي، وغناها الطبيعي، بالإضافة إلى ضعفها الاقتصادي، وهو ما سنتناوله بالتفصيل فيما يلي:

أولا :الأسباب العامة للتنافس الدولي

إن انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وزوال الحرب الباردة، أديا إلى اختلال التوازن الاستراتيجي لمصالح الدول الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وهو ماعجّل بظهور مجموعة من المنطلقات الجديدة لفكرة التنافس الدولي بعيدا عن الصراع الإيديولوجي والعسكري، ولعل أهم مميزات هاته المنطلقات الجديدة ما يلي:

- تراجع عامل الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الصراع الدولي.

- تنامي العاملين الاقتصادي والتكنولوجي كمحددين بارزين في تحديد نمط العلاقات الدولية، مما فسح المجال للتنافس بين القوى الكبرى التقليدية والمتوسطة على الأسواق ومناطق النفوذ الاقتصادي من جهة والسعي للتحكم فبالتكنولوجيا وتطويرها من جهة أخرى، وهو ما أثر بشكل كبير في العلاقات الدولية وإضفاء مضامين جديدة على مفهومي" القوة "و"القوى"، مما أدى إلى ظهور أطراف جديدة فاعلة في العلاقات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي والصين واليابان، وبعض القوى الآسيوية الصاعدة، وكل هذه القوى الجديدة جاءت مزاحمة للولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي، إن على مستوى الأسواق العالمية أو حتى الأسواق الأمريكية الداخلية.

- إن تلاشي المبررات الإيديولوجية للتحالفات الإستراتيجية، الذي ميّز الحرب الباردة، أدى إلى بداية التصادم بين المصالح الغربية، لاسيما في المجال الاقتصادي، وتحديدا في مجال البحث عن الأسواق التجارية ومناطق جديدة للاستثمار، وهو ما نلمسه اليوم بشكل واضح في التنافس الاقتصادي الأمريكي، الأوروبي، الصيني([273]).

- دائما وفي إطار المجال الاقتصادي، نلاحظ تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، التي بلغت حد إدارة العلاقات الدولية، حيث وصل دور هذه الشركات إلى حد معارضة المواقف السياسية لدولها إذا تعارضت مع مصالحها، وهذا ما زاد من تعقيد الفلسفة الاقتصادية الجديدة، أين تتداخل مصالح الدولة مع شركاتها أو على الأقل تلك الشركات التي تحمل جنسيتها، وتنافسها على الأسواق العالمية، فنجد عند تحليل هاته العلاقة بين الدول والشركات، أن هناك فرعين يتفرع إليهما السلوك المنتهج في هذا المجال؛ الأول متعلق بالسلوك الدبلوماسي الرسمي للدولة، والآخر متعلق بسلوك الشركات والمجتمعات الاقتصادية في الجانب الاقتصادي، الأمر الذي ينسحب كذلك على المنظمات غير الحكومية في قضايا المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

- ظهور نظام دولي جديد، بداية القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، التي سعت منذ إدارة جورج بوش الأب (1991) إلى تكريس هيمنة اقتصادية، إستراتيجية، هوياتية وثقافية على العالم، ثم ظهور تابع للأحادية القطبية من خلال نظام فرعي متعدد الأقطاب، مع إعادة ترتيب عناصر القوة عند تحديد إمكانيات الدول.

- أدت نهاية الحرب الباردة كذلك إلى تراجع العامل العسكري كمحدد أساسي لقوة الدول، في مقابل بروز العامل الاقتصادي، وتنامي نماذج الاندماج الإقليمي، وهو ما أدى إلى ظهور مضامين إستراتيجية جديدة لمفاهيم" الأمن العالمي"،" الخطر"،" التهديد"، في ظل خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك نتيجة لتراجع حدة الصراع الشامل بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، لحساب أخطار إقليمية جديدة لنزاعات ذات أبعاد عرقية، إثنية، قومية، سياسية وحدودية، تتمركز أساسا في الجنوب، وقد تأخذ الصراع مع جماعات أو شبكات دولية لا ترتبط بالضرورة بالدول والحكومات.

- تغيّر مفاهيم الردع النووي، حيث كان الردع النووي الشامل محصورا بين قوتين في زمن الحرب الباردة، تملكان أدوات وقنوات اتصال دائمة وفعالة، ليظهر مفهوم جديد للخطر الاستراتيجي لدول الجنوب على الأمن والسلم العالمي من زاوية نظر العالم الغربي عموما والأمريكي تحديدا، حيث أن انتشار أسلحة الدمار

273- محمد الطيب حمدان، التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص :دراسات مغاربية،(غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2011 ، ص10 . إبراهيم تيقمونين، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة : التوافق والتنافس الفرنسي – الأمريكي أنموذجا، مذكرة .ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر،(غير منشورة)، 2005 ، ص 17.

الشامل والجزئي بين دويلات الاتحاد السوفيتي سابقا، ودول أخرى صاعدة قد يؤدي إلى لاعقلانية استعمال هاته الأسلحة، وهو ما يميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أين نجد أن عنصر المفاجأة وارد في استعمال هاته الأسلحة أو امتلاكها من طرف دول أخرى، وما زاد من مخاوف الغرب خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هو احتمال امتلاك هاته الأسلحة خصوصا النووية من طرف مجموعات راديكالية إرهابية.

- غير أننا نشير إلى أن الوفاق الاستراتيجي ما زال مكرسا في مجالات متعددة وواسعة تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا مع الحليف التقليدي أوروبا، حيث لا تمانع الولايات المتحدة في توزيع الأدوار الإستراتيجية إقليميا، وهو ما نلمسه في ضمان الأمن الاستراتيجي، كما هو محدد في إستراتيجية منظمة الحلف الأطلسي (NATO) وعلاقته الوطيدة بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE).

- نشير أخيرا إلى تطور المفهوم الاستراتيجي الشامل، ليتعدى الاعتبارات العسكرية، ويشمل مفاهيم أمنية جديدة تتعلق بالأمن البيئي والاقتصادي، والإنساني، وخطر تدفق الهجرة خصوصا غير الشرعية منها([274]).

ثانيا :البعد الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي

تقع منطقة المغرب العربي في شمال القارة الإفريقية، وتتكون من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، وتتربع على مساحة إجمالية قدرها 6048141 كلم2 باحتساب مساحة الصحراء الغربية)، وتكتسي هذه البلدان مميزات طبيعية متجانسة، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، وهو الفاصل الطبيعي بينها وبين الجنوب الأوروبي، أما جنوبا فهي مجاورة لدول الساحل الإفريقي، وتطل على المحيط الأطلسي من جهة الغرب، وتحدها مصر من جهة الشرق، فهي بوابة على الشرق الأوسط ودول الخليج.

بالنظر إلى هذا الموقع نجد أن المغرب العربي يحتل موضعا جغرافيا متميزا، إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية مترابطة، بداية بالبعد المتوسطي وامتداده إلى أوروبا شمالا، فالبعد الإفريقي من ناحية الجنوب، ثم البعد الشرق أوسطي وامتداده إلى الخليج من جهة الشرق، وأخيرا البعد الأطلسي من ناحية الغرب، مما يجعل المنطقة المغاربية منطقة تماس بين ثلاث قارات هي :إفريقيا، أوروبا، آسيا.

كما أن المغرب العربي مطل من ناحية الشمال على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي قدره أربعة آلاف كلم، وهو ما يجعل من هذا التماس البحري نقطة مراقبة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا وخليج سيرت شرقا، فالمغرب هو حارس الممر الأطلسي نحو البحر الأبيض المتوسط، وتتحكم السواحل الجزائرية 1200 كلم2 في كل الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية، الذي تسهر تونس على أداء دور المراقب لحركيته الملاحية، كما تغطي ليبيا مجال النظر الاستراتيجي على طول قدره 1900 كلم2 من الشريط الساحلي الشرقي بالمغرب العربي([275]).

وللبحر الأبيض المتوسط مكانة هامة، بالنظر إلى توسطه القارات الثلاث، فله بعد استراتيجي اقتصادي هام، يعني خصوصا الدول الأوروبية والأمريكية المستوردة للنفط، حيث أن 65 %من الواردات الأوروبية من النفط والغاز تعبر عبر البحر الأبيض، الذي تعبر من خلاله كذلك 15 % من المشتريات الأمريكية الطاقوية سواء من آسيا أو من شمال إفريقيا.

---

[274]- محمد الطيب حمدان، مرجع سابق، ص ص :11 ، 12. إبراهيم تيقمونين، مرجع سابق، ص ص: 18 ، 19

275- مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، ط 13 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1116 ، ص . 12 محمد الطيب حمدان، مرجع سابق، ص ص: 32 ، 33 .إبراهيم تيقمونين، مرجع سابق، ص59

يضاف إلى ذلك أن إطلالة كل من المملكة المغربية وموريتانيا على المحيط الأطلسي بشريط ساحلي كبير يفوق طوله 2000 كلم، يؤمن من الناحية الإستراتيجية منفذا بحريا غير البحر الأبيض المتوسط، سواء باتجاه أوروبا أو أمريكا.

هذا بالنسبة للبعد البحري المغاربي، الذي يضاف إليه العمق الاستراتيجي الإفريقي للمنطقة، إذ تعتبر الدول المغاربية باستثناء تونس والمغرب، البوابة الرئيسية نحو الجنوب باتجاه الصحراء الإفريقية، حيث يزيد امتداد الصحاري في المنطقة عن4000 كلم انطلاقا من غرب موريتانيا إلى أقصى الشرق الليبي([276]).

كما أن المنطقة المغاربية بتعدادها السكاني المتزايد (الذي يبينه الجدول التالي) تعد سوقا تجاريا واستهلاكيا مهما، ويتوقع أن يصل عدد السكان إلى 120 مليون نسمة في حدود سنة 2025

الدولة	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا	المجموع
سنة 1960	1,3	4,2	10,8	11,6	1,0	28,9
سنة 1991	4,5	8,0	26,0	26,0	2,0	66,8
سنة 2011	6,6	10,6	35	32	3,3	87,5

إضافة إلى ما تقدم نشير إلى أنه بالنظر للضعف الاقتصادي لهاته الدول، وكذا تنوع مناخها وغنائها الطبيعي بالكثير من الثروات الباطنية، يجعل منها منطقة استثمارية مشجعة لكل الأطماع الغربية، حيث توجد مناجم حديد كبرى في كل من موريتانيا ومنطقة غار جبيلات بالجزائر، وكذلك مناجم الفوسفات في المغرب وتونس، وبكمية أقل في الجزائر، حيث يحتل المغرب العربي الصدارة العالمية بين منتجي الفوسفات، يضاف إلى ذلك أن الشريط الساحلي غير مستغل في مجال الصيد البحري([277]).

وتشكل كل من الجزائر وليبيا مصدرين مهمين للطاقة في المنطقة، إذ أن الاستثمار في هذا المجال سوف ينصب على 5 مليارات طن من النفط كاكتشافات مؤكدة، وكذا 5000 مليار متر مكعب من الغاز الخريطة التالية تبين أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها المغرب العربي وكيفية توزيعها: ([278]).

[276]- عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر . 2991 ص 28.

[277]- عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص . 31 بلخثير نجية، التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(غير منشورة)، جامعة) تلمسان، 2012 ، ص81 وما بعدها .

278- محمد الطيب حمدان، مرجع سابق، ص.34

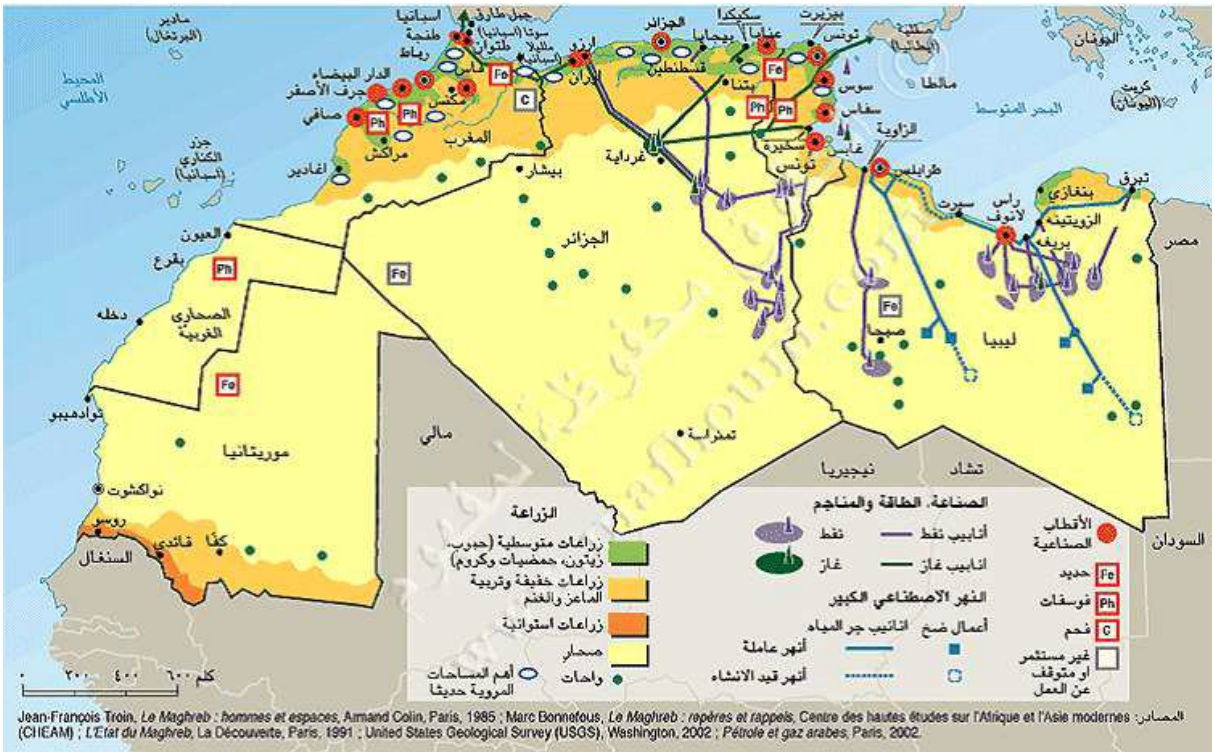

المصدر : **http://www.diploweb.com/IMG/jpg/qi10maghreb.jpg**

لم تعد القوة العسكرية هي المحدد الوحيد للقوة والقوى المتنافسة في العالم، إذ أن القوة الاقتصادية أصبحت اليوم تلعب دورا جد مهم في تحديد الدول الفاعلة على المستوى الدولي، وهذا ما سوف نحاول استعراضه من خلال التطرق إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الموحدة، والصين، واليابان كقوى متنافسة على الساحة الدولية.

المطلب الأول: التحدي الأمريكي.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبح العالم تحت مظلة واحدة هي تلك الأمريكية، وساد الاعتقاد أن النظام الدولي الجديد يتجه نحو أحادية قطبية بزعامة قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الفرضية تجد سندها في أن أمريكا تعتبر القوة الوحيدة التي تستحوذ على كل عناصر ومقومات القوة في شتى مجالات الحياة؛ العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية، الدبلوماسية والحضارية، حيث إن الاقتصاد الأمريكي رغم أحداث برجي التجارة العالمية لم يتزعزع، إذ لا يزال يشكل ضعف الاقتصاد الياباني ثاني منافس عالمي، بل إن اقتصاد ولاية كاليفورنيا وحدها يحتل المرتبة الخامسة عالميا، أي وراء الاقتصاد البريطاني ومتقدما على فرنسا، كما أن الإنفاق الأمريكي في مجال البحوث الإستراتيجية وبحوث التنمية في أواخر التسعينات يعادل تقريبا إنفاق الدول السبع الأخرى الأكثر تصنيعا في العالم([279]).

غير أن هناك من يرى أن البيت الأمريكي رغمقوّ ته، هو بيت معتل إن على المستوى الداخلي أو الخارجي، إذ تشير الأرقام إلى عجز في الميزانية يفوق 350 مليار دولار، وبلغت الديون الخارجية 35 بليون دولار، وارتفعت ديون مداخيل الأفراد ب 12% حين لم يرتفع دخل الفرد الأمريكي إلا7% ، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى 6,6% ، وانخفضت معدلات البيع في الأسواق والعقارات انخفاضا كبيرا يضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة الجريمة، وتراجع ملحوظا في المجال التعليمي والبحث العلمي، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فإن الأزمة الاقتصادية العالمية تعتبر من أكبر الانهيارات الاقتصادية في تاريخ الاقتصاد الغربي، والناتجة عن إفلاس أكبر البنوك الأمريكية بداية من إفلاس بنك ليمان بروذرز Lehmann Brothers الاستثماري في 15 سبتمبر 2008.

وفي المجال العسكري ظهرت تحديات خارجية مثل امتلاك دول عديدة للسلاح النووي كالصين، والهند وكوريا الشمالية، وباكستان .كما أن هناك عددا معتبرا من الدول التي تمتلك أسلحة عابرة للقارات، وهناك احتمال وارد بامتلاك دول جديدة للسلاح النووي، إذا ما قامت الجمهوريات السوفيتية المستقلة ببيع هذا الموروث بسبب الحاجة الاقتصادية، وعلى المستوى التكنولوجي هناك قوى تملك تكنولوجيا ضخمة يمكن أن توظف في أغراض سلمية أو عسكرية حربية، لاسيما اليابان وألمانيا. إضافة إلى ما سبق، نشير إلى أن هناك ركودا متواصلا للاقتصاد الأمريكي، حيث نلمس انخفاض في الحصة الأمريكية في الناتج الإجمالي العالمي، ويتزامن هذا الأمر مع ولوج الاتحاد الأوروبي طورا جديدا من التوحيد والاندماج والتوسع، مما يجعله قوه اقتصادية لا يستهان بها .كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت في تبعية لليابان وألمانيا في المجال التكنولوجي .وبالإضافة إلى الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأمريكي على وجه الخصوص، نلاحظ أيضا تراجع القدرة التنافسية الأمريكية في مجال التجارة والتصدير في مقابل تفوق ياباني – ألماني هائل في اكتساح الأسواق العالمية([280]).

على ضوء كل المعطيات السابقة، ظهر اتجاه آخر، يرفض الهيمنة الأمريكية وفكرة الأحادية القطبية ويؤكد أن النظام الدولي يتجه نحو تعددية الأقطاب، يرتكز أساسا على العامل الاقتصادي، تلعب فيها دولا غير أمريكا أدورا جد مهمة في ساحة التنافس الدولي، وهو ما سوف نبينه في النقطة الموالية.

---

[279]- عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، باتنة(الجزائر :)دار قانة للنشر والتجليد، 1121 ، ص ص: 52، 53

[280]- المرجع نفسه، ص 57 وما بعدها.

المطلب الثاني: التحدي الصيني.

تعتبر الصين إحدى أكبر الدول مساحة وتعدادا سكانيا، وإلى وقت قريب كان ينظر إليها كقوة عسكرية لا غير، إلا أن مسار التحول الصيني في التنمية، بداية من الإصلاحات الشاملة التي أطلقتها الحكومة الصينية منذ سنة 2978 ، التي بدأت بحملة ضد" التلوث الروحي "لمواجهة تأثيرات الثقافة الغربية و فسح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وزيادة اللامركزية، والتخلي عن فكرة الثورة الثقافية التي دمرت البلاد اقتصاديا، واستبدال التطرف الإيديولوجي بالخط البراغماتي المتمحور حول التطور الاقتصادي، وبدأ النمو في هذا المجال من خلال ما عرف بسياسة الباب المفتوح، حيث تنامت العلاقات التجارية الصينية مع كل من أستراليا، ثم كندا وألمانيا واليابان، وما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن رفعت مقاطعتها الاقتصادية للصين، بالنظر إلى حجم سوقها الاقتصادي، وظل اهتمامها يتزايد إلى غاية اعتبارها دولة أولى بالرعاية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

وقد بدأت نتائج سياسة الانفتاح تثمر ابتداء من ثمانينيات القرن الماضي أين أعلن البنك الدولي أن الصين حققت معدلات نمو قياسية على المستوى المحلي بنسبة 9,7 %، ومعدل نمو الإنتاج الصناعي بنسبة % 21,1، ووصلت الصين إلى تحقيق فائض تجاري وصل إلى مستوى قياسي سنة 2006 قدّر ب 150 مليار دولار مقابل 109,8 مليار دولار سنة 2005.

كما نشير إلى أن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، قد أسهم بشكل كبير في زيادة قوتها الاقتصادية، هذا الدخول الذي لم يكن متسرعا، بل أخذ أشواط متعددة من المفاوضات، بدأت مع" ألغات "ثم منظمة التجارة العالمية، على مر سنوات عديدة، عملت خلالها الصين على إصلاح تجارتها الخارجية، وحرصت على صياغة نظام دولي تجاري أكثر ملائمة لأهدافها، وهذا من أجل امتلاك المزيد من الفرص الجديدة وتحقيق الاندماج الاقتصادي الدولي، وفتح المزيد من الأسواق أمام منتجاتها، وتقف الدراسات الاستشرافية اليوم عاجزة حول المآل الاقتصادي للصين، بين متفائل يرى بأنها لو استمرت على هاته الوتيرة من النمو سوف تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم في حدود سنة 2040 ، وبين من يرى بأن قوتها الاقتصادية سوف تنحصر في القارة الأسيوية، لاستحالة محافظتها على هاته الوتيرة التنموية خلال العقدين القادمين([281]).

والملاحظ أن الاهتمام الدولي بالصين لم يعد فقط مركزا على قوتها العسكرية، بل أصبح يركز على المكانة الاقتصادية، التي تعززت بالاستقرار السياسي، خاصة بعد كسب الصين ود عدوها التقليدي في الحرب الباردة ألا وهو روسيا، والتي أصبحت المصدر الأول لتسليح الصين، وتطورت علاقاتهما في إطار ما يسمى باستراتيجية التعاون الجواري، التي انصبت على تجاوز الخلافات الحدودية، وزيادة التبادل التجاري، وهو ما انجر عنه كذلك شعور موحد بانتقاد الدور الأمريكي المهيمن، مما جعل للصين على المستوى الدولي حليفا روسيا يعمل لصالحها فيما يتصل بالعديد من القضايا الدولية.

وبالموازاة مع ذلك فإن الصين لها علاقات اقتصادية جد ممتازة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد السوق الرئيسي للمنتجات الصينية، علما أن الصين تحقق ما يفوق70 مليار دولار سنويا كفائض تجاري مع الولايات المتحدة، مما يجعل هاته الأخيرة دائما تنظر للعملاق الآسيوي على أنه الند الوحيد المستقبلي، فيما يخص التنازع على مناطق النفوذ، خاصة بعد استعادة الصين لهونغ كونغ ثم ماكاو، وتايوان في مرحلة لاحقة([282]).

---

[281]- سمير قط، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة قطاع النفط أنموذجا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص :علاقات دولية واستراتيجية،(غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2008 ، ص 38 وما بعدها.

[282]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 71 وما بعدها.

المبحث الثالث: الموقف الفرنسي حيال بعض القضايا.

المطلب الأول: موقف فرنسا من (القضية الصحراوية).

السياسة الفرنسية اتجاه قضية الصحراء المغربية

تتميز العلاقات الدبلوماسية المغربية الفرنسية بقدر كبير من القدم والنموذجية والاستثنائية بفعل تداخل جملة من العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والجيوستراتيجية، الأمر الذي مكن هذه العلاقة من خلق آليات دبلوماسية جديدة ومتجددة في حالات مرور البلدين بغيوم دبلوماسية.

وقد ساعد عامل الثقة المتبادلة بين البلدين على مواجهة كل الإشكالات التي تعترض البلدين، مما جعل السياسة الخارجية الفرنسية تتعاطى مع قضايا المغرب بواقعية سياسية وذلك عبر تصريف مواقف سياسية ثابتة أبرزها دعم الحل السياسي التوافقي المتعلق بمبادرة الحكم الذاتي للصحراء المغربية سواء تعلق الأمر بحكومة يمينية أو يسارية.

في هذا الإطار ستصدر الخارجية الفرنسية في الحكومة الاشتراكية الحالية بيانا تضمن ثلاث نقط رئيسية متعلقة بهذا النزاع.

أولها دعم فرنسا لحل عادل ودائم ومتفق عليه تحت إشراف الأمم المتحدة، و**ثانيها** دعم فرنسا لمجهود كريستوفر روس بغية مواصلة الإشراف على المفاوضات بين الأطراف المعنية. و**ثالثها** دعم باريس لمقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب سنة 2007 معتبرة إياه قاعدة جدية وذا مصداقية لحل متفاوض عليه.

في هذا الإطار سيشير السيد باسكال كانفين الوزير الفرنسي المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية المكلف بالتنمية عقب مباحثات أجراها مؤخرا بالرباط مع الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون السيد يوسف العمراني بالقول : «إن مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب هو الأساس الوحيد الذي يحظى بالمصداقية على طاولة المفاوضات لإيجاد حل لقضية الصحراء»، مشيرا إلى أن «موقف فرنسا يظل ثابتا بخصوص قضية الصحراء»، وموضحا أن هذا الموقف يتمثل في دعم «إيجاد حل سياسي تحت إشراف الأمم المتحدة يحترم قرارات مجلس الأمن الدولي».

بتحليل عناصر مواقف الخارجية الفرنسية نستنتج ما يلي :

أولا: إن السياسة الفرنسية في تعاطيها مع هذه القضية لم تتغير؛ وعلى هذا الأساس تباحثت الخارجية الفرنسية مع كريستوفر روس؛ فموقف فرنسا من قضية الصحراء الغربية لا يتغير بتغير الحكومات لكون السياسة الخارجية لفرنسا تحاول تحقيق الالتزام بين احترام مبادئ الشرعية الدولية وضمان مصالحها الخارجية الأكثر أهمية في المغرب بوصفه صديقا تقليديا لهذا البلد وشريكا استراتيجيا توحده معه تقاطع المصالح والأهداف. ففرنسا تتبنى النظرية الواقعية، وهي نظرية تقوم على المصالح وتبادل المصالح([283]).

ثانيا: إن الرهانات السياسية لتسوية قضية الصحراء الغربية تدمجها فرنسا في إطار بناء شمولي لصرح الاتحاد المغاربي، بحيث من البديهي أن مستقبل هذه البلدان ينبغي النظر إليه في إطار إقليمي؛ فهذا النزاع المفتعل يثقل منذ مدة طويلة اقتصاديات كل بلدان المنطقة ويعوق النهوض بالاتحاد المغاربي مما يفقد كلا من المغرب والجزائر نقطتين من ناتجهما الداخلي الخام. وهي رسالة سياسية واضحة إلى الجزائر بضرورة رفع العراقيل المصطنعة لبناء اتحاد مغاربي قوي موحد في خدمة مصالح إفريقيا الشمالية وأوروبا على حد سواء.

[283]- مقال أنترنيت:"السياسة الفرنسية اتجاه قضية الصحراء الغربية" في:http ;//bayanealyaoume.disqus.com/ ?url=ref

ثالثا: إن دعم فرنسا لحل سياسي لقضية الصحراء المغربية من خلال مبادرة الحكم الذاتي يستهدف تحقيق التوازن الإقليمي في المنطقة ؛ وهو الأمر الذي يلتقي مع نفس الرؤيا لدى فاعلين دوليين آخرين كالولايات المتحدة الأمريكية؛ فهذه المبادرة لن ترهق الجزائر، كما أنها لن تضعف المغرب مما يجعلها حلا سياسيا تفاوضيا ووسطيا، يمكن من تفادي القطيعة بين المحورين المركزيين في بناء تنظيم المغرب العربي؛ وهو الأمر الذي سيخدم في نهاية المطاف المصالح الفرنسية لأن هذه المنطقة أصبحت تفرض على فرنسا انشغالات وقلقا على الصعيدين الأمني والاقتصادي.

رابعا: توحد الانشغالات الجيوستراتيجية في المنطقة بين المغرب وفرنسا لدرجة التطابق خصوصا على مستوى تداعيات الحرب على الجماعات الإرهابية في مالي وثبوت تورط البوليساريو في دعم الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة، الأمر الذي جعل الحكومة الاشتراكية مقتنعة بأهمية ضمان الاستقرار السياسي في هذه المنطقة.

في المقابل على الدبلوماسية المغربية أن لا تبقى حكرا على أجهزة وزارة الخارجية بوصفها ممثلا للخطوات الدبلوماسية التقليدية، بل ينبغي التفكير في توسيع هامش الدبلوماسية الموازية، التي تمثلها بالأساس الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني والفاعل الاقتصادي؛ فاليوم غدت التكتلات الاقتصادية الورقة الرابحة في تغيير التوازنات السياسية.

وعلى المغرب أن يستغل كونه بوابة إفريقيا التي تحولت إلى سوق مغري لاقتصاديات الدول الأروبية. لكن هذه السوق تعرف منافسة قوية، ليس فقط بين المنافسين التقليديين لفرنسا كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، بل أيضا بفعل ولوج فاعلين اقتصاديين عرب كقطر والإمارات العربية المتحدة؛ إذ من الممكن أن يستفيد المغرب من هذا التنافس إذا ما أحسن استثمار تنوع شركائه الاقتصاديين مع تقوية علاقاته الاقتصادية مع شريكه الاستراتيجي الأول فرنسا لكون هذه الأخيرة غدت تدرك أكثر من أي وقت مضى أن مستقبلها الاقتصادي يمر بالضرورة عبر ضمان الاستقرار السياسي ببلدان إفريقيا الشمالية؛ وليس بخلق كيان سياسي ضعيف غير قادر على ضمان الأمن بمنطقة تعج بأخطار متعددة ([284]).

فقضية الصحراء: هذا العنوان فرض نفسه على المحادثات الجزائرية الفرنسية نظرا لإثارته من قبل الجزائر خلال زيارة الرئيس الفرنسي **فرونسوا أولاند** إلى الجزائر.

فرنسا أيدت في عهد الرئيس السابق **نيكولا ساركوزي** المشروع المغربي للحكم الذاتي في نطاق الدولة المغربية وهو ما كان مبعث توترات في العلاقات الجزائرية الفرنسية .

الرئيس الفرنسي لم يعبر عن تحول في هذا الموقف وإنما أعلن تأييده لما أسماه بالحل الدولي لقضية الصحراء ووعد بأن يبحث موضوع الصحراء مع ملك المغرب محمد السادس أثناء زيارته للدار البيضاء في بداية عام 2013 ليس كوسيط وإنما لإقناعه بأهمية مثل هذه القضية بسبب ما تولده من توترات وأزمات بين الجزائر والمغرب مثل إغلاق الحدود وسباق التسلح([285]).

---

[284]- نفس المرجع

[285]- مقال انترنيت: "في حلحلة الموقف الفرنسي من قضية الصحراء "، في: http ://www.alarab.co.uk/ ?id=11098

المطلب الثاني: الدور الفرنسي في النزاعات الإثنية و الطائفية.

يعتبر موضوع الأقليات من الموضوعات الهامة و القديمة الحديثة المتجددة مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية التي تحدث في الحقب التاريخية المختلفة . كما أن هذه المشكلة تخفي بداخلها صراعات حقيقية أخرى مثل الصراعات الطبقية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة والتي تظهر كصراعات عرقية وأثنية.

لذلك يعتبر إثارة منطق الأقليات من أخطر الأمور على الأمن القومي العربي ومن المداخل الهامة التي تتدخل فيها القوى الاستعمارية لتحقيق أهدافها ومآربها وتخترق الأمن القومي العربي وتحقق استراتيجياتها ومصالحها.

فلا تخلو دولة في العالم من الأقليات. ولكن مفهوم الأقليات في ظل مشاريع تفكيك الأرض والهوية والشعب بات يحتمل في بلادنا الكثير من المعاني المتناسلة، وكأن الوطن كله قد أمسى حيزاً لتداخل أقليات بلا هوية جامعة، يطغى فيها الخاص دوماً على العام.

والأقلية كما يعرفها موقع ويكيبيديا هي مجموعة تضم أقل من نصف مجموع أعضاء مجموعة أكبر منها. وفي المجتمع يصف المصطلح مجموعة عرقية أو إقليمية أو دينية أو غيرها تمتلك هوية مميزة، ويتفوق عليها كثيرا في العدد بقية السكان. هي جماعة فرعية تعيش بين جماعة أكبر، وتكون مجتمعاً تربطه ملامح تميزه عن المحيط الاجتماعي حوله، وتعتبر نفسها مجتمعاً يعاني من تسلط مجموعة تتمتع بمنزلة اجتماعية أعلى وامتيازات أعظم تهدف إلى حرمان الأقلية من ممارسة كاملة لمختلف صنوف الأنشطة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، بل تجعل لهم دوراً محدوداً في مجتمع الأغلبية، وتختلف الأقليات من حيث العدد والمنزلة الاجتماعية، ومدي تأثيرها في مجتمع الأكثرية. ومهما كانت هذه المنزلة، فإن مجتمع الأكثرية ينظر إليهم على أنهم غرباء عنه، أو شائبة تشكل عضو شاذ في كيانه. وقد بلغ الأمر إلى حد العزل الكلي لجماعات الأقلية ، حيث نجد أن لجماعات الأقلية أحياء خاصة بهم بل ومؤسسات خدمية مختلفة كما في جنوب أفريقيا.

في حين يرى اخرون أن أن مصطلح «الأقليات» ليس دقيقا ولا يجوز اعتماده في دراسات علمية جادة. فليس هناك تعريف علمي واحد لأية أقلية في الوطن العربي. وهناك جماعات تصنف في خانة الأقليات وتعد بعشرات الملايين. ومنهم، على سبيل المثال لا الحصر، الأكراد على المستوى العرقي وهم يتوزعون ما بين تركيا والعراق وإيران وسورية. ويقدر عددهم بحوالي 25 مليون كردي. وهناك الأقباط في مصر على المستوى الديني ويقدر عددهم بعشرة ملايين. وهناك الأمازيغ في دول شمال أفريقيا ويقدر عددهم باكثر من عشرين مليون، ويطالبون باعتماد اللغة الأمازيغية لغة رسمية. يضاف إلى ذلك أن خارطة «الأقليات» في الوطن العربي تضم عددا كبيرا من الطوائف المسيحية، والإسلامية، واليهود والصابئة، وجماعات العبادات المحلية في جنوب السودان. كما ان هناك أقليات عرقية كالأرمن والشركس، والتركمان، والشيشان، وبقايا الجاليات الأوروبية، وغيرهم. **الاقليات في الوطن العربي**

تقول وحدة دراسات جريدة الشرق الاوسط أن بالنظر الى الجغرافيا الإثنية للعالم العربي يصح القول ان «الاكثرية» في المنطقة تتكون من العرب المسلمين بمذهبيهم الكبيرين السني (المدارس الفقهية الأربع) والشيعي غير الباطني (الشيعة الجعفرية والزيدية تحديدا). اما كل الجماعات الاخرى عربية او غير عربية، مسلمة او غير مسلمة، فتندرج تحت ما يمكن وصفه ب «الاقليات».

***الجزائر**

وفي الجزائر، يشكل البربر السنة (أهمهم الشاوية والقبائليون والشلوح) 26% من السكان، فيما يشكل كل من المسيحيين العرب 1% من السكان، وكذلك الإباضيون (المزابيون، وهم من البربر)، والطوارق (بربر سنة من البدو الرحّل)، والمسيحيون البربر (خصوصاً في جبال القبائل).

***المغرب**

أيضا في المغرب يشكل البربر (مسلمون سنة أهمهم الريفيون و الأمازيغ و الشلوح) 36% من السكان والطوارق (بربر من البدو الرّحّل) أقل من 1%، واليهود 0.2 %، والأوروبيون (الغالبية الساحقة مسيحيون) 1%، والأفارقة (الزنج) أقل من 1%.

***موريتانيا**

ولا يختلف الحال مع موريتانيا، التى يشكل المولّدون (عرب وبربر) فيها نسبة 40% ، والأفارقة (وخصوصاً التكرور والولوف والسونينكي والفولاني) 20%، البربر (بمن فيهم الطوارق) 2.5%، غير انه بسبب نسبة الأفارقة الكبيرة وسط السكان لا يزال الرق احد الممارسات الاجتماعية التى تسبب مشاكل داخلية كبيرة، وتضر علاقات موريتانيا مع المجتمع الدولي.

السياق التاريخي لظاهرة الأقليات

نشر مسعود ضاهر أستاذ الاجتماع بالجامعة اللبنانية دراسة على موقع جريدة الشرق الأوسط يضع فيه ظاهرة الأقليات في سياقها التاريخي فقال أن بعد وضع بعض الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا وروسيا السلطنة العثمانية تحت رقابة مشددة وعملت على تفكيكها واقتسام ولاياتها، برزت مشكلة الأقليات بصورة حادة في المنطقة العربية والبلقان. وكانت السلطنة العثمانية تميز بين الطبقة الحاكمة والرعايا، وتقسم الرعايا على أساس نظام الملل العثماني الذي أعطى لكل طائفة حق إدارة شؤونها الدينية بنفسها، وبناء مؤسساتها التربوية، والثقافية، والاجتماعية، وإدارة أوقافها عبر مجلس ملي لكل منها دون تدخل مباشر من جانب السلطنة.

لكن نظام الملل العثماني الذي شكل نموذجا متطورا للتعايش بين المذاهب والطوائف والجماعات الدينية والفرق الصوفية وغيرها في مرحلة القوة التي امتدت طوال القرنين السادس والسابع عشر، تحول إلى عبء عليها في مرحلة الضعف. فقد أضعفت الهزائم العسكرية السلطنة منذ أواسط القرن الثامن عشر. وتجرأ الأوروبيون عليها بإرسال حملة نابوليون بونابرت إلى مصر في أواخر ذلك القرن، وتحديدا في سنوات 1798 . وكان نابوليون قد خطط لاحتلال مصر وبلاد الشام في طريقه لاحتلال الأستانة وإنهاء السلطنة العثمانية. وقد

واجهت السلطنة تلك المطالب بمزيد من القمع والإرهاب والممارسات الاستبدادية من جهة، والقبول ببعض الإصلاحات والتنظيمات المفروضة من الخارج الأوروبي على أمل إنقاذ وحدة السلطنة ومنعها من السقوط المبكر. لكن تلك التدابير زادتها ضعفا حتى وصفت عام 1853 بأنها اصبحت «جثة شبه مهترئة». بعد ذلك خاضت السلطنة حروبا خاسرة على جميع الجبهات، فخسرت تباعا الكثير من ولاياتها البلقانية والعربية، وانتهت إلى المزيد من الإفلاس الاقتصادي، والقروض الكبيرة بفوائد فاحشة. وسرعان ما تحولت مسألة الأقليات الدينية، والعرقية، والقومية، واللغوية، بالإضافة إلى التقسيمات القبلية والعشائرية، إلى منطلق لتدمير السلطنة من الداخل وقيام أنظمة من الحكم المحلي تحت السيطرة الأوروبية تحت أسماء متنوعة، منها الاحتلال المباشر، والحماية، والوصاية، وصولا إلى الانتداب بعد انهيار السلطنة النهائي في الحرب العالمية الأولى.

تعد مشكلة الأقليات من بين التهديدات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة، والتي غالبا ما تكون سببا في نشوب نزاعات داخلية تؤدي إلى الاستقلال داخل الدولة الواحدة، لكن مشكل الأقليات لا يطرح بحدة في المغرب العربي، فلم تهتم بها المنطقة لعدة اعتبارات أهمها يتمثل في امتلاك المجتمع المغاربي لأغلبية متجانسة، فالأقليات الموجودة بالمنطقة لا تشكل تهديدا مباشرا على هذه الدول، ولا تطالب بالاستقلال فمطالبها تتلخص في إدراج لغتها في الدولة كالأمازيغية في الجزائر و المغرب، و هو ما يعرف بالتطرف اللغوي الذي من شأنه إنتاج أزمات على مستوى الهوية مثل أزمات الريف في المغرب.كما أنه توجد أكثر من فئة من الأقليات في الدولة الواحدة لكن خاملة و لا تقوم بأي نشاط لإخلال الاستقرار الداخلي كما هو الحال بالنسبة للطوارق في الجزائر، و الفضل في ذلك راجع إلى تجاهل النخبة لهذه الأقليات و عدم إدراجها ضمن أولوياتها بمنطق أن هذه الأقليات يجب أن تخضع لإرادة الأغلبية العربية والمسلمة([286]).

[286]- أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص6.

المبحث الرابع: آفاق السياسة الخارجية الفرنسية و ردود أفعال الدول المغاربية بشأنها.

المطلب الأول: آفاق السياسة الخارجية الفرنسية.

عرفت السياسة الخارجية الفرنسية تطورات منها اعتماد شراكة أورو متوسطية انطلاقا من مؤتمر برشلونة 1995 إلى الاتحاد من أجل المتوسط، فحققت بسياستها هذه أهدافا اقتصادية سياسية أمنية و ثقافية، ما لا يعني نجاحا كاملا لكل أهدافها المسطرة، و هذا لأن السياسة الخارجية الفرنسية لا زالت تعرف بعض المعوقات و المشاكل نرصدها فيما يلي:

- عدم التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية و لو بتأثير إيجابي فيها، فالموقف الفرنسي لا زال يتماشى و الموقف الأمريكي في تلك القضية العربية، مما يدل على ضعف السياسة الخارجية الفرنسية.
- عدم إيجاد حل للقضية الصحراوية التي حالت دون إقامة إتحاد فعلي لدول المغرب العربي فالسياسة الخارجية الفرنسية تتعامل مع هذه القضية بانتهاج سياسة توازن بين طرفيها فهي تساير الجزائر تارة و تتماشى مع المغرب تارة أخرى، الموقف الذي لم و لن يؤدي إلى حل للقضية لحد أنها لم تستطع حتى التأثير في القضية للتقليل أو الحد من التدخل الأمريكي.
- لم يعد باستطاعة فرنسا التحكم في الحد من ظاهرة الهجرة بالرغم من صرامة قوانينها، إذ لا زالت تعاني من هذا المشكل، و هو ما يوحي بعدم استطاعة الحد من أحد أهم التهديدات.
- لم تستطع فرنسا أيضا الحد من التهديد الأمني المتمثل في خطر الإرهاب الذي وصل إلى حد أراضيها.
- من الناحية الاقتصادية لم تستطع فرنسا تحقيق مصالها أمام المنافسة الأوربية-الآسيوية و حتى الروسية بحيث فقدت ميزتها لصالح أمريكا التي فرضت وجودها في المنطقة بتحديها الأمني و الاقتصادي.

هذه النقائص توحي بعدم توصل السياسة الخارجية الفرنسية إلى تحقيق سياسة شاملة بالمنطقة تضمن لها مصالحها، باعتبار هذه المشاكل قد تؤثر على مستقبلها من رفع التحديات التي تواجهها سواء على الصعيد الدولي و الإقليمي أو حتى الداخلي، حيث اصطدمت السياسة الفرنسية بعدم توحيد سياسة أوربية موحدة أمام ألمانيا الأقوى اقتصاديا و الأولى زعامة للإتحاد الأوربي، إضافة إلى المنافسة الأمريكية ، الصينية و الروسية، و هو ما يؤثر سلبا على السياسة الخارجية الفرنسية و فعاليتها، فما هي الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الفرنسية اتجاه منطقة المغرب العربي في ظل تنامي التحديات التي تواجه فرنسا من جهة و عدم قبول (ليس الرفض التام) لدول المنطقة لهذه السياسة من جهة أخرى ؟

إن السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه منطقة المغرب العربي لهي في وضعية حرجة فالشراكة الأورو متوسطية التي بدأت بمؤتمر برشلونة 1995 الذي تبنته الدول الأوربية كوسيلة للحد من التهديدات الخارجية عبر إرساء سلام و استقرار مشتركين بالإضافة إلى ازدهار في مجالات عدة اصطدمت بمشكلات المنطقة السياسية و الاقتصادية العصية على الحل ([287]).

فبعد مرور عشرين (20) عاما من هذا المسار الذي يعتبر خطوة متقدمة في السياسة الخارجية الفرنسية عرف نقدا كبيرا، إذ يؤكد عديد المحللين من عدم قدرة مسار برشلونة تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها منطقة آمنة ومستقرة، ازدهار ونمو اقتصاديين و حوار ثقافي اجتماعي بين الطرفين ([288]).

فمن الناحية الاقتصادية: الإصلاحات التي توجب من خلالها الإسراع في عملية النمو الاقتصادي و خلق مناصب شغل، وكذلك جذب الاستثمار الخارجي نحو تلك البلدان لم يتحقق، لذا يرى المتتبعون للشراكة الأورو متوسطية أن عملية برشلونة لم تتأتى بثمارها خصوصا في تحسين المستوى المعيشي و امتصاص البطالة، الأمر الذي أدركته دول المغرب العربي متوجهة بذلك نحو شركاء جدد (الولايات المتحدة الأمريكية و الصين).

---

[287] - جورج جوفي- ما مصير الاتحاد المتوسطي الذي يقترحه ساركوزي؟
http//WWW.CARNEGIEENDOMENT.ORG/ARB/ ?fa=showetarticle=20598

[288] سالم حسين، قراءة في مسار: الشراكة الأورومتوسطية بعد عشر سنوات 1995-205:
http//www.elmokhtar.net/modules.php,name=news

من الناحية الاجتماعية و الثقافية: عبر المنظمة الأورو متوسطية للحوار الثقافي التي أنشأت في سنة 2005 بقي التبادل الثقافي بين الضفتين محدودا نتيجة غياب مؤسسات المجتمع المدني و هو ما كان أحد أهم أسباب فشل الحوار ([289]).

على العموم لم يحقق مسار برشلونة معظم الأهداف التي كان يصبو إلى تحقيقها عند تأسيسه، و هو الذي ينطبق على السياسة الخارجية الفرنسية التي لم تستطع هي أيضا تحقيق أهدافها من خلال هذا المسار فميلاد مشاريع جديدة عبر طرق أخرى كاعتبار سياسة الجوار في 2002 مثلا وسيلة لتحقيق ما لم يستطع تحقيقه المسار لإعادة إحياء الشراكة الأورو متوسطية التي تحقق المرجو منها.

فأمام هذا الفشل الذي يعتبر نوعا ما نسبي بالنسبة للسياسات المتبعة من قبل فرنسا لتحقيق أهدافها بالمنطقة يبقى مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية مرهون بعدة عوامل، أهمها:

1- التحديات التي تواجه السياسة الفرنسية بالمنطقة:

أ)- المنافسة على المنطقة: أدى تقلص الاستثمار الفرنسي في المغرب العربي بشركائها التقليديين بالاتجاه نحو إيجاد شراكة جديدة (أمريكية، صينية) للاستثمار في المنطقة، الشيء الذي بدأ يهمش فرنسا و أثر سلبا على الاقتصاد الفرنسي و حتى على **استمرارية** السياسة الخارجية الفرنسية.

ب)- المشاكل الإقليمية و الداخلية الفرنسية: التي تعمل على جذب فرنسا نحو أوربا الشرقية، خصوصا بينها و بين ألمانيا التي تحاول الانفراد بقيادة الإتحاد الأوربي نحو الشمال دون الجنوب، ما قد يؤثر أيضا على السياسة الخارجية الفرنسية مستقبلا.

2- المواجهة العربية لسلبية السياسة الفرنسية بالمنطقة: لا تزال دول المغرب العربي و على وجه الخصوص الجزائر و ليبيا ترفضان ذلك الإجحاف الذي تتميز به السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة بتحقيق مصالحها و فقط، فهذه الانعكاسات السلبية للسياسة الفرنسية عرفت نوعا من الوعي لدى الطرف الآخر، ثم بات مستقبل تلك السياسة مرهونا بمدى إدراك الدول المغاربية لهذا الإجحاف في السياسة الفرنسية اتجاهها و مدى قدرتها على مواجهته و تغيير هذه السياسة بما يخدم مصالحها خصوصا و أنها تمتلك لمورد الضغط (الطاقة) و هو ما قد يؤدي إلى تغيير السياسة الفرنسية لمصلحتها.

3- القضية الفلسطينية: تبقى القضية الفلسطينية من المتغيرات التي تحكم مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة، خصوصا بعد أحداث غزة بين سنة 2008 و 2009 و التصعيد الإسرائيلي على القطاع اللذان شكلا ضربة قوية للاتحاد من أجل المتوسط

حيث أكد السفير التشيكي بتونس **جارومير بريفراستكي** الذي ترأست بلاده الاتحاد الأوربي آنذاك "أن مصر طلبات تعليق كل الاجتماعات المتوسطية" بالنظر إلى استحالة عقد اجتماعات بمشاركة وفود إسرائيلية، و قد قام الرئيس الراحل الليبي بنفس الموقف، ما يثبت أن نجاح مستقبل السياسة الفرنسية مرهون كذلك بحل القضية الفلسطينية أو اتخاذ موقف مؤيد لها ([290]).

و في إطار كل هاته العوامل يبقى مدى نجاح أو فشل السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة مرهون بتلك العوامل التي قد تؤدي بهذه السياسة سواء للاستمرار، التغيير أو تلاشي أولوياتها.

فالاتحاد من أجل المتوسط يبقى كخطوة جديدة لتحديد فشل أو نجاح مستقبل السياسة الفرنسية، مشروع تعثر بتصادفه لعدة عراقيل من الناحية الأوربية برفض ألمانيا لقيادة فرنسا للمشروع خصوصا و أن ها لم تحترم الحلفاء في صياغتها له، فرغبة الرئيس السابق نيكولا ساركوزي في قيادة الاتحاد أثبتت مرة أخرى أن فرنسا تريد سوى تحقيق أهدافها من خلال هذا المشروع، كما عرف تردد لدول الضفة الجنوبية كالجزائر و ليبيا، كاها عقبات يعاني منها الاتحاد و التي بإمكانها التأثير على مستقبل السياسة الفرنسية ([291])، فمنذ ميلاد المشروع اصطدم بالنوايا و الأهداف المتناقضة لأعضائه، فتطوره مرهون بتجاوب الدول الأخرى،

---

[289] أي مستقبل للاتحاد من أجل المتوسط الذي أطلقه ساركوزي؟

http//www.hemisphéres.be/spip.php ?article346

[290] رشيد خشانة، الحرب على غزة قصفت مستقبل الاتحاد من أجل المتوسط :

http//saied2007.jeeran.com/archive/2009/2/798175.html

[291] محمد قيراط، اتحاد ولد ميت:

http//www. elaph.com/web/newspapers/2009/7/463471.html

فقد أبدت كل من إيطاليا و إسبانيا عداء واضح إزاء المشروع، كما هو الحال بالنسبة لألمانيا التي فرضت على فرنسا إجراء تغييرات كانت قد اقترحتها لضم كل دول الاتحاد الأوربي ([292]) إضافة إلى رغبة إقدام إسرائيل في الانضمام إلى الاتحاد الذي سيعمل على تعطيله باعتباره أمل فرنسا الحالي في تحقيق أهدافها.

في ظل التحولات الدولية يبقى مستقبل السياسة الفرنسية على مد السنوات اللاحقة مرهون بالاتحاد الأوربي خصوصا ألمانيا التي تشكل عائقا بالنسبة لفرنسا في توجيه الاتحاد نحو الجنوب رغم عينها على منطقة المغرب العربي و إدراكها لأهميتها.

أما التواجد الأمريكي بالمنطقة يشكل أيضا عائقا للسياسة الفرنسية المغاربية، مما قد يؤدي بفرنسا إما إلى تعاون فرنسي-أمريكي أو أوربي-أمريكي بالمنطقة كوسيلة فرنسية لأجل التحكم النسبي في العلاقات الأمريكية المغاربية.

أما من جانب الدول المغاربية فتبقى نوعية العلاقة بينها و بين فرنسا مرهون بقدرة تلك الدول في مواجهة سياسة فرنسا المجحفة اتجاهها، نظرا لامتلاكها وسائل الضغط (الطاقة).

و بالتالي يمكن الوصول إلى أن مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية سيبقى في الوقت الراهن و في السنوات المقبلة يمشي بنفس الوتيرة و تحكمه نفس المصالح و الغايات، كما تبقى فرنسا حريصة على مصالحها في المنطقة المغاربية باستمرارها في الاهتمام بالمنطقة رغم التحديات و العوائق التي تعاني منها سياستها وستكون حسب المعطيات الأخيرة و حسب قيادتها من طرف الرئيس فرانسوا أولاند على ثلاثة وتيرات:

- **الاستمرارية :** إذا ما استطاعت التخلص من التحديات التي تواجهها.
- **التغيير:** بما يخدم الدول المغاربية في حالة استطاعة تلك الدول تفادي سلبيات السياسة الفرنسية خاصة سياسة الإجحاف في حق تلك الدول.
- **فقدان أهميتها أو فشلها:** بمعنى ان السياسة المغاربية الفرنسية لن تصبح أحد أهم اولويات السياسة الخارجية الفرنسية، ما لم تستطع فرنسا مواجهة التحديات الدولية بالمنطقة.

[292] رشيد بداوي، الاتحاد من أجل المتوسط : نهاية لمشروع برشلونة؟

المطلب الثاني: تعامل الدول المغاربية مع السياسة الخارجية الفرنسية.

أمام التحدي الأوربي عامة و السياسة الخارجية الفرنسية خاصة إزاء دول المغرب العربي و تفرزه تلك السياسة من نتائج سلبية من خلال إجحاف تلك الدول، حيث بات لزاما عليها أن تغير مسار هذه السياسة لما يخدم مصالحها و العمل على الحد من هذا الإجحاف.

فإمكانات و قدرات دول الضفة الجنوبية و التي كانت سببا في الاهتمام الفرنسي بالمنطقة من خلال إقامة شراكة اقتصادية معها، فقد يمكن لهذه القدرات أن تكون وسيلة ضغط على فرنسا التي تختلف سياستها عن سياسة الأمريكية، إذ لا تسمح فرنسا باستعمال القوة طالما هناك حاليا التواجد الأمريكي، لذا وجب على الدول المغاربية إدراك هذه النقطة الإيجابية ففرنسا لم تعد قادرة على تحقيق كامل مصالحها ما دام منافسها الأول في المنطقة إسمه الولايات المتحدة الأمريكية، و بالتالي أصبح بإمكان هذه الدول إستعمال أسلوب الضغط دون تخوف من الرد الفرنسي العنيف.

على العموم وبنظرة تبقى نسبية فإن فرنسا تقع تحت رحمة الدول المغاربية من حيث الاقتصاد (الثروات الطبيعية)، الأمن (تحدي الإرهاب، الجريمة المنظمة و الهجرة) و الجانب السياسي (الأمل في احتلال مكانة عالمية على حساب تلك الدول) و حتى من الجانب الاجتماعي الثقافي (إقامة المغتربين من الدول المغاربية)، لا زالت فرنسا تحول دون ذلك من خلال قرارها الذي يبقي الجزائر في خانة الدول الخطيرة بعد ما قامت به أمريكا، ما يثبت أن فرنسا لا تأخذ في الحسبان الجانب الفاخر في سياستها المغاربية فالدول المغاربية لن تخسر بذلك بقدر فرنسا أو حتى أوربا.

ما دامت هذه الدول تملك الموارد الأساسية في الاقتصاد وجب عليها التعاون المتوسطي في مجالات الاقتصاد دون سواها من الجوانب الأمنية و السياسية، مع التفكير في إعادة بعث الحوار المغاربي و بناء صرح مغاربي و لما لا عربي موسع لتحقيق تكامل عربي يأخذ في أولوياته الجانب الاقتصادي مع تبادل الخبرات، إضافة إلى المساهمة الفعلية في الشراكة الأوربية لضمان تكافؤ المصالح و توازن المنافع.[293]

و من ثم تفعيل العمل العربي لمواجهة الآثار السلبية الناتجة من السياسة الفرنسية يمكن من خلال:

1 – إنشاء اتحاد اقتصادي لا يستثني الدور العربي الجماعي في ممارسة أي دور إقليمي إذ لا يقتصر فيه هذا الدور إلا على دور المتلقي لما يعرضه الغرب و بالأخص فرنسا دون أخذ رأيه في صياغة المشروع المتوسطي.

2 - وضع إستراتيجية اقتصادية عربية تخدم متطلبات المجتمع العربي، مع وضع نظام يثمن النشاط الاقتصادي العربي و يحد من التبعية للخارج.

3 – تفعيل عمل المؤسسات الاقتصادية المالية و الاجتماعية العربية و مراجعة أساليب عملها مع القيام بعملية تأهيل شاملة حتى تتمكن من كسب المواقع التي تتيح لها فرص التحاور كشريك متكافئ مع فرنسا و اوربا.

4 – الاهتمام بالعامل الاقتصادي في التعاملات بين هاته البلدان لما بإمكان عملية الاعتماد المتبادل (vulnérabilité) بين هاته الدول، و هو ما يسمح بحل الخلافات السياسية نتيجة الحاجة الاقتصادية لبعضها البعض.

5 – العمل على زرع روح ثقافية عربية مستمدة من الثوابت الأمة العربية للحد من آثار السلبية للثقافات الغربية و بالأخص الثقافة الفرنسية خصوصا في منطقة المغرب الغربي.

[293] - ميثاء سالم الشامسى ، كتاب العربى ، الثقافة العلمية واستشراف المستقبل العربى عدد67 يناير 2007 ص 140

6 – حل النزاعات الجهوية و البينية في مجال ذو أغلبية عربية دون الاعتماد على تدخل الأطراف الأجنبية و في مقدمتها فرنسا و بالأخص قضية الصحراء الغربية، التي باتت العائق الوحيد في إعادة بناء المغرب العربي، بالإضافة إلى القضية الفلسطينية التي تعتبر قضية عربية لأنها تدخل في إطار صراع عربي-إسرائيلي و لأن فرنسا لن تسعى لحلها بل ستساعد إدخال إسرائيل في المنطقة.[294]

294- انطوان زحلان , العلم .. التنمية .. والسيادة فى العالم العربى ، العربى العدد 648 نوفمبر 2012 – ص 188

خاتمة الفصل:

إن السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة و بعد التعرض في هذا الفصل إلى التحديات التي تقف هاجسا أمامها، فيمكن القول انها لم تصل للمستوى المرغوب ذو البعد العالمي المتسم بالثبات و الاستمرار، تكون فرنسا قادرة على إثره الصمود أمام كل ما يجري من مستجدات في إطار التحدي و التغيرات التي تطرأ على المنطقة، فبهذا لا تزال فرنسا تسلك ذلك الطريق الطويل للوصول إلى مبتغاها السياسي خاصة و أنها تتفادى احتدام مصالحها مع المصالح الصينية و الأمريكية بالأخص و التي تعد منافس عنيد و تحدي أكبر بالنسبة لفرنسا، لذلك يبقى رفع هذا التحدي أكبر الانشغال الفرنسي و الذي تفكر بشأنه فرنسا كيفية التصرف في المنطقة دون المساس بمصالحها خاصة و أنها تسعى لتفادي ذلك الاصطدام في المصالح و لأن فرنسا تقوم بالحرص فقط على تحقيق مصالحها بأقل استفادة للطرف الآخر و هي الدول المغاربية و هذا ما قد يخلق عائقا للسياسة الفرنسية، ما يمكن القول أن ذلك التعاون و الشراكة تتخذهما فرنسا كغطاء يغلب على العلاقات الأوربية-المغاربية و الفرنسية- المغاربية لتحقق بذلك مصالحها بوسيلة جديدة دون اعتماد أو تبادل للمنفعة بين أطراف العلاقة ، إنما هو سوى فائدة لجهة واحدة.

خاتمة

خاتمة:

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة، منعطفا في دراسة العلاقات السياسية الدولية، بحيث عرفت هذه المرحلة الجديدة سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات و المفاهيم ، التي استخدمت سابقا في فهم سلوكات الفواعل ضمن النظام الدولي، إذ لا تزال السياسة الخارجية محل اهتمام السياسيين من خلال التحليل الإعلامي و العلمي خاصة بالنسبة لكبريات الدول و تعتبر السياسة الخارجية الفرنسية من بين السياسات الأوربية التي لا تقل درجة على السياسة الخارجية الأمريكية و قد يكون هذا راجعا إلى اهتمام فرنسا بما يجري حولها و ما يجري في العالم من خلال مواقفها التي ترى فرنسا أنه بإمكانها اللحاق بالسياسة الأمريكية رغم حدودية إمكانياتها، ففرنسا قد تبنت مواقف عديدة تحدت فيها السياسة الأمريكية و هذا في العديد من القضايا، كما أن فرنسا تعرف تلك التركيبة الاجتماعية التي تؤمن بمبدأ الحرية المساواة و الأخوة، فالمواطنين الفرنسيين بأطيافهم السياسية (الجمهوريين الاشتراكيين و حتى اليمين المتطرف) رفضوا الدستور الأوربي، كما أن فرنسا تريد دوما لعب ذلك الدور الريادي بتواجدها في مناطق العالم و بالأخص قارة إفريقيا فالتنافس و الصراع الدولي الذي تعرفه دول المغرب العربي يجعل من فرنسا تهتم بالحصول على سمعتها في العالم و تسارع إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير في العديد من القضايا باعتبارها فاعلا أمميا رئيسيا من خلال عضويتها الدائمة في مجلس الأمن.

و لعل موضوع دراستنا قد أخذ له حيزا في السياسة الخارجية الفرنسية بالتحديد في منطقة المغرب العربي و في فترة ما بعد الحرب الباردة التي عرفت انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد أثار موضوع الدراسة الكثير من النقاشات التي كونت الرغبة لدى دارسي العلاقات الدولية تفسير و تناول السياسة الخارجية الفرنسية إزاء تلك المنطقة، فالمغرب العربي، هذه المنطقة أو الإقليم الذي لم يبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعل معها بشكل كبير، نظرا للموقع الاستراتيجي و الحساس الذي يتمتع به، الأمر الذي جعله يدخل في مسار هذه التحولات، خاصة على المستوى الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي و الأمني، بحيث عرفت الدول المغاربية خاصة (الجزائر، تونس و المغرب) مصادر قديمة و جديدة لطالما هددت اقتصادياتها و سياساتها، فرضت عليها ضرورة التفاعل معها، ففرنسا حاولت و لا زالت تحاول وضع الاستراتيجيات و الدبلوماسية لفرض وجودها في المنطقة أمام تنافس أمريكي و صيني عليها.

و من خلال اعتمادنا في هذه الدراسة المتواضعة على بعض الأدوات التحليلية النظرية منها و التطبيقية خاصة مسار برشلونة الذي جاء عقب نهاية الحرب الباردة فمن خلال الشراكة الأورمتوسطية استطاعت فرنسا أن تحافظ على مصالحها الاقتصادية خصوصا بالمنطقة كما أننا توصلنا -في هذا الإطار- إلى مجموعة من النتائج و الاستنتاجات ، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

* تعتبر السياسة الخارجية الفرنسية منفتحة على العالم و بالأخص اتجاه الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، رغم عصر العظمة الذي ساد السياسة التوسعية لفرنسا قبل الحرب الباردة، إلا أنه و حتى بعد نهاية هذه الفترة لا زالت فرنسا تلازمها عقدة العظمة التي تظهر في تواجدها في العديد من المناطق و مواقفها من عديد القضايا، إذ تجعل من المنطقة أحد أهم أولوياتها رغم عدم الاستقرار السياسي و الأمني الذي تعرفه المنطقة، فعقدة العظمة جعلت من فرنسا عدم الاستطاعة لاستيعاب خسارة مستعمراتها قديما أمام الحركات التحررية و الثورات التي عرفتها، ما يفسر اهتمامها بالمنطقة ليس بالقوة التي عهدتها و لكن بانتهاج سياسة العظمة تبدو قوة سياسة فرنسا المغاربية.

* نستطيع أن نقول بأن التوجه الفرنسي نحو أوربا يعتبر بمثابة قوة دافعة خاصة بعد الحرب الباردة أين عرفت فرنسا تراجعا في عدة قضايا كحرب الخليج و يوغسلافيا و القضية الفلسطينية التي تظهر في تدخلها أمريكا سباقة بمواقفها حيال القضايا العالمية أمام فرنسا التي تعرف أيضا حتى من الجانب الأوربي منافسة ألمانية و بهذا يمكن القول أن هذا الضعف في الإمكانيات الفرنسية قد تداركته بمرونة و ذكاء في سياستها بتفعيل فكرة أوربة المنطقة كوسيلة للحفظ على مكانتها و هذا من خلال الاتحاد الأوربي الذي يعتبر الوسيلة المثلى لفرنسا لفرض تواجدها بالمنطقة.

* يبقى يتحكم في السياسة الخارجية الفرنسية عدة مؤثرات و عوامل إلى جانب مؤسسات صنعها، التي تتوقف على صانعي القرار، فمقومات هذه السياسة التي صنعها ديغول الذي يعتبر الصانع الأول لسياسة فرنسية-عربية، ما لا ينفي مساهمة الأجهزة الأخرى الرسمية و غير الرسمية منها جماعات الضغط خاصة اللوبي اليهودي الفرنسي الذي لا يتماشى و السياسة الفرنسية العربية بصفة عامة ما يؤثر لحد ما على السياسة الفرنسية المغاربية.

* من خلال تحليل السياسة الخارجية الفرنسية في جانبها النظري، يمكن القول أنها تتوقف على متغيرين رئيسيين هما "الأمن" و "المصلحة" فتحقيق المصلحة من تحقيق الأمن و ربما كذلك هو في العملية العكسية، هذا ما تؤكده الواقعية الفرنسية التي ترى أن عدم الاستقرار في المنطقة و ما يجري في حوض المتوسط من تهديدات أمنية فإنه يعتبر تهديد للمصالح الفرنسية لذا عملت و تعمل فرنسا على بسط نفوذها الاقتصادي و حتى الأمني، و الليبرالية التي تعمل لصالح مصالح داخلية ما تؤكده السياسة الاقتصادية الفرنسية بالمنطقة، أما البنائية التي تعتمد على مفاهيم غير مادية فقد تمثلت في هوية صانع القرار و ما لها من تأثير جماعي مثل السياسة الديغولية التي عملت على تفعيل السياسة العربية-الفرنسية فتزايد الجالية العربية المسلمة بفرنسا هو ما أثر في توجهاته الخارجية، لذا ترى فرنسا ذلك التخوف من أمنها الثقافي (الهوية) لتقابله بذلك في نشر الثقافة الفرنكفونية للدفع بسياستها المغاربية.

* من خلال سياساتها الثنائية و الجماعية، استطاعت فرنسا أن تتجه بسياستها نحو منطقة المغرب العربي في إطار تغطية أوربية (الاتحاد الأوربي) لتتمكن بذلك من خلال الشراكة الأورمتوسطية تحقيق غاياتها الاقتصادية و الأمنية من خلال يوروفوروم و مجموعة 5+5، أما في شق التعاون الثنائي فنرى فرنسا تقوم بالحرص على العلاقات الثنائية خاصة (الجزائر، المغرب و تونس).

* تأثر توجهات السياسة المغاربية-الفرنسية بالتنافس الدولي و بخاصة الأمريكي إثر العلاقات الفرنسية-الأمريكية، إذ أصبحت فرنسا لا تتوافق و القرارات الأمريكية بخصوص المنطقة خاصة بعض القضايا الحساسة كقضية الصحراء الغربية التي ترى فرنسا فيها انتهاج سياسة التوازن و بذلك تكون فرنسا قد أبدت في تضاهي السياسة الأمريكية بالمنطقة التي ترى مصالحها الإستراتيجية إلى المدى البعيد و الامتداد حت الشرق الأوسط أين تكمن مصالح إسرائيل.

* على العموم يمكن القول بأن السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه منطقة المغرب العربي و كباقي السياسات الخارجية للدول الكبرى لا تخلو من تحقيق مصالحها دون مراعاة الطرف الآخر و ما يترتب عليه من انعكاسات سلبية، خاصة و أن دول المنطقة تملك وسيلة الضغط للتأثير في تلك السياسة المجحفة التي تأخذ الكثير و لا تعطي حتى القليل، ما يلزم دول المنطقة العمل أن لا تترك المجال لاستغلالها و تقاسمها بين الدول المتنافسة عليها و هذا بتوخيد الوؤى و بناء صرح مغاربي موحد بقيمه المشتركة و تكامل اقتصادي سياسي في إطار إقليمي يجعل من دول المنطقة تكتلا يتطلع إلى الريادة إلى جانب التكتلات الدولية.

خطة الدراسة

خطة الدراسة

- **مقدمة.**

- **الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة**
- **المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية و النظرة الفرنسية لها.**
- المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.
- المطلب الثاني: بطاقة فنية شاملة لفرنسا.
- المطلب الثالث: السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة.
- **المبحث الثاني: التفسير النظري للسياسة الخارجية الفرنسية.**
- المطلب الأول: تفسير الواقعية للسياسة الخارجية الفرنسية.
- المطلب الثاني: تفسير الليبرالية للسياسة الخارجية الفرنسية.
- المطلب الثالث: تفسير البنائية للسياسة الخارجية الفرنسية.
- **المبحث الثالث: أجهزة إعداد السياسة الخارجية الفرنسية.**
- المطلب الأول: ركائز السياسة الخارجية الفرنسية.
- المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية.
- المطلب الثالث: اتخاذ القرار للسياسة الخارجية الفرنسية.

- **الفصل الثاني: استراتجيات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي**
- **المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الفرنسية.**
- المطلب الأول: الأمن القومي.
- المطلب الثاني: الأمن الاقتصادي.
- المطلب الثالث: الأمن الثقافي.
- **المبحث الثاني: التطور الاستراتيجي لسياسة فرنسا الخارجية إزاء المنطقة.**
- المطلب الأول: الاهتمام الفرنسي بالمنطقة قبل الحرب الباردة.
- المطلب الثاني: السياسة المغاربية لفرنسا بعد الحرب الباردة.
- **المبحث الثالث: الإستراتجية الاقتصادية الفرنسية في المنطقة.**
- المطلب الأول: السياسة الاقتصادية الثنائية.
- المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية الجماعية.
- **المبحث الرابع: الإستراتيجية الأمنية و السياسية في المنطقة.**
- المطلب الأول: طبيعة التهديدات الأمنية (الهجرة، الجريمة المنظمة.....الخ).
- المطلب الثاني: الإستراتيجية السياسية و الثقافية.

- **الفصل الثالث: التحديات التي تواجه فرنسا، آفاقها و مواقفها حيال بعض القضايا**
- **المبحث الأول: التحدي في الإطار الأوربي.**
- المطلب الأول: العلاقات الفرنسية الألمانية.
- المطلب الثاني: الإتحاد الأوربي و عدم وجود سياسة خارجية موحدة.
- **المبحث الثاني: التحديات الدولية.**
- المطلب الأول: التحدي الأمريكي.
- المطلب الثاني: التحدي الصيني.
- **المبحث الثالث: الموقف الفرنسي حيال بعض القضايا.**
- المطلب الأول: موقف فرنسا من (القضية الصحراوية).
- المطلب الثاني: الدور الفرنسي في النزاعات الإثنية و الطائفية.
- **المبحث الرابع: آفاق السياسة الخارجية الفرنسية و ردود أفعال الدول المغاربية بشأنها.**
- المطلب الأول: آفاق السياسة الخارجية الفرنسية.
- المطلب الثاني: تعامل الدول المغاربية مع السياسة الخارجية الفرنسية.

- **خاتمة.**

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- باللغة العربية:

1. أحميدة أمحمد السنوسي، **الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية**، طرابلس : منشورات جامعة الفاتح، 1999.
2. الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
3. إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: مفاهيم والحقائق الأساسية**، الطبعة الثانية، بيروت:مؤسسة الأبحاث العربية، 1985 .
4. بطرس غالي ومحمود خبري عيسى، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة لأنجلو مصرية، 1982.
5. جاك شيراك، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع**، ترجمة أنطوان الهاشم و أحمد عويدات، ط1، بيروت: منشورات عويدات، 1996
6. سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العرب بعد الحرب الباردة**، عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 2002.
7. سعد الدين إبراهيم و آخرون، **ديغول و العرب: العلاقات العربية الفرنسية بين الحاضر و الماضي و المستقبل**، ط1، عمان: منتدى الفكر العربي، 1990.
8. عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
9. عبد اللطيف محمود، **الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي**، القاهرة :مركز الحضارة العربية، 2003 .
10. علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**: سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، مركز الدراسات العربية، 2005.
11. علي محافظة، **فرنسا والوحدة العربية 1945- 2000**، ط1، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
12. علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، ترجمة عمر بن ضو وحليمة فرفوري، تونس: دار سراس، 1986.
13. علي ناصر محمد، **"دور أوربا في النزاعات الداخلية العربية"**، في العلاقات العربية الأوربية حاضرها و مستقبلها، باريس: مركز الدراسات العربية العربي-الأوربي، 1997.
14. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962** ، ط1 ، بيروت: دار الغرب الإسلامي ، 1997.
15. فتحية نبراوي، محمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية**، منشأة المعارف بالإسكندرية،1985 م
16. فرنسيس فوكوياما،**نهاية التاريخ و خاتم البشر**،ترجمة حسين احمد أمين،الطبعة الأولى،القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر 1993.
17. فريد زكرياء، **من الثورة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمية**، ترجمة: رضا خليفة، القاهرة: شركة الأهرام للترجمة و النشر، 1990.
18. كتاب جماعي، **"الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق"**، ط1، الجزائر: الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي و مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008
19. لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد ابن احمد مفتي و محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989.
20. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989.
21. محمد طه بدوى، **مدخل إلي علم العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1971 م
22. مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، الطبعة الأولى، القاهرة :دار المستقبل العربي، 1996.

23.مصطفى بخوش، **"حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الأهداف"**، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.
24.مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، **الشراكة الاوروميتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة** ، بيروت : معهد الإنماء العربي ،2002 .
25.هاني خلاف وأحمد نافع ، **نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل** ، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،1998 .
26.يوسف محمد عبيدان، **دراسات في علم السياسة** ، جامعة قطر، الطبعة الأولي، 1990 م

2- باللغة الأجنبية:

1- books / livres :

1- Andrew .c, **la colonisation française en Afrique** : aspects politiques, paris : cheam , 1985.
2- Aziz Hasbi, **Théories des relations internationales**, Paris : L'Harmattan, 2005.
3- Barry Buzan, **People. State and fear**: an Agenda for international Security Studies in the post-cold War Era, 2nd Boulder, Lynne Reinner Publishers, 1991.
4- Colette Mazzucelli , **FRANCE AND GERMANY AT MAASTRICHT**: Politics and Negotiations to Create the European Union , new York : garland publishing , 1997.
5- Charles O. Lerch, Jr, **Principles of International Politics** New York, Oxford University Press, 1956
6- laure borgomano-loup et autres, **le Maghreb stratégique première partie**, Italie : NATO défense collège, 2005.
7- Leblond Laurent, **le couple franco-allemend depuis 1945**: chronique d'une relation exemplaire, France : le monde édition, 1997.
8- Michaels Shee han, "The Balance of Power, History & Theory". , London Rout ledge, New York, First Published 1996
9- Dario Battistella, **Théories des relations internationales**, Presses de sciences po, 2003.

ثانيا: الموسوعات القواميس و المعاجم

1 - باللغة العربية:

1. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة سياسية**، ج 7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.
2. محمد الجابري، **"موسوعة دول العالم حقائق و الأرقام"**، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000.
3. موسوعة السياسة، **الجزء السابع**، الطبعة الأولى عمان:دارا لفارس للنشر و التوزيع، 1994 .

2 - باللغة الأجنبية:

- les dictionnaires :

1- le petit robert, **dictionnaire de culture générale 2**, paris : éditions le dictionnaires le robert, 1993.

ثالثا: المجلات و الدوريات

1 - باللغة العربية:

1. الهاشمي الطرودي، "الفضاء الأوربي المتوسطي الخلفيات و الأهداف و الاستراتيجيات"، **الحياة** 1995/11/05.
2. بن صغير عبد العظيم ، " الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني"، **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 3 ماي 2008 .
3. ج.ديفورك، "محاضرة بمركز الشعب للدراسات الإستراتيجية بعنوان، تنافس حاد على حوض المتوسط معطيات إفريقية مغربية"، **العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد1، مارس 2008.
4. سالم برقوق ،"الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، **العالم الإستراتيجي**، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 3 ماي 2008 .
5. سامية بيبرس ، " الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الاوورومتوسطية " ، **السياسة الدولية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد174 ، أكتوبر 2008.
6. شادي خالدة ، "ألمانيا القوة الصاعدة " ، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، العدد 40 ، جويلية1995
7. صدقة فاضل، "موجز نظرية السياسة الخارجية"، **مجلة التعاون**، العدد 38، 1995.
8. علي أوهليل، "الحلف الأطلسي و الإسلام"، **الشرق الأوسط**، العدد 114، مارس 1995.
9. مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن و الترتيبات الأمنية في المتوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 174، أكتوبر 2008.
10. مصطفى صالح ، " الاتحاد المتوسطي خلفيات وسيناريوهات " ، **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 1 ، مارس 2008 .
11. مفيد شهاب ، " نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية " ، **شؤون عربية**، مصر :الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 88،1996 .
12. هاني الشميطلي ، " أوروبا والمتوسط تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من اجل المتوسط " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 19 ، جويلية 2008 .
13. هيثم الكيلاني ، " الشراكة الأوروبية المتوسطية : تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة" ، **شؤون الأوسط** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد 49 ، فيفري 1996 .

2 - باللغة الأجنبية:

- Revues-Periodicals / working paper:

1. amor khelif, " la reforme du secteur des hydrocarbures en Algérie de la dépendance économique à … la dépendance économique " , **NAQD , revue d'études et de critique sociale** , Alger : centre national du livre n 12 , printemps - été 1999.
2. B .Djilali, « Les accusations sur le nucléaire algérien reprennent », **revue algérienne**- Liberté.23 _09_2009
3. de dieguez manuel, " universalité de la France", **revue politique et parlementaire,** paris : Presses Universitaires de France, N951, février 1992.
4. Hatem ben Salem," le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen», **défense nationale,** paris : le comité d'études de défense national, N 07, juillet 1989.
5. jean François coustilliére, " méditerranée : quel enjeu pour le XXIe siècle ? ", **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N 04, avril 1999.

6. marc bonnefous , " réflexions sur une politique arabe" , **défense nationale** , paris : le comité d'études de défense national, N09 , septembre 1998.
7. Remy leveau , " la France,l'Europe et la méditerranée un espace à construire ", **politique étrangère** , paris : l'institut français des relations internationales (ifri), 4/2002 , hiver 2002.
8. Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française, -"la France, puissance d'avenir", **Politique Internationale,** paris : institut française des relations internationales (IFRI), n 115, printemps 2007
9. " La politique étrangère de la France", discours de jacques Chirac président de la république, lors de la réception des ambassadeurs. Palais de l'Élysée, jeudi 29 août 2002, **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N10, octobre 2002

رابعا: الجرائد

1. مقال بعنوان: **الجزائر تريد صانع قرار يخدم مصالحها في الجزائر**، نشر في جريدة الخبر اليومية، العدد 8843، يوم 2015/08/23.
2. مقال نشر في Jérusalem journal للعلاقات الدولية في 1976:
1. Melvin Small et David, « war the regims democratic of proneness 1816-1975 » Singer-relations international, vol, n4été 1976

خامسا: التقارير

باللغة الأجنبية:

- Rapport d'Hubert VERDINE: Ancien Ministre des Affaires Etrangères « Rapport pour le Président de la République Nicolas SARKOZY, sur la France et la Mondialisation », à Paris, le 04 September 2007.

سادسا: الرسائل الجامعية

1- باللغة العربية:

1. بلعيد منيرة **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002**، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005
2. مريم مولاهم، **السياسة المتوسطية الفرنسية "التطور-الأبعاد-الاستراتيجيات"**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع :دبلوماسية و علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010
3. بيرم فاطمة، أبعاد **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، فرع :دبلوماسية و علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010

4. محمد الطيب حمدان، **التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص :دراسات مغاربية، (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2011
5. يارا محمد بسيوني، **التغير و الاستمرارية في السياسة الخارجية الفرنسية في ظل رئاسة جاك شيراك تجاه القضية الفلسطينية**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلباتالحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2012

2- **باللغة الأجنبية:**

1- Priscille Guinant**, La politique de la France en Afrique subsaharienne après les indépendances,** Mémoire préparé sous la direction du Général Raffenne**,** I.E.P de Toulouse, 2013.

خامسا: المؤتمرات و الملتقيات

- في حوار مع جاك شيراك في حصة وجوه عالمية، قناة العربية، يوم الأحد 29 فيفري 2004 على الساعة " 20:30"

سادسا: المحاضرات

- حسين بوقارة، **محاضرات في السياسة الخارجية**، سنة أولى ماجستير، جامعة قسنطينة،2002 -2003.
- أمحند برقوق، **التهديدات الأمنية في المغرب العربي**، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

سابعا: مواقع الإنترنت

1- باللغة العربية:

1. "اتحاد المغرب العربي الأهداف و الهيكل التنظيمي"، في:
2. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6DA79546-693A-4BA4-88CA-6C7B58C2AD8E.htm
3. "اتحاد المغرب العربي الأهداف و المهام"، في: http://www.maghrebarabe.org/ar/objectifs.cfm
4. الجزائر تستقبل شيراك غدا في أول زيارة دولة لرئيس فرنسي منذ عام 1962، في:
5. http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=155467&issueno=8859
6. "الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط"، في: www.ambafrance-dz.org/IMG/Declaration.commune-sommet-de-Paris
7. أي مستقبل للاتحاد من أجل المتوسط الذي أطلقه ساركوزي؟ http//www.hemisphéres.be/spip.php ?article346
8. الغارة الفرنكوفونية على المغرب العربي بحي أبو زكرياء: Almoslim.net/node/84748
9. " الفرنكوفونية استعمار أم استخراب؟"، في: http://bayn.online.fr/vb/showthread.php?t= : 41463
10. " الفرنكوفونية في سطور؟"، في: http://majles.alukah.net/showthread.php?t= : 9554
11. تغير الوضع في روسيا و الاتحاد الأوربي يتطلب توزقيع اتفاقية جديدة للتعاون"، في:
12. http://arabic.euronews.net/2009/09/14/eu-russian-relations-apatero-s-top-priority
13. حوار مع شيراك في حصة وجوه عالمية، قناة العربية، يوم الأحد 29 فيفري 2004، على الساعة 20:30 : http://www.alarabiya.net/ProgramsOfAlArabiya.html
14. جورج جوفي- ما مصير الاتحاد المتوسطي الذي يقترحه ساركوزي؟
15. http//WWW.CARNEGIEENDOMENT.ORG/ARB/ ?fa=showetarticle=20598
16. رشيد بداوي، الاتحاد من أجل المتوسط : نهاية لمشروع برشلونة؟
17. http//www. tanmia. ma/article.php3 ?id article=16509&lang=ar
18. رشيد خشانة، الحرب على غزة قصفت مستقبل الاتحاد من أجل المتوسط :
19. http//saied2007.jeeran.com/archive/2009/2/798175.html
20. سالم حسين، قراءة في مسار: الشراكة الأورومتوسطية بعد عشر سنوات 1995-205: http//www.elmokhtar.net/modules.php,name=news
21. عبد العزيز محمود، "ساركوزي و حلم الاتحاد المتوسطي"، في: www.saudiinfocus.com/abdelaziz
22. محمد شريف بشير، الأمن الاقتصادي للناس: www.islamonline.net/arabic/articles08.html
23. محمد قيراط سياسة فرنسا في عهد ساركوزي: http://www.alarabiya.net/views/2007/04/20/33667.html
24. محمد قيراط، اتحاد ولد ميت:
25. http//www. elaph.com/web/newspapers/2009/7/463471.html
26. مقال أنترنيت:"السياسة الفرنسية اتجاه قضية الصحراء الغربية" في: http ;//bayanealyaoume.disqus.com/ ?url=ref
27. مقال انترنيت: "في حلحلة الموقف الفرنسي من قضية الصحراء "، في: http ://www.alarab.co.uk/ ?id=11098
28. "ما هي الفرنكوفونية"، في: http://www.frenchischic.com/ar/francophonie
29. هادي يحمد، "ساركوزي يقترب من أمريكا عبر الأطلسي"، في،

30. http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1212925430847&pagename=Zone-Arabic- News%2FNWALayout
31. يحي أبو زكرياء، الغارة الفرنكوفونية على المغرب العربي، في: http://www.ofouq.com/today/modules.php?name=News&file=article&sid=456
32. يحي اليحياوي، "مشروع الاتحاد المتوسطي"، في: www.elyahyaoui.org/med-Sarkozy.htm
33. موقع منظمة الفركفونية الرسمي بالعربية http://www.francophonie.org /

2- باللغة الأجنبية:

1- Bastille Day military parade http://www.dailymail.co.uk.news/article-2014729/&
2- Bernard Ravenel , « Mér commune , Sécurité commune. »: http://confluences.ifrance.com/numeros: Le Ministère des affaires étrangères, mai 2004, p05
3- CIA World Factbook http ://www cia.gov /library/publications/the-world-fact book/fields/2172.htlm:
4- Combien de langues sont parlées en Franceكم عدد اللغات المنطوقة في فرنسا ? http://www.altissia.com/blog/fr/
5- The Complete Encyclopedia of Arms and Weapons: htpp//books.google.com/?id=UJbyPwwAACAAJ
6- Christine Parsderfer, " La politique méditerranéenne de l'union européenne": http:// www.eurofric.org /dandc/98f.par.htm
7- Comité d'aide au développement française, "France : coopération pour le développement «, p112, dans : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Rapport_OCDE.pdf
8- Declaration by the Franco-German Defense and Security Council http/www.elysee.fr/elysee/anglais/speeches and documents/2004/
9- De Gaulle says 'non' to Britain – again http://www.news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories BBC News 27 November 1967
10- Encyclopedia Of World War I: A Political, Social, And Military History htpp//books.google.cz/books?id=2yjHLyyj8C&pg=PR25
11- Les enjeux des industries agroalimentaires françaises http://panorama-iaa-alimentation.gouv.fr/– Panorama des Industries Agroalimentaires
12- "Encours des créances de la France sur les États étrangers au 31 décembre 2008», dans : http://www.minefe.gouv.fr/directions_services/dgtpe/international/encours_creances071231.pdf
13- " l'enracinement du terrorisme au Maghreb , une menace majeur pour l'Europe" , dans : http://www.lefigaro.fr/debats.enracinement_du_terrorisme_au_maghreb_une_menace_majeure_pour_l_europe. htm l
14- "les échanges commerciaux franco-tunisiens", dans : http://www.ambassadefrance-tn.org/france_tunisie/spip.php?article422

15- Etat des forces nucléaires françaises au 15 août 2004 http://obsarm.org/obsnuc/puissances-mondiales/france-force.html Centre de Documentation et de Recherche sur la Paix et les Conflits
16- Fifth French nuclear test sparks international outrage http://edition.cnn.com/WORLD/9512_CNN. 28 December 1995.
17- La fin du service militaire obligatoire – La documentation française http://www.adocumentationfrancaise.fr/dossiers/service-civil/
18- France: Energy profile Spero News http://www.speroforum.com/site/article,asp?idarticle=9839
19- France is at 1480 hours, compared to an average of 1650 in European countries http:/www.conference.board.org/dat/economiydatabase/-Conference-board.org
2O- France involvement in peace-keeping operations http://www.delegfrance-onu-geneve.org/spip.php?article417
21- France priorities – France Diplomatie http://www.deplomatie-gouv-fr/en/
22- La France vers le bipartisme ? : La présidentialisation du PS et de l'UMP ISBN http://www.pressesdesciencespo.fr/fr/livre/?GCOI=
23- France learns to welcome, to speak 'touriste http://bigstory.ap.org/article/france-learns-speak-touriste-0
24- " la France et le monde, la conception française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin ", p 423, in, http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001174.pdf
25- GDP, PPP (current international $)| Data Table http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.CD? s
26- Human Development Report 2013 http ://hdr,undp.org /en/media/HDR_2014http://www.webcitation.org / 5kwqer8pe"Great Powers – Encarta. MSN. 2008"
27- Harmonised unemployment rate by gender – total – % (SA http:/epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?/_Epp.eurostat.ec.europa.eu
28- "IDE en Tunisie et présence française en 2008, p 03",dans: http://www.dgtpe.fr/se/tunisie/documents_new.asp?V=5_PDF
29- jean Pierre jonyet , " forum de paris consacré à l'union pour la méditerranée " , paris 30 mars 2008 , dans : www.ambafrance-dz.org/article.php3 ?id-article=19778
30- John grilling, **France political and social change**, London: Rout ledge, 1998, p 59.- Extrait de «Ensemble», le nouveau livre de Nicolas Sarkozy», in: http://www.xoeditions.com/spip.php?article187
31- J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870**, New York: oxford university press first published, 2001, p43." Rôle et fonctionnement du sénat" , in : http://www.senat.fr/role/index.html
32- K Lisbeth Aggestam ," role conception and the politics of identity in foreign policy" .Arena 167 working papers. Series n08, p 99: www.arena.uio.no (publication.
33- Lycée Britannica.com

34- "le manuel d'histoire franco-allemand " , dans : http://www.elysee.fr/elysee/elysee.fr/francais/actualites/deplacements_a_l_etranger/2006/mars/fiches/conseil_franco-allemand/manuel_d_histoire_franco-allemand.43946.html
35- Un ministère au service de votre alimentation http://agriculture.gouv.fr/ –Ministère de l'Alimentation, de l'Agriculture et de la Pêche
36- Napoleon and German identity http//www.questa.com/googlescholar.qst ?docld=5001329960
37- Official Site of the Ministry of Foreign Affairs of France on the Embassies and consulates http://www.deplomatie.gouv.fr/en/ministry
38- L'Office National algérien des Statistiques (ONS)," les échanges commerciaux entre la France et l'Algérie», dans : http://www.ons.dz/-ommerce-Exterieur-.html?debut_articles=20#pagination_articles
39- Panorama religieux de la France http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/religions-france/
40- A panorama of the agriculture and agri-food industries http://agriculture.gouv.fr/IMG/PDF – Ministère de l'Alimentation, de l'Agriculture et de la Pêche- Panorama religieux de la France http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/religions-france/
41- A panorama of the agriculture and agri-food industries http://agriculture.gouv.fr/IMG/PDF – Ministère de l'Alimentation, de l'Agriculture et de la Pêche
42- Le quinquennat : le référendum du 24 Septembre 2000 http://www.adocumentationfrancaise.fr/dossiers/religions-france
43- Religion en France: - Les agnostiques de plus en plus nombreux http://www.adocumentationfrancaise.fr/dossiers/religions-france
44- Le role du Sénat http://www.politique.net
45- Le retour de la France dans l'OTAN suscite un malaise dans les rangs de la Droite http://www.lemonde.fr/politique/article
46- Le Revenu de Solidarité active http:/www.rsa.gouv.fr/english-version-htlm . Rsa.gouv.fr
47- Le rôle du Président dans la Constitution, p02, in, http://www.elysee.fr/download/index.php? mode=lapresidence&filename=le-role-du-president-dans-la-constitution.pdf
48- Les relations économiques et financières franco-marocaines",p02, dans : http://www.financesmediterranee.com/pdf/pays/FM_DREE_Maroc_RelationEco&Fin.pdf
49- "les relations économiques franco-algérienne», dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top
50- Les relations Franco- Algérienne. P1 : http://www.France- Diplomatie.fr
51- said toufik , " multinationalisation et efficience productive dans l'industrie marocaine " , communication au Colloque "économie méditerranée monde arabe ", 20-21 septembre 2002 , Sousse la Tunisie, p 7-8.dans :

http://web.univ-pau.fr/RECHERCHE/GDRI-EMMA/activites/Coll-com/423/Toufik.pdf
52- Stephen M Walt “, international relations: one world many theory”, foreign policy: www.geocities.com
53- Le SÉNAT français, "crédits d’aide publique au développement affectés aux pays du Maghreb 2000-2001" , p 17,50,87 , dans : http://www.senat.fr/rap/r00-083/r00-0831.pdf
54- The senatorial elections .Official Site of the Senate http://www.senat.fr/ing?en./election-senateurS htlm
55- Site officiel de l'OIF - États et gouvernements : le monde de la Francophonie http://www.francophonie.org
56- Status of signature and ratification: CTBTO Preparatory Commission http://www.ctbto.org/the-treaty/statut-of-signature-and-rattification/
57- Themed Entertainment Association http://web.archive.org/web/20100602032710 Theme Index. The Global Attractions Attendance Report, 2009 PDF.
58- Vichy France and the Jews"Stanford University htpp//books.google.com/books?id=Q7ORIpHKLEC
59- Voici_la_France_Ar.pdf http://arabe.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/
60- World Population Prospects – The 2006 Revision http ://www.un.org/sea/population/puplications/wpp2006
61- Young, Educated and Jobless in France http:/www.nytimes.com./world/europe/

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة

- **مقدمة.....01**

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.....06

- **المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية و النظرة الفرنسية لها.....06**
- المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية..... **06**
- المطلب الثاني: بطاقة فنية شاملة حول فرنسا.....**11**
- المطلب الثالث: السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة.....**31**
- **المبحث الثاني: التفسير النظري للسياسة الخارجية الفرنسية.....35**
- المطلب الأول: تفسير الواقعية للسياسة الخارجية الفرنسية.....**35**
- المطلب الثاني: تفسير الليبرالية للسياسة الخارجية الفرنسية.....**41**
- المطلب الثالث: تفسير البنائية للسياسة الخارجية الفرنسية.....**45**
- **المبحث الثالث: أجهزة إعداد السياسة الخارجية الفرنسية.....50**
- المطلب الأول: ركائز السياسة الخارجية الفرنسية.....**50**
- المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية.....**54**
- المطلب الثالث: اتخاذ القرار للسياسة الخارجية الفرنسية.....**59**

- **الفصل الثاني: استراتجيات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي.....62**
- **المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الفرنسية.....62**
- المطلب الأول: الأمن القومي. **62**
- المطلب الثاني: الأمن الاقتصادي.....**65**
- المطلب الثالث: الأمن الثقافي.....**67**
- **المبحث الثاني: التطور الاستراتيجي لسياسة فرنسا الخارجية إزاء المنطقة.....68**
- المطلب الأول: الاهتمام الفرنسي بالمنطقة قبل الحرب الباردة.....**68**
- المطلب الثاني: السياسة المغاربية لفرنسا بعد الحرب الباردة.....**74**
- **المبحث الثالث: الإستراتجية الاقتصادية الفرنسية في المنطقة.....82**
- المطلب الأول: السياسة الاقتصادية الثنائية..... **82**
- المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية الجماعية.....**89**
- **المبحث الرابع: الإستراتيجية الأمنية و السياسية في المنطقة.....93**
- المطلب الأول: طبيعة التهديدات الأمنية (الهجرة، الجريمة المنظمة..).....**93**
- المطلب الثاني: الإستراتيجية السياسية و الثقافية.....**98**

- **الفصل الثالث: التحديات التي تواجه فرنسا، آفاقها و مواقفها حيال بعض القضايا.....105**
- **المبحث الأول: التحدي في الإطار الأوربي.....105**
- المطلب الأول: العلاقات الفرنسية الألمانية.....**106**
- المطلب الثاني: الإتحاد الأوربي و عدم وجود سياسة خارجية موحدة..... **111**
- **المبحث الثاني: التحديات الدولية.....117**
- المطلب الأول: التحدي الأمريكي.....**122**
- المطلب الثاني: التحدي الصيني.....**123**
- **المبحث الثالث: الموقف الفرنسي حيال بعض القضايا.....124**
- المطلب الأول: موقف فرنسا من (القضية الصحراوية).....**124**
- المطلب الثاني: الدور الفرنسي في النزاعات الإثنية و الطائفية.....**126**
- **المبحث الرابع: آفاق السياسة الخارجية الفرنسية و ردود أفعال الدول المغاربية بشأنها.....129**
- المطلب الأول: آفاق السياسة الخارجية الفرنسية.....**129**
- المطلب الثاني: تعامل الدول المغاربية مع السياسة الخارجية الفرنسية.....**132**

خاتمة..... 136
خطة الدراسة..... 138
قائمة المراجع.....140
فهرس المحتويات.....150

فهرس الجداول و الأشكال

أ- الجداول:

- جدول لبطاقة فنية تعريفية لفرنسا.....11
- منحنى يوضح تطور السكان بين عامي 1961 و2003.....19
- جدول لأجور المناصب السياسية في فرنسا.....22
- جدول يبين توزيع المساعدات الفرنسية عبر العالم لسنة 2002.....83
- جدول يبين تزايد التعداد السكاني لدول المغرب العربي.....129

ب- الأشكال و الخرائط:

- خريطة تبين موقع فرنسا.....15
- خريطة تبين توزيع النمو الديمغرافي في فرنسا.....19
- خريطة تبين انتشار الفرانكوفونية في العالم.....21
- خريطة تبين البعد الجيوبوليتيكي لمنطقة المغرب العربي.....68
- خريطة توضح طرق نقل الغاز إلى فرنسا و أوربا من الجزائر.....70
- خريطة توضح طرق تهريب المخذرات إلى فرنسا.....96
- خريطة تبين أهم الموارد الاقتصادية لدول المغرب العربي.....122